الجمعة 14 نيسان 2023
العدد 4895 السنة السابعة عشرة
Vendredi 14 Avril 2023 nº 4895 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

السودان على عتبة الاقتتال

14

الأحزاب نحو «استعادة» نقابة المهندسين [5]

السفيرة الفرنسية تدعم فرنجية عند الثنائي وتحض المسيحيين على تقديم مرشح

سياسة باريس بوجهين [4]

الـ NGOs تريد بلديات بدل الدولة

[2 ـ 3]

(مروان بو حيدر)

10
سوريا
الجولاني يسرّع تصفية خصومه

12
الكويت

صراع داخل بيت الحكم

12
تقرير

إيران والسعودية تسرّعان مسار التطبيع

تحتجب «الأخبار» بمناسبة الجمعة العظيمة وعيد الفصح لدى الطوائف الشرقية وتعاود الصدور الاربعاء

على الغلاف

مجالس للأقضية

إبراهيم الأمين

منذ وقت غير قصير، تخضع البلديات في لبنان لنظام انتخابي يبقيها أسيرة لعبة التنافس على مستوى عائلات وتجمعات صغيرة، تعكس إلى حد بعيد التنافس السياسي. ولطالما كانت هذه العائلات محسوبة، ضمناً، على قوى ومرجعيات سياسية حاكمة. كما يتيح القانون المنظم لعمل البلديات تحوّل نواب المنطقة إلى مشرفين أو أوصياء فعليين على البلديات التي تقع ضمن نطاق عملهم الانتخابي. وعملية التخادم قائمة بصورة دائمة بين النواب والقوى التي يمثلونها وبين المجالس البلدية والاختيارية التي يتم انتخابها، ما

> **صار من الضروري الإقرار بفشل تجربة العمل البلدي كما نعرفها والذهاب إلى أطر مختلفة تتيح التمثيل الشعبي والتنموي بصورة أفضل**

يجعل التمثيل بمعناه الأقرب إلى حاجات الناس ساقطاً.

في الفترة الأخيرة، عقب تراجع قدرات الدولة المركزية، وفراغ الصناديق الداعمة للبلديات من الأموال، لجأت بلديات القرى إلى الشخصيات المركزية فيها، سواء كانت سياسية أو نيابية أو اجتماعية، لتوفير المال الذي ينفق في مشاريع صغيرة غالباً ما أخذت طابعاً فولكلورياً، خصوصاً بعد الفورة الأولى نهاية القرن الماضي، عندما كانت إنجازات غالبية البلديات في لبنان تقتصر على اللوحات التي تدل على أسماء الأحياء ومنازل النافذين في البلدة، أو على بعض الأشغال التي ركزت على القصور البلدية كما على النصب والبوابات العامة للقرى والبلدات. فيما قلة قليلة من البلديات اهتمت بالحاجات الفعلية لسكان القرى والبلدات والمدن، لا سيما أن الجميع

(هيثم الموسوي)

يتكل على أن الحكومة المركزية، من خلال الوزارات المعنية، هي من يتولى إقامة المشاريع الحيوية للناس وإدارة المؤسسات العامة.

مع الأزمة الاقتصادية والمالية الكبيرة التي يواجهها لبنان، ضرب الظفر البلديات كافة. وإلى جانب الخلافات التي أدت إلى استقالة أو حلّ عدد كبير منها، فإن ما بقي صامداً لا يعدو كونه مجرد أفقة، حيث لا موازنات ولا جبايات ولا من يحزنون، بينما ألقيت المسؤولية المباشرة إما على الأثرياء المحسنين من أبناء هذه المناطق، أو على القوى السياسية الكبيرة والغنية، أو على المرجعيات التاريخية التي تحشى على قواعد زعاماتها الطائفية والمذهبية والعائلية. لكن العمل البلدي بات مفقوداً بصورة كبيرة، وظل النشاط محصوراً بحده الأدنى في البلديات الكبرى، حيث يوجد عدد كبير من المؤسسات والمنشآت يسمح بجباية تكفي لتشغيل البلدية بالحد الأدنى من الأعمال.

عدة، وكانت الحصة الأكبر فيه للجمعيات المعنية بملف النازحين السوريين الذين يتعرضون لهجمة قاسية، وفي الوقت نفسه لعملية نصب منظمة من خلال مراكز التمويل والوسطاء العاملين معها على شكل منظمات غير حكومية.

اليوم، يعيش الناس معضلة تعطل العمل البلدي. لا المجالس القائمة راغبة في البقاء في منصبها، ولا الدولة قادرة على إجراء انتخابات حقيقية، ولا توجد معارضة قادرة على إدخال تعديلات جوهرية على قانون البلديات تتيح فرض تغييرات جوهرية، تبدأ بلوائح الشطب التي يفترض أن تشمل دافعي الضرائب في هذه البلديات لا المسجلين في دوائر النفوس العائدة إلى نطاقها، وتمر بالصلاحيات التي تخفف من وصاية وزارة الداخلية عليها، وتمنع النواب من منافسة رؤساء البلديات على أعمالهم، وتدفعهم للتركيز على العمل التشريعي في المجلس النيابي، وتصل حد النقاش في فعالية المجالس البلدية الصغيرة أو الموسعة.

وطالما أن الجميع يناقش اليوم ملف اللامركزية الإدارية الموسعة المنصوص عنها في اتفاق الطائف، وحيث يريدها البعض على شكل فيدرالية تقفز إلى السياسة بدل حصرها في الشأنين الإداري والمالي المحلي، ربما صار من الضروري البحث في أفكار أخرى، تسمح بفتح الباب أمام برامج تنمية من نوع مختلف. وربما يكون ذلك، من خلال الإقرار بفشل تجربة العمل البلدي كما نعرفها منذ زمن بعيد، وأن نذهب إلى أطر مختلفة، تتيح التمثيل الشعبي والتنموي بصورة أفضل، وتحسن من شروط الانخراط في هذا النوع من السلطات.

ومن بين هذه الأفكار، الذهاب نحو تعديل دستوري يسمح بإنشاء مجالس للأقضية، بحيث يكون هناك انتخاب لمجلس القضاء ورئيسه من القاطنين ضمن نطاقه الجغرافي، على أن يكون من دافعي الضرائب في هذا النطاق، وأن يصار إلى وضع آلية لمجالس محلية استشارية في كل بلدة، بما يسمح للتمثيل أن يتحقق على أكثر من مستوى. وعندها يمكن لهذه المجالس وضع استراتيجيات لتنمية أكثر فعالية بعيداً من مركزية الدولة، ما يتيح لها حتى الدخول في برامج توفير الطاقة والكهرباء ومشاريع المياه، وإدارة الوحدات التعليمية والصحية في نطاقها. كما يمكنها تولي إدارة العمل الإداري العام الذي يحتاجه المواطنون من دولتهم. وعندها، يكون بالإمكان توزيع عائدات الصندوق البلدي المركزي وفق آلية أكثر عدالة لناحية ارتباطها بعدد السكان في كل قضاء وعدد المنشآت القائمة فيه، سكنية كانت أو خدماتية أو تجارية. وعندها يمكن البحث في شكل جديد للمجلس النيابي يجعله أقرب إلى المجلس التشريعي منه إلى رابطة مقدمي الخدمات!

الـ«Ngos» تريد البلديات بديلاً من «الدولة»

قبل أن تتكاثف قوى السلطة لتطيير الانتخابات البلدية، نشطت منظمات المجتمع المدني في تنظيم ورش عمل تروّج لاستقلالية أكبر للسلطات المحلية واعتمادها بشكل تام على الجهات المانحة، بعيداً من أجهزة الدولة المركزية ورقابتها

ندى أيوب

عدّلت المنظمات غير الحكومية في لائحة أهدافها من ورش التدريب التي تنظمها قبل الانتخابات البلدية عادةً. بعدما كانت الأولوية للتعريف بقانون الانتخاب ودور البلديات وكيفية مساءلتها، بات التركيز أكثر على فكرة «نسيان» السلطة المركزية والاعتماد الكلي على تمويل الجهات المانحة كشرط لنجاح المجلس البلدي إذا أراد الخروج من دائرة تأثير الانهيار المالي ضمن نطاقه المحلّي. وكان لافتاً عدم الضغط الجدي باتجاه إجراء الانتخابات كاستحقاق بذاته، بقدر العمل على إحداث تغيير فكري حيال النظرة للبلديات.

وتحت عناوين «تشجيعية» للمجتمعات المحلية من قبيل «التعريف بقانون البلديات وكيفية الانتخاب»، نشطت المنظمات غير الحكومية العاملة منها في مجال الحوكمة أو المتخصصة بدعم النساء وبناء قدراتهنّ أو المعنية بـ«تعزيز الحوار بين الثقافات والمجتمعات»، قبل مدّة، في تنظيم ورش عمل - كما قبل كل استحقاق - عن صلاحيات البلديات وكيفية تمويلها، وعن اللامركزية الإدارية والتدريب على المُناصرة والمساءلة، بدعم من مؤسسات كـ«SEEDS» و«فريدريتش إيبرت ستيفتنغ، FES» و«فردريش ناومان»، وحضر بعضها سفراء دول مانحة مساهمة في المشروع.

تشابهت المنظمات في برامج تدريبها، وانطلقت جميعها من أن في إمكان المجالس البلدية، من خلال إدارة جيّدة، الخروج من الأزمة الاقتصادية. وخرج أكثر من مشارك خضع للتدريب بانطباعٍ أنّ «المنظمات المركزية، وجدت الـ«NGOS» أن إعدادها كوادر لمجالس بلدية كهذه تعوزه الإضاءة على الصلاحيات الواسعة الممنوحة للبلديات بحكم القانون، كإنشاء المدارس والمستشفيات والمعامل وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة، بدلاً من حصر دورها في تزفيت الطرقات وبناء حيطان الدعم وما شابه من خدمات تقليدية محدودة الأثر.

> **نجاح البلديات يرتبط بتأمين تمويل المشاريع على حساب دورها كهيئات مُنتخبة لها بعد متّصل بالمشاركة السياسية**

تحاول قدر الإمكان فصل البلديات عن سلطة القرار المركزية»، إذ إن التركيز على فكرة أن «المجلس البلدي الناجح هو الذي لا يعتمد على المال العام، ولا يعوّل على الجباية أو على عائدات الصندوق البلدي فاقدة القيمة بعد الانهيار، بل القادر على جذب التمويل الخارجي لمشاريعه الإنمائية، والمُكتفي حصراً بهبات الجهات المانحة التي تؤمّن له الاستمرارية والفعالية». وهذا يستلزم المرور حكماً بالمنظمات نفسها عبر تمتين العلاقة معها، لتكون بمثابة جسر عبور يصل البلديات بالجهات الممولة.

أما عدّة الشغل، فيكتسبها المشاركون في الورش من خلال التدريب على كيفية التفكير من «خارج الصندوق»، إذ يعطى الاهتمام لـ«الأفكار المبتكرة خارج الطرق التقليدية المعروفة في العمل البلدي، وكيفية اختيار المشروع الأهم للبلدة، وطريقة تقديمه ضمن قالب جاذب ومُقنع بأسبابه الموجبة وفائدته للجهات المانحة لضمان نسبة قبول عالية». ولتوسيع نفوذ البلديات على الأرض بما يخدم فكرة تقوية السلطة المحلية على السلطة عملياً، تروّج هذه الورش لفكرة أن «المجتمع يطوّر نفسه بنفسه في ما خصّ المشاركة في الشأن العام، وبدأ كثر يأخذون مبادرات للحل بفعل أن المشكلات الاجتماعية أصبحت جزءاً من حياتهم اليومية بعد انهيار 2019»، تقول إحدى المُدربات. تعتمد على هذا الواقع لتروّج لسردية أنّ «قيادات السلطة المحلية الجيّدة التي تعيد القراءة الداخلية لإدارة العمل البلدي، تستطيع كسب ثقة المنظّمات الدولية التي ستتعامل معها بمثابة حكومة مصغّرة عليها بالعمل الإنمائي الصحيح وتحقيق الاكتفاء الذاتي في البلدة، ما يمنحها أيضاً ثقة المتموّلين من أبناء البلدة موجودين كانوا أو مغتربين يقدّمون التبرعات». ولا تخفي تفضيل الجهات المانحة «التعامل مع إدارات محلّية ناجحة على الاستمرار بالغوص في دهاليز مؤسسات كمجلس الإنماء والإعمار وغيره...». كما ترتاح المنظمات لـ«التسهيلات المعطاة للبلديات في قانون الشراء العام لجهة قبول الهبات والتبرعات»، بما يساعد على اكتمال الحلقة.

لهذا السلوك الجدلي للمنظمات معارضوه ومؤيدوه، لكن الحذرون. فمع التسليم بضرورة قوّة السلطة المركزية، بقرا متخصصون في مضمون التدريب، «دفعاً باتجاه تجزئة الأزمة لا مركزيّتها يفرض البحث عن سبل نجاةٍ لكل مجموعةٍ على حدة، مُهملاً أهمية التعافي المجتمعي الشامل عبر خططٍ تنموية وطنية المستوى». وبمنظور اقتصادي، تعد هذه القاعدة «خبزَ» النظام النيوليبرالي في التعاطي مع الأزمات، بحيث يقوّم على فكفكتها وتعزيز التفكير بنوع من الخلاص الفردي. وفي حالة البلديات استدعى ذلك برأي مُعنيين «تحويلها من هيئات مُنتخبة إلى «Ngos» عندما خُصرت مهامها في تأمين تمويل المشاريع على حساب دورها كهيئات مُنتخبة بشكل تُصبح فيه شرعيتها مستمدة من مدى قدرتها على جذب المانحين أكثر منها شرعية شعبية لها بعد متّصل بالمشاركة السياسية».

وليس بعيداً من نهج أهل النظام، «تكرّس المنظمات ثقافة التسوّل كمخرج»، بقول دكتور علم الاجتماع السياسي في الجامعة اللبنانية حسين رحال. والتخوّف أن سياقها الطبيعي «يؤسس لوجود طبقة تشعر أن مصالحها السياسية ونجاحها مرتبط بمؤسسات دولية، قد تشكّل على المدى الطويل لوبياً يبني شبكة مصالحه على رؤية غير محلية». يضاف إلى ذلك ثغرة مرتبطة بقوة علاقة كل مجلس بلدي بالمنظمات، إذ يلفت رحال إلى «عدم تكافؤ الفرص، بين من يتمتع بعلاقات أفضل مع المانحين فينمّي بلدته وبين آخرين لن يتمكنوا من إنجاز عدد المشاريع نفسه، ما يخلق طبقية بين البلدات».

في المقابل، يمثّل الوزير السابق زياد بارود رأي شريحة تختلف بقراءتها للمشهد، ومع تأكيده على أهمية الخطط التنموية الشاملة للمواجهة، لا يرى أن البلديات تملك ترف انتظار إقرار تلك الخطط، في ظلّ الفترة الصعبة على صعيد السلطة المركزية العاجزة عن تأمين رواتب موظفي الإدارة العامة مثلاً. فلا مانع «من أن يتدبّر كل مجلس بلدي أموره ضمن ما يسمح به القانون، الذي تحدّثت مواده عن صلاحيات كبيرة جداً للبلديات تغطي هوامش إنمائية كثيرة». وطالما أن «الرقابة موجودة من قبل وزارة الداخلية والمحافظ والقائمقام، فهي كفيلة بضبط أي انزلاق لمصالح خارجية». وما الحرص برأيه على هذا الدور للبلديات إلا كونها «جزءاً أساسياً وخلية أولى في النظام اللامركزي».

المانحون كانوا يعرفون؟

لفتت مصادر مطلعة إلى أنه رغم الحرص الذي أبدته دول عدة غربية على إجراء الانتخابات البلدية في موعدها، لوحظ ردة فعل خجولة على قرار إرجائها، ناهيك عن أن المعلومات تؤكد أن الدول المانحة خفّضت تمويلها المرصود لورش التدريب البلدي إلى النصف، حتى قبل طرح إرجاء الانتخابات.

النواب يمددون للبلديات والحكومة ترفع رواتب الموظفين

يسير قطار تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية، كما هو مرسوم له. بعد جلسة اللجان النيابية المشتركة، التي أكدت «التواطؤ» بين الحكومة ومجلس النواب بهدف التمديد للمجالس البلدية التي تنتهي ولايتها في 31 أيار المقبل، ترأس رئيس مجلس النواب نبيه بري أمس في عين التينة اجتماعاً لهيئة مكتب المجلس لوضع جدول أعمال الجلسة التشريعية التي دعا إلى عقدها الثلاثاء المقبل.

وعلى عكس المرات السابقة، كان اجتماع الهيئة في غاية «السلاسة والتعاون» كما قال أعضاء فيها، ولم يعترض أحد من ممثلي الكتل النيابية على «مبدأ» الجلسة في ظل الشغور الرئاسي ولا بنود الضرورة. فالاتفاق السياسي الجاهز سمح للمجتمعين بالاتفاق على بنود جدول الأعمال في نحو نصف ساعة، وحُصرت بيد للتأجيل وبند آخر يتعلق بقانون الشراء العام (بعض التعديلات المقترحة ومنها ما هو مرتبط بعمل البلديات، خصوصاً في ما يتعلّق بتشكيل لجان التلزيم والاستلام). تعدّد الاقتراحات بشأن اقتراحيْ قانون للتأجيل وتعديل قانون الشراء العام، دفع بأعضاء هيئة مكتب المجلس إلى الدمج بين صيغة التأجيل التقني لمدة 4 أشهر كما اقترح نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب والتأجيل لمدة عام كما اقترحه النائبان سجيع عطية وجهاد الصمد. أما صيغة التوحيد، فأتت على شكل تغطية لتأجيل الانتخابات مدة عام من دون إلزام الحكومة بالمدة كاملة، وذلك من خلال الطرح على الحكومة إجراء الانتخابات كحد أقصى في 31 أيار 2024، أي أنه في حال اعتبرت الحكومة أن بإمكانها إجراء الانتخابات، مالياً ولوجستياً، قبل هذا التاريخ فلها الحق بذلك.

تبقى لتأجيل الانتخابات محطة واحدة هي الهيئة العامة التي ستشهد مقاطعة حزبي القوات اللبنانية والكتائب وقوى المعارضة ونواب التغيير. علماً أن هذه المقاطعة لا تعدو كونها مجرد مزايدة، فنواب هذه القوى أعطوا الضوء الأخضر للتمديد من خلال المشاركة في اللجان النيابية بعدَ أن أعلنوا سابقاً عدم المشاركة في أي عمل تشريعي قبل انتخاب رئيس جديد للبلاد. وتقول مصادر نيابية إن «قرار التمديد للمجالس البلدية هو نتيجة رغبة جميع القوى التي تبدو غير جاهزة لخوضها من جهة، ولعدم قيام الحكومة بالمطلوب منها على صعيد الإجراءات من جهة ثانية». واعتبرت المصادر أن «قانون التمديد سيمر في الهيئة العامة لتوافر النصاب السياسي والدستوري والميثاقي حوله»، وإذا كانت هناك معارضة حقيقية من المقاطعين فـ«يمكن لعشرة نواب منهم الطعن في القانون أمام المجلس الدستوري».

الجلسة التشريعية التي ستُعقد صباحاً، ستليها في اليوم نفسه جلسة حكومية دعا إليها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، بجدول أعمال يضم 9 بنود، أبرزها: رواتب وأجور وتعويضات القطاع العام، وانعكاسات الوضعين المالي والنقدي على الخاضعين لقانون العمل. وقد أتت الدعوة لانعقاد الجلسة بعد عقد اللجنة الوزارية المتابعة عدة اجتماعات لدرس الاقتراحات الممكنة لتامين زيادة الرواتب، ومقارنتها مع الاقتراحات المرفوعة من وزارة المالية لتفادي دوامة التضخم وزيادة العجز لتغطية كلفة الرواتب.

وقالت مصادر وزارية إن «الجميع متفق على زيادة أجور الموظفين في القطاع العام»، لكن السؤال المركزي يدور حول مصادر تمويل هذه الزيادة، لأن أي «زيادة في العجز من دون إيرادات ستؤدي إلى تمويلها بطباعة الليرة، وبالتالي الضغط على سعر الصرف والمزيد من التضخم، وسننتظر الإجابات التي سيقدمها وزير المالية في الجلسة لاتخاذ القرار المناسب». وكشفت المصادر أن «رئيس الحكومة كان يسوّق على نطاق ضيق جداً رفع الدولار الجمركي إلى 90 ألف ليرة كأحد الحلول لتوفير تمويل الزيادة، لكن هذا الاقتراح قد لا يجد قبولاً عند القوى السياسية المشاركة لأن نتائجه ستكون كارثية».

(الأخبار)

مقالة

في يوم القدس... آفاق أكثر رحابة لقضية فلسطين

حسين امير عبداللهيان *

بسم الله الرحمن الرحيم
(وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ).

لا شك في أن القضية الفلسطينية ما زالت أهم قضية لدى العالم الإسلامي، ولا ينبغي أبداً أن تبهت في ظل سائر التطورات الإقليمية والدولية على الإطلاق.

بعد مضي أكثر من أربعة عقود على القرار التاريخي الذي اتّخذه سماحة الإمام الخميني، رضوان الله تعالى عليه، بجعل آخر جمعة من شهر رمضان المبارك يوم القدس العالمي، كتجلٍّ لوحدة الشعوب المسلمة وكل أحرار العالم حيال القضية الفلسطينية، باتت المعادلات الإقليمية والدولية تبشّر بآفاق أكثر رحابة في مسيرة هذه القضية المحقّة.

ومع استمرار الجرائم اليومية التي يرتكبها المحتلّون الصهاينة بحق الشعب الفلسطيني، نساء وأطفالاً وشيباً وشباباً، قمعاً وقتلاً وأسراً وتعذيباً... والهتك المتمادي لحرمة المسجد الأقصى، وهدم بيوت الأصحاب الأصليين للأرض الفلسطينية... نشهد مؤشرات عملية على الأزمة العميقة والترنّح الداخلي للكيان الغاصب للقدس الشريف. كما نشهد في المقلب الآخر على المزيد من الاقتدار والتناغم بين أبناء الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، إلى جانب دعم أكبر وتضامن أوسع من قبل الدول والشعوب الإسلامية وكل الأحرار والشرفاء تجاه القضية الفلسطينية.

الأجيال الفلسطينية الصاعدة التي شاهدت الآباء وهم يتصدّون بالحجارة والحصى لجنود الاحتلال المدجّجين بالسلاح والتجهيزات المدرّعة، باتت اليوم، في ظل الإيمان بالله تعالى واستلهام تعاليم الثورة الإسلامية التي نهض بها الشعب الإيراني، تلهب الأرض تحت أقدام المعتدين الصهاينة، محوّلة كل شبر من أرض فلسطين إلى ساحة من ساحات المقاومة والجهاد والنزال، ومزوّدة بتجهيزات عسكرية حديثة وضاربة.

اليوم، وبعد أن تيقّن الشعب الفلسطيني من الماهيّة الشمولية الإرهابية للكيان الصهيوني، أصبح أكثر انسجاماً واتحاداً من أي وقت مضى، عاقداً العزم على تجاوز اتفاقيات الإذعان المشينة التي غذّت روح الاعتداء والإجرام لدى الكيان المحتل للقدس أكثر فأكثر، والعمل على استرجاع حقوقه المشروعة وتحرير أرضه المحتلة والذود عن المقدّسات والقيم الإنسانية النبيلة، عن طريق المقاومة التي تبعث على الشرف والعزة والكرامة.

إن تبلور هذا النضج وهذا الوعي في صفوف الشعب الفلسطيني، متزامناً مع بروز التصدعات والاختلافات الداخلية في جسم الاحتلال والتظاهرات اليومية التي تعصف بالكيان الغاصب، يعبّران عن الواقع الذي يعيشه الكيان الصهيوني المصطنع حالياً.

وقد بدا واضحاً أن حالة النفور العامة تجاه الكيان الصهيوني قد تجاوزت حدود فلسطين والبلدان الإسلامية، حيث أدرك كل دعاة الحرية والعدالة في كلّ أنحاء العالم، أن طبيعة هذا الكيان القائمة على التطهير العرقي والإجرام الدموي، تُعتبر نقضاً فاضحاً لحقوق الإنسان وتهديداً داهماً للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

لقد أثبتت التجربة التاريخية أن ماهية الكيان الصهيوني القائمة على الاحتلال والتوسع لا تتعايش مع أمن المنطقة وسلامها واستقرارها، حيث إن هذا الكيان يرى أن بقاءه وأمنه هما رهن جهوده المتواصلة الخبيثة للتغلغل في الدول الإسلامية وزرع بذور التباين والعداوة والنزاعات والحروب بينها.

إن استخدام عبارات ذات دلالات براقة، كالسلام والتعايش، ما هو إلا محاولات خادعة من قبل قوى الاستكبار من أجل تلميع صورة هذا الكيان وتوهين القضية الفلسطينية ورميها في غياهب النسيان والترويج لتطبيع العلاقات مع الكيان الغاصب للقدس أمام الرأي العام الدولي وخاصة الإسلامي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التطورات التي تشهدها فلسطين والأراضي المحتلة قد كشفت أسرع مما كان متوقّعاً خطأ الحسابات السياسية لبعض الحكومات التي تورّطت في إقامة علاقات رسمية مع هذا الكيان.

نحن على ثقة تامة أن استمرار العنف الصهيوني الوحشي في حق الفلسطينيين لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانسجام بين أبناء الشعب الفلسطيني وإذكاء شعلة عزمه وجهاده ضد الاحتلال الجاثم على أرضه الطاهرة.

بطبيعة الحال، فإن المبادرة الديمقراطية التي أطلقتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال دعوتها لإجراء استفتاء عام بمشاركة كل أبناء فلسطين الأصليين، من مسلمين ومسيحيين ويهود، بغية تشكيل الدولة الفلسطينية من البحر إلى النهر... حيث إن تفاصيل هذه المبادرة قد دُوِّنت في أمانة سر منظمة الأمم المتحدة... بإمكانها أن تكون منطلقاً عادلاً يتوخّى السلام ويضع حداً لهذه التراجيديا الفلسطينية التي تمثل أقدم أزمة في التاريخ الإنساني المعاصر وأكثرها إيلاماً.

ولأسباب لا تُعدّ ولا تُحصى، يجب أن تبقى القضية الفلسطينية على الدوام القضية الأساسية للعالم الإسلامي. ويجب أن يستمر دعم المقاومة الشريفة والنضال البطولي للشعب الفلسطيني حتى تحرير القدس الشريف وكامل التراب الفلسطيني وعودة كل اللاجئين إلى حضن وطنهم الأم.

إن الشعب الإيراني العزيز، من خلال حضوره الجماهيري الكبير في مسيرة يوم القدس هذه السنة وبزخم أكبر من الذي شهدناه في العقود الأربعة الماضية، سيطلق العنان لصرخته المدوّية دفاعاً عن القضية المقدّسة لتحرير القدس الشريف وفلسطين المحتلة... وسيثبت للقاصي والداني أنه التزاماً بتوجيهات قائد الثورة المبجّل سماحة الإمام الخامنئي، حفظه الله، سيبقى وفياً وداعماً بكل ما أوتي من قوة للشعب الفلسطيني المظلوم وجبهة المقاومة... وأنه لن يتخلى عن وصايا شهدائه العظام البررة وخاصة شهيد القدس الحاج قاسم سليماني.

إن شاء الله سيشهد العالم بأسره قريباً تحرير قبلة المسلمين الأولى من قيد الاحتلال، بعون الله الملك الأعلى.

* وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية

قضية اليوم

فرنسا في لبنان: سياسة بوجهين؟

بخلاف بقية سفراء دول «لقاء باريس الخماسي»، يُسجّل نشاط لافت للسفيرة الفرنسية في بيروت آن غريو التي عقدت، في الأيام الماضية، سلسلة لقاءات معلنة وغير معلنة مع قيادات عدة. فقبل زيارتها لرئيس مجلس النواب نبيه بري أمس، جالت غريو على قيادات مسيحية معارضة لانتخاب رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية، في محاولة لاحتواء عاصفة الانتقادات التي وجهتها هذه القيادات ضد السياسة الفرنسية في لبنان، على خلفية مشروع المقايضة الفرنسي الذي يحمل فرنجية إلى القصر الجمهوري ونواف سلام إلى السراي الكبير.

اللافت أن ما نقل عن غريو، في لقاءاتها مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس حزب الكتائب سامي الجميل، أوحى بوجود مقاربة فرنسية جديدة، رغم أن الأطراف الداعمة لترشيح فرنجية لم تسمع من غريو أو من باريس أي تعديل على ما تبلّغه فرنجية خلال زيارته للعاصمة الفرنسية، والذي أفاد الثلاثي المسيحي بالتوصل إلى اتفاق حول اسم مرشح رئاسي لا يكون نافراً ومستفزاً لحزب الله، بما قد يدفع الأخير إلى التخلي عن دعم ترشيح فرنجية».

وفيما تتحضّر باريس لاستقبال مزيد من الشخصيات اللبنانية، من بينها النائب سامي الجميل، تواصل العواصم الأخرى إطلاق مواقف تؤشر إلى عدم استجابتها للطرح الفرنسي. وفي هذا السياق، أتى الموقف القطري على لسان الناطق باسم الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، تعليقاً على زيارة وزير الدولة في الخارجية القطرية محمد الخليفي إلى لبنان. إذ قال إن «ليس لدى قطر مرشحٌ مفضلٌ في لبنان»، وشدد على أن زيارة الخليفي «كانت استكشافية» و«من غير المناسب الحديث عن وجود طرف خارجي يكون لديه مرشح مفضل في انتخابات الرئاسة اللبنانية، وما يمكن أن تقدمه قطر والدول العربية بشأن الأزمة اللبنانية هو دعم اللبنانيين للوصول إلى توافق يخرج لبنان من أزمته الحالية».

هذا المناخ، أثار تساؤلات لدى الفريق الداعم فرنجية، وقالت أوساط قريبة من ثنائي أمل وحزب الله «إن الجميع بات يسأل عما إذا كانت باريس تلعب على أكثر من خط وتتبع سياسة ذات وجهين. فتسوّق لدى هذا الفريق فكرة المقايضة وتدفع الفريق المقابل إلى اتخاذ موقف يُشكّل إحراجاً للقوى التي تدعم فرنجية، من دون أن تظهر بصورة المعادي لأي من الفريقين».

(الأخبار)

تقرير

استخدام موسمي لملف النزوح: ورقة ضغط ومساومة

تظهير النزوح السوري سياسياً وأمنياً واقتصادياً يحمله، في توقيته، كثيراً من علامات الاستفهام، وإن كان مبعثها محقاً. وسط سؤال محوري: أي قدرة لدى اللبنانيين، إفرادياً، على تجاوز تطور النزوح في غياب السلطة المركزية؟

(مروان بو حيدر)

هيام القصيفي

منذ اندلاع الحرب السورية، تتأرجح قضية النازحين السوريين، تقدماً وتراجعاً في المشهد اللبناني، بحسب الظروف التي تملي التعاطي مع هذا الملف، إما بتأجيجه أو بالتغاضي عنه. إلا أن السنوات التي أعقبت النزوح، وما رافقها من تدهور اقتصادي وتوترات سياسية وانفلاش أفقي غير مسبوق للنازحين، غيّرت كثيراً من النظرة إلى طبيعة الوجود السوري، ما خلا إلصاق تهمة العنصرية الجاهزة بكل من يتناول ملف النزوح بغير ما ترتأيه الجهات المانحة وجمعيات المجتمع المدني والدول التي ترفض استقبال النازحين.

في الأسابيع القليلة الماضية، أطلّ الملف مجدداً من أبواب عدة، إذ عادت الجمعيات التي تتمدّد في المناطق إلى تفعيل نشاطها في مجمعات النازحين، وإلى تقديم إغراءات

قوى سياسية تعتبر أن فتح الملف السوري اليوم يأخذ منحى ابتزازياً

واضحة للسلطات المحلية لمنع التعرض لهم، وتتجدد المقاربات الغربية التي تسعى إلى تثبيت وضع النازحين عبر تعزيز دفع المال مقابل إبقائهم حيث هم، مع الإشارة إلى أن هناك دولاً، كالدنمارك والمجر، تسعى بجدية إلى تغيير المقاربة الأوروبية لهذا الملف عبر ضرورة دعم عودة النازحين إلى المناطق الآمنة في بلادهم.

في ظل غياب تام للسلطة اللبنانية، فُتح ملف النازحين مجدداً، في الآونة الأخيرة، في أكثر من منطقة، أنطلاقاً من وقائع سياسية وأمنية، وأيضاً اقتصادية كما عبّر عنها أخيراً البطريرك ماري بشارة بطرس الراعي. وفيما تتحدث أرقام غير علنية تقدمها جمعيات عن مليونين و800 ألف نازح سوري في لبنان، تشير معلومات إلى أن عدد المليونين الذي تعتمده الأجهزة الرسمية لا يزال هو نفسه منذ نحو ست سنوات، وهذا ليس منطقياً مع تبدّل المعطيات الديموغرافية على الأرض. وفيما يتعذر إجراء إحصاء دقيق، فإن هذا يعني أن عدد النازحين السوريين وحدهم بات يشكل أكثر من نصف عدد اللبنانيين المقيمين، والمقدر في أقصى أحواله باربعة ملايين. وهذا وحده عنصر ضغط على أي دولة في العالم، فكيف في لبنان، حيث لأعداد تداعيات طائفية، وتتحول دوماً محور مشادات سياسية، كما حصل أخيراً في الحديث عن عدد المسيحيين في لبنان، خصوصاً أن قوى سياسية تعتبر أن فتح الملف السوري اليوم يأخذ هذا المنحى الابتزازي، تتمة للحديث عن المادة 95 من الدستور وإلغاء الطائفية السياسية، التي تفتح عند كل استحقاق مفصلي.

بداية، لا يمكن تغييب العنصر السياسي عن تظهير متجدد لإشكالات تتعلق بالنزوح مالياً واجتماعياً وعلى مستوى الأحداث التي يتورط بها سوريون. فمع ترويج الثنائي الشيعي لاسم رئيس تيار المردة سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، جرى الحديث عن ملف النازحين وقدرة فرنجية على الحوار مع الرئيس بشار الأسد لتأمين عودتهم. أما إقليمياً، فتدخل عودة النازحين من ضمن بنوده كل ما يجري من مفاوضات عربية، فيما لبنان غائب كلياً عن مواكبة هذه المفاوضات، لغياب السلطة القادرة على أن تكون على الطاولة فعلياً.

عملانياً، أخذت قضية النازحين أبعاداً جديدة في الأسابيع الماضية، مع زيادة الحديث في البقاع والجنوب، وبين شخصيات فاعلة سياسية وإدارية، في موضوع النازحين السوريين. وتعزز ذلك في غير منطقة بدأت ترفع الصوت إزاء تمدد السوريين وتوسع شبكة أعمالهم وتجاراتهم. وظهر العامل الاقتصادي، للمرة الأولى، بهذه الحدة، كعنصر ضغط في مختلف المناطق، علماً أن هناك مناطق تتمتع بقدرة ذاتية على تأمين الأمن وتحقيق رقابة أكثر فاعلية من غيرها. فيما أُتخمت مناطق استهلّ السوريون الدخول إليها في السنوات الأولى من الأزمة، لقربها من الحدود، بقاعاً وشمالاً، فانتقلوا إلى الداخل، وبدأوا تكوين تجمعات شعبية، ليس في مخيمات وإنما في مجمّعات سكنية وتجارية مستأجرة. وهنا، تقع المسؤولية، في الدرجة الأولى، على سلطات محلية وبلديات يتهم كثير منها بالتواطؤ مع جمعيات أممية ومحلية وغضّ النظر عن ارتكابات، وعن تمدد النازحين وتوسّع أعمالهم، تحت وطأة ترغيب بالمساعدات. وتقع المسؤولية ثانياً، بحسب أمنيين، على اللبنانيين أنفسهم الذين يستغيدون مالياً من خدمات السوريين وتوسع أعمالهم وإقامتهم.

وفي حين تتحدث القوى الأمنية عن ارتفاع نسبة الجنح والجرائم التي ترتكب على أيدي سوريين، من دون أن يكون الاتهام معمماً على مجتمع النازحين، تواجه الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الكثير من التحديات في مواجهة أزمة النزوح. والمعطيات تختلف عن قدرة الأجهزة على مواكبة التمدد الفعلي لمجمعات النازحين في مناطق باتت تتكل على أعمال هؤلاء وتجاراتهم. وباتت ملاحقة التجمعات «غير الشرعية»، كذلك، تحدياً للأجهزة العسكرية والأمنية غير القادرة عملانياً على ملاحقة هذه التجمعات التي تنفلش في صورة عشوائية، معززة بالليات ودراجات بات معروفاً لدى الأجهزة بأنها تشكل مصدر قلق أمني.

فيما قرار ضبط هذه الظواهر ليس أمنياً بحتاً، بل قرار سياسي لأنه يستهدف مناطق واسعة باتت عملياً محكومة بإدارة اقتصادية وتجارية وصناعية لمجموعات سورية فاعلة.

يصعب تجاوز العامل الاقتصادي كعنصر ضاغط يولد الانفجار بين مجتمعات لبنانية وسورية، وهذا الأمر يشكل ورقة ضغط ومساومة قابلة للاستعمال في أي لحظة مطلوبة. لكن هذا لا يعني أن وقائع الانفلاش داخل المناطق، ليست مختلفة عن معطيات النزوح الفعلي نتيجة الحرب السورية، والتعاطي السياسي مع ما يجري من ظواهر أمنية واقتصادية ومالية لها صلة بالنزوح السوري، لم يكن منذ أن اندلعت الحرب على مستوى خطورة ما كان متوقعاً أن يحصل من تداعيات. لا الثنائي الشيعي ولا التيار الوطني الحر حققا من موقعهما، أكثر من اتهام المعارضة اللبنانية بتغطية النزوح، ما كان يفترض أن يمنع الانزلاق نحو مجتمع سوري، فتيّ جديد، داخل مجتمع لبناني، مع كل ما يمثله ذلك من متغيرات على مستويات تؤثر في البنية اللبنانية. ولا الحكومة الحالية تتصرف على مستوى الحدث بأن هناك تحولاً يتعلق بالنزوح يفترض التعامل معه باهميته. لذا سيبقى ملف النزوح موسمياً، يستخدم حين تدعو الحاجة، فيما خطره باقٍ ويتمدد من منطقة إلى أخرى.

تقرير

الأحزاب «تسترجع» نقابة المهندسين

تتحضر نقابة المهندسين في بيروت لانتخاب 5 أعضاء غداً. «النقابة تنتفض» نجحت في استنهاض ائتلاف المجموعات التي انضوت في إطارها تحت مسمّى «مصمّمون» لتواجه منفردةً تحالفاً عريضاً من أحزاب السلطة باستثناء حزب القوات اللبنانية والجماعة الإسلامية. فيما لم يحسم الحزب التقدمي الاشتراكي خياراته

لينا فخر الدين

لا صوت يعلو فوق صوت المعركة داخل نقابة المهندسين في بيروت التي تنتخب غداً 5 أعضاء: ثلاثة للهيئة العامة (مجلس النقابة) ورئيس للفرع الثاني (المهندسون المعماريّون) ورئيس للفرع السادس (المهندسون موظفو الدولة). لا شيء تغيّر في التحالفات سوى أنّ «النقابة تنتفض» بدّلت «جلدها»، مستخدمةً تسمية «مصمّمون» التي ضمّت عدداً من مجموعات 17 تشرين وتخوض المعركة بترشيح المهندسين هالة يونس وروي داغر. تغيير التسمية، بحسب البعض، يعود إلى استهلاك اسم «النقابة تنتفض»، فيما يعزو بعض معارضي هذا التكتّل الأمر إلى حال إحباط «نخرت» في المهندسين بسبب سوء الإدارة بعدما راهنوا على تحقيق النقيب عارف ياسين إنجازات.

ومع ذلك، نجحت «مصمّمون» في إحياء الائتلاف بين المجموعات رغم الانتقادات المتبادلة بينها. «مواطنون ومواطنات في دولة»، مثلاً، قفزت فوق كلّ الملفّات التي تُكدّسها حول سوء إدارة مجلس النقابة لتدعم مرشحي «مصمّمون»، لأنّ «لا مكان للحركة في ائتلاف آخر لا يُشبهها». ما سهّل الأمر أكثر، هو وحدة عناوين المعركة. بالنسبة لـ«مصمّمون»، فإن الخسارة تعني «تسليم مفاتيح النقابة لحزب المصارف والمُهادنة معها».

لذلك، يقف هؤلاء في صفّ واحد في وجه الأحزاب التي «تُهندس» تحالفاتها بعناية، والتي تحاول استرجاع ما خسرته خلال العامين الماضيين عبر معارك تكتيكيّة، بعد أن حصلت على «القوّة التعطيليّة» العام الماضي مع فوز لائحتي الأحزاب بـ8 مقاعد من أصل 9 بينهم عضوان في الهيئة العامّة. تحاول الأحزاب الإيحاء بقوة تركن إليها، غير آبهةٍ بأوضاع موظفي الدولة الذين تدور إحدى المعارك على رئاسة فرعهم. وهي تعتبر أنّ مقاعدها 17 تشرين التي أدّت إلى انتخاب ياسين سقطت حينما خارت همّة المهندسين بسبب إخفاق «النقابة تنتفض» في إدارة الملفّات الماليّة الشائكة، بالتالي صارت المعركة أسهل في استرجاع الأحزاب «ملكيّة» المقاعد التي خسرتها سابقاً. هذا ما ينفيه المتحمّسون لـ«مصمّمون» الذين يعدّدون إنجازات ياسين مقارنةً مع المجلس السابق، ومنها عقد الاستشفاء وملف الصيانة وشراء الدولارات، والأهم الشفافيّة في الأداء. وكلّها كانت «نقاطاً سوداء» سُجّلت على المجلس السابق.

يُدرك القياديون في «مصمّمون» أن الوضع ليس «ورديّاً». ففي مقابل هذه الإنجازات، العديد من المعوّقات، وكذلك من «الافتراءات» التي يسوقها مسؤولو الأحزاب لضرب صورة «النقابة تنتفض» وخفض نسبة الاقتراع لمصلحتها. لذلك، يعمدون إلى الحشد «على الأرض» حتى لا تذهب «المعركة النضاليّة» هباء، وتعود أذرع الأحزاب للتحكّم بمفاصل النقابة، كما لو أنّ شيئاً لم يحصل.

بالتالي، يدرس القياديون في «مصمّمون» كيفيّة خوض المعركة التي تبدو «على المنخار»، خصوصاً أنّ الأحزاب أعادت وصل ما انقطع مع جمهورها وتحالفت في ما بينها، باستثناء حزب القوات اللبنانية والجماعة الإسلاميّة، لتُشكّل لائحة واحدة رغم كلّ الخلافات السياسيّة بينها. وهذه اللائحة لم تُحسم بعد، إذ استمرّت الاتصالات حتى ليل أمس لوضع اللمسات الأخيرة على تحالف بين تيار المستقبل وحزب الله وحركة أمل وجمعيّة المشاريع الخيريّة وبعض المستقلين نتج منه ترشيح: حسن دمج (المستقبل) وسلمان صبح (أمل) وبسّام علي حسن (مستقل مقرّب من المستقبل)، فيما الأرجح أن يكون المرشحان الآخران من المسيحيين من التيار الوطني الحر والمستقلين، من دون أن يتم حسم هذه الأسماء أو حتى حسم التحالف مع التيار الوطني الحر.

في المقابل، تبدو المعركة أصعب في حال لم ينضو فيها الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يُرشّح محمّد السيّد إلى الهيئة العامة، متقصّداً عدم ترشيح درزي لوجود 3 أعضاء دروز في مجلس النقابة بدلاً من واحد، على حساب حصّة السنّة الذين لم يتمكّن أي منهم من الخرق في الجولتين الماضيتين. «الاشتراكي» أشبه ببيضة قبّان في الأرقام الحاليّة، خصوصاً أنّ البعض يتخوّف من عدم إمكانيّة وصول عدد المقترعين إلى 4 آلاف صوت بسبب عدم حماسة المهندسين وغلاء كلفة النقل، إضافة إلى تزامن الانتخابات مع شهر رمضان وبدء عطلة الأعياد.

حزب الله والاشتراكي: معركة بلا مرشحين

ويؤكّد «اشتراكيون» أنّهم لم يحسموا خياراتهم بعد في انتظار انتهاء الاتصالات اليوم، وإن كان المُرجّح المشاركة في الاقتراع حتّى ولو تم سحب ترشيح السيّد. إلا أن ما يقلقهم هو الأجواء الطائفيّة التي تسود داخل النقابة وتصوير

حزب الله يحشد بلا مرشحين و«المستقبل» يختبر حجم تمثيله بعد غياب القيادة السياسيّة

التحالفات وكأنّها تحالف المسلمين في وجه المسيحيين. فيما يشير حزبيون آخرون إلى أنّ الخيار المرجّح هو انضواء «الاشتراكي» في لائحة الأحزاب (الثنائي والمستقبل)، معتبرين أنّ تأخر الرد مردّه أنّ «الجنبلاطيين» يريدون رفع السقف للحصول على مكتسبات أكبر ولو في الدورة التالية حينما تنتهي ولاية العضو الدرزي الحالي. وفي حال نجحت الأحزاب في إقناع «الاشتراكي» بدعمها، فإنّها تنتظر منه حشد ناخبيه من دون مرشّح ليصب أكثر من 350 صوتاً لمصلحتها.

التخوّف من «تبريد» جبهة «الاشتراكي» تقابله أيضاً خشية من عدم استنفار ناخبي حزب الله لعدم وجود مرشّح محسوب على الحزب في اللائحة، خصوصاً أنّ كتلة الحزب التي يفترض أن تُشارك في الاستحقاق تصل إلى أكثر من 650 صوتاً. هذا ما ينفيه بعض المقربين من حزب الله الذين يلفتون إلى أنّهم سيُشاركون في المعركة وسيحشدون لإنجاح هذا التحالف. أما حركة أمل فيُمكن القول إنّها أكثر المرتاحين لفوز مرشّحها سلمان صبح في «حصنها الحصين» - الفرع السادس، باعتبار أنّ الكثير من موظفي الدولة من المهندسين محسوبون عليها وعلى الأحزاب. بالتالي من المرجّح مشاركة أكثر من 700 من المحسوبين على «أمل».

هذا الارتياح يكاد يكون مفقوداً لدى تيار المستقبل بسبب غيابه عن الساحة السياسية وعدم معرفته بحجم تمثيله الحقيقي داخل النقابة بعد 17 تشرين. ولذلك، يكاد «المستقبليون» يحصرون معركتهم لإيصال حسن دمج في التجييش الطائفي وإحقاق عدم تغييب الأعضاء السنّة عن مجلس النقابة.

في المقابل، يعتبر حزبيون أن هذا العنوان قد لا يكون «ربيحاً» خصوصاً أنّ للجماعة الإسلاميّة مرشحاً عن المقعد نفسه. ويتردّد أنّ الاتصالات مفتوحة بين الجماعة والقوات التي تُرشّح سامر واكيم وإيلي حاوي. ورغم ما تردّد عن إمكانيّة سحب القوات لحاوي لتبادل الأصوات مع «مصمّمون»، إلا أنّ قيادة «مصممون» تنفي ذلك مؤكدةً أن معركتها هي ضدّ كل أحزاب السلطة و«مغتصبي قرار النقابة».

أمّا مفاجأة التحالفات فهي «كسر الجرة» بين القوات وحزب الوطنيين الأحرار بعدما خرجت خلافاتهما إلى العلن إثر دعم الأحرار لمرشح أمل والمرشح المستقل على لائحة الأحزاب بسام علي حسن، إضافة إلى المرشح المستقل والأمين المالي الحالي شارل فاخوري. وهذا ما راكه القوات تمرداً من الأحرار، إذ لم ينتظر الأخير حتّى إعلان أسماء المرشحين من حزب جعجع.

في المحصلة، تبدو المعركة صعبة بين من يشير إلى إمكانية أن تربح أحزاب السلطة المعركة، وبين آخرين يستبعدون هذا الأمر وإن كانوا يرجّحون أن تفوز أحزاب السلطة بمرشحَين على الأقل. كل ذلك، مربوط بقدرة الأحزاب على الحشد في ظل الظروف الحاليّة وإمكانية التحالف مع الاشتراكي وقدرة حزب الله على حشد ناخبيه من دون أن يكون له لا ناقة ولا جمل ضمن المرشحين.

(هيثم الموسوي)

تقرير

مندوبو رابطة «متفرّغي اللبنانيّة»: نريد خطة إنقاذيّة

فاتن الحاج

«اقترح رئيس مجلس المندوبين علي رحال دولرة الرسوم الجامعيّة للطلاب»

الأولى لمجلس المندوبين في الولاية الانتخابية (2023 . 2025).

انتظر المندوبون أن تضع الهيئة التنفيذية خطة إنقاذية تتضمّن خريطة طريق واضحة للتحرّك المطلبي، فاصطدموا ببرنامج عمل فضفاض قارب كل المسائل الحقوقية والتعليمية والبحثية في الجامعة، فيما المرحلة الراهنة الحرجة تقتضي، بحسب الأساتذة المشاركين، التصويب على الأولويّات، ولا سيّما تغذية صندوق التعاضد وتصحيح الرواتب.

صحة أهلي أهمّ من البحث العلمي

المندوبون حملوا إلى الجلسة وجعهم ووجع من يمثّلون في كلياتهم، ولم يكن هناك أصدق من دموع مندوبة معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ناهد رواس، التي ينفطر قلبها حزناً على والديها اللذَين يحتاجان إلى عناية طبية مركزة، فيما صندوق التعاضد لا يلبّي الحد الأدنى من التغطية الصحية المطلوبة. تقول: «لم يعد البحث العلمي هو أولويّتي، صحة أهلي اليوم هي الأهم».

المندوبون رفضوا إعطاء الأساتذة الفتات والمساعدات المذلّة، ولا سيّما ما سمّي بـ«بدل الإنتاجية». وكان لافتاً أيضاً مطالبتهم بحماية حرية التعبير، وحق انتقاد النهج النقابي.

حضر الجلسة 46 أستاذاً من أصل 143 مندوباً، وشارك في افتتاحها رئيس الجامعة بسام بدران، بدعوة من رئيس مجلس المندوبين علي رحال. وأوضح بدران أنه لم يأتِ ليتدخل في العمل النقابي أو ليشارك في النقاش، وإنّما ليؤكّد أنه خلف الرابطة وأمامها وعلى يمينها وعلى يسارها لتحصيل حقوق الأساتذة والموظفين والطلاب، ولكي تجتاز الجامعة المرحلة الصعبة.

دولرة الرسم!

وردّاً على اقتراح رحال بـ«دولرة» الرسوم الجامعية للطلاب، وتحديد الرسم بـ 100 دولار أميركي لتامين حقوق الأساتذة، قال بدران إن الأمر يحتاج إلى تعديل قانوني، إذ إن الرسوم تستوفى بالليرة اللبنانية. وبينما أشار رحال إلى أن ملف الأموال المستحقة للجامعة لقاء فحوص الـ PCR يفترض أن يُحلّ بتسوية تفرج عن بعض الأموال التي تؤمن صمود الجامعة، باعتبار أن هناك خللاً واضحاً في العقد مع شركات الطيران، أكد بدران أننا لن نترك حق الجامعة في هذه الأموال، حتى لو استغرق الأمر وقتاً أطول.

رئيس الهيئة التنفيذية للرابطة أنطوان شربل تلا برنامج الهيئة، مشيراً إلى أن «ما نقدّمه هو استراتيجية لم نذكر فيها خطوات التحرّك التي تندرج في إطار التكتيك وكي لا تتلطّى لنا السلطة، علماً بأن حدودنا في العمل هي السماء وسنشرك الأساتذة في كلّ قراراتنا عبر تكثيف الجمعيات العمومية». لكنه لفت إلى أننا «لن نغطي أساتذة يتحركون خارج القرار النقابي».

نفى كامل صالح، أن تكون المسألة متعلقة بإعطائنا 50 دولاراً من هنا و100 دولار من هناك، «فالقضية أننا استنزفنا من الإذلال على أبواب المستشفيات وبتنا موضع شفقة القريب قبل البعيد». وأشار إلى أن الراتب اللائق لا يجب أن يقل عن 700 دولار أميركي. وسألت مندوبة كلية الآداب . الفرع الأول، لينا بيضون، عن آلية دعم الإضراب فيما لو أقرّ، وضمان عدم تكرار التجربة السابقة لجهة أننا لم نعرف لماذا عدنا عن الإضراب. ورأت مندوبة كلية الآداب . الفرع الثاني، نابلة أبي نادر، أن زيارة المسؤولين ليست وسيلة ناجعة للمطالبة بالحقوق، مشيرة إلى أن حق النقد الذي يمارسه الأستاذ الجامعي ليس شخصياً وإنما هو انتقاد للأداء في موقع عام «وبدنا نتحمل بعض».

هل من خطوات واضحة؟

مندوب كلية العلوم . الفرع الأول علاء غيث قال إن الرابطة لا تملك ترف الوقت، وليس مطلوباً أن تعرض برنامجاً بالعناوين والأفكار، بل يجب أن تحدّد خطوات واضحة لسير عملها في المرحلة المقبلة، وليس مبرّراً أن تقول إنها تسلّمت مهامّها حديثاً، فالعمل النقابي استمرارية، وكان عليها أن تضمّن برنامجها عبارة تعديل النظام الداخلي للرابطة بشكل جريء وواضح، لتفادي عثرات التجربة السابقة. غيث تحدّث عن مزاريب الهدر وأبواب الصرف في المشاريع البحثية، وطلب من الهيئة التنفيذية أن تتابعه كان يعطى باحث 400 مليون ليرة من دون أن تعرف المعايير، ويحرم الأساتذة المتفرغون والمتعاقدون من أموال تؤمن لهم ما يكفي للتفرغ للجامعة وعدم العمل خارجها. ودعا غيث الرابطة إلى تنسيب رئيس الجامعة، أي أن يدفع رسم اشتراكه في الرابطة، إذ يجب أن يأتي إلى الهيئة النقابية لا أن تذهب هي إليه. ووصفت مندوبة كلية العلوم . الفرع الأول وفاء نون برنامج الرابطة بالخطابي لكونه غرق في العموميات من دون أن يسمّي من هي السلطة التي ستواجهها الرابطة، متسائلة ما إذا كان تكرار عبارة الظروف الاستثنائية يحمل في طياته عدم التحرك أو الإضراب. وأكدت أن متلازمة الأستاذ الجامعي أن يكون حراً وناقداً، والمطلوب هو الاستقلالية المالية للجامعة بالدرجة الأولى قبل الاستقلالية الإدارية والأكاديمية.

وسألت مندوبة كلية الفنون . الفرع الرابع عبير عطروني الرابطة عن سقف التحرك، مشيرة إلى أن المؤسسات لا تبنى بالتضحيات كما يفعل أساتذة الجامعة وإنما بالحقوق والواجبات، وكان من الأجدى تشييع سنة تعليمية على الطلاب على أن يقف أساتذتهم مذلولين أمامهم.

اعترض المندوبون على المساعدات المذلّة وبدل الإنتاجية (مروان بوحيدر)

رأفت الحمية

بلدية شبعا وملف المخالفات المفتوح: القرار خلال أيام؟

«ينتظر المدّعون نتيجة الطعن لمعرفة ما إذا كانت ستكفّ يد رئيس البلدية...»

قبل خمس سنوات، تقدّمت مجموعة من «شباب حراك شبعا» بإخبار إلى النيابة العامة المالية ضد رئيس بلدية البلدة ورئيس اتحاد بلديات العرقوب، محمد صعب، بموضوع هدر المال العام في بلدية شبعا وعدم الالتزام بالأصول القانونية والبلدية. بومذاك، قرّرت النيابة العامة التمييزية منح الإذن للنائب العام المالي القاضي علي إبراهيم بملاحقة صعب، بما نُسب إليه من اختلاس وهدر للمال العام في البلدية.

كان ذلك في عام 2018، ومن بعده كرّت سبحة التحقيقات التي أوصلت أواخر عام 2021 إلى صدور قرار ظني عن قاضي التحقيق في النبطية، غسان معطي، خلص فيه إلى «الظنّ بالمدّعى عليه محمد أحمد صعب بمقتضى الجنحة المنصوص عليها في المواد 363 و373 و770 ق.ع والمادة الأولى من المرسوم الاشتراعي 1983/156 وإيجاب محاكمته أمام القاضي المنفرد الجزائي المختص في حاصبيا»، لإهماله «في الشؤون المالية البلدية والإهمال بالوظيفة، بما يشكّل ضرراً على المصلحة العامة والأموال العمومية».

غير أن هذه المخالفات لم تثمر حكماً نهائياً بعد مرور عامين ونيّف على تحويل الملف إلى محكمة الجزاء في حاصبيا. وإن كان سبب التأخير في تلك الفترة هو اعتكاف القضاة، بحسب المحامي حسن بزي، وكيل المدّعين، إلا أنه «اليوم لم يعد ثمّة مبرر للتأخير»، حيث أرجئت جلسات الاستماع مرتين، معطوفاً عليها «قرار وزارة الداخلية بإبقائه في موقعه وما يعني ذلك من إبطال مطالعة مجلس شورى الدولة التي اعتبرت ما قام به رئيس البلدية جنحة شائنة سنداً إلى قانون البلديات الذي يقضي بكفّ يده»، يكمل بزي. وهو ما دفع الأخير إلى الطعن بقرار وزارة الداخلية أمام مجلس الشورى «حيث من المتوقّع أن يصدر القرار في الأيام القادمة».

اليوم، ينتظر المدّعون نتيجة الطعن، وما إذا كانت ستكفّ يد صعب قبل الاستحقاق المقبل أم لا. ثمة تعويل على تلك الخطوة التي يعتبرها هؤلاء «خرطوشة أخيرة» لقطع الطريق على أيّ محاولة «من رئيس البلدية لخوض الانتخابات البلدية المقبلة إن تفّت»، على ما يقولون.

مخالفات بالجملة

يسجّل المعترضون على أداء صعب خلال السنوات التي تولّى فيها البلدية، منذ عام 2010، الكثير من المآخذ، وهي التي تقدّم بها هؤلاء إلى النيابة العامة المالية التي كلّفت التفتيش المركزي بالتحقيق. وقد كُلّف المفتش المالي ربيع شرف الدين بذلك في عام 2019، حيث خرج الأخير بخلاصة أقرب إلى التصديق على الإدانة بالمسّ بالمال العام ومخالفة القوانين والأنظمة. وبيّن التقرير جملة مخالفات منها «تنفيذ النفقات، كما تجزئتها بشكل مخالف للنصوص القانونية وعدم احترام مراحل تنفيذ النفقات واختصار معظمها واقتصار إنجاز معاملات مالية على مرحلتي الصرف والدفع، كما صرف ودفع نفقات عن سنين سابقة دون القيام بتدوير الاعتمادات وفقاً للأصول (...)».

وفي التفاصيل، يورد التقرير عدداً كبيراً من المخالفات، حيث يشير في إحداها إلى وجود قرارات غير مرقّمة صادرة عن اتّحاد بلديات العرقوب عن أشغال وحفريات لصالح البلدية. أضف إلى ذلك ما سجّله التقرير عن تقارير صادرة عن رئيس البلدية في أيام عطل رسمية، منها قرارات صادرة في الخامس والعشرين من كانون الأول من عام 2016 بقيمة 51 مليون ليرة، وهو يوم عطلة رسمية، قبل أن يلغيها في وقت لاحق.

أما في ما يخصّ حوالات الصرف، فقد كان ثمة تجاوزان أساسيان فيها، الأول أن معظمها غير مستوفى فيها قيمة رسم الطابع المالي القانوني المطلوب، والثاني أن العديد من تلك الحوالات كانت تتضمن فواتير عائدة لسنة سابقة للسنة التي أعدّت ودُفعت فيها، لعدم وجود قرار حجز نفقة في الأساس «وهو الأمر الذي استتبع بعدم وجود أي قرار لتدوير الاعتمادات خلافاً للقوانين والأنظمة». كما بيّن التقرير أن «غالبية الفواتير غير مطابقة في شكلها لشكل الفواتير القانونية كما لا يوجد عليها الطابع القانوني المطلوب وغالبيتها لا تحوي اسم الشخص أو المؤسسة المتعاقد معها ويُعرف صاحب الحق في بعضها من التواقيع». أما طرق الإنفاق في البلدية، فحدّث ولا حرج، إذ «كانت تتم بالفاتورة أو عن طريق الأشغال بالأمانة، ولم يكن هناك أي مناقصة عمومية أو محصورة أو استدراج عروض أو اتفاق رضائي».

وفي تتمة المخالفات، يذكر التقرير مخالفة مالية تتعلق ببناء القصر البلدي، حيث تبيّن من خلال المستندات أن «الكلفة التقريبية للقصر بلغت حدود مليون و334 ألف دولار، فيما تبيّن من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الاتحاد من عام 2011 إلى عام 2018، أن المبلغ الإجمالي الذي صُرف بلغ 655 ألف دولار»، وهو ما يخالف أقوال صعب في جلسات الاستماع إليه. عدا أن صعب كان «يسلّف» لتسهيل أعمال البلدية من جيبه الخاص، على أن يسترد الدين فور توفّر السيولة. وقد اعتبر التقرير أن هذا «العمل وإن كان يفعله في سبيل المصلحة العامة، إلا أنه يخالف أحكام القوانين والأنظمة المالية التي ترعى عمل البلديات واتحادات البلديات».

(هيثم الموسوي)

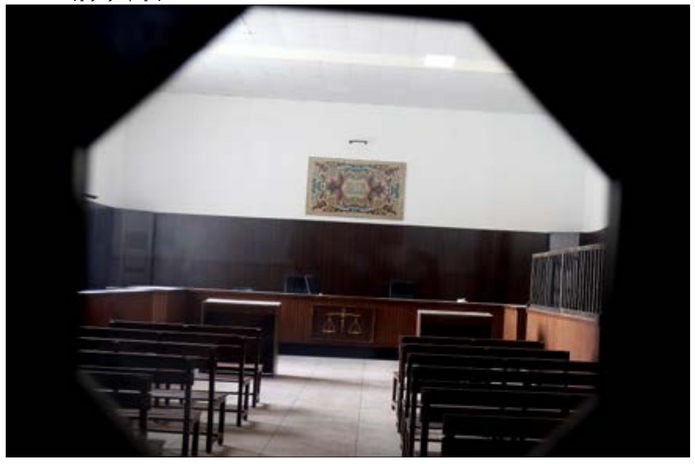

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

في البقاع سرقات بـ«الجملة والمفرق»... طاولت حتى المدافن

رامح حمية

تتسارع وتيرة السرقات في البقاع الشمالي بشكل لافت، وسط حالة من الاستياء العارم لدى أهالي المنطقة، ومناشدات بلجم عمليات السرقة بتوقيف الفاعلين والمتورّطين، سواء أكانوا لبنانيين أم سوريين. لا فرق بين منازل أو غرف زراعية في السهول أو أملاك خاصة أو عامة أو حتى مدافن للأموات، جميعها تتعرّض للسرقة في غالبية قرى وبلدات بعلبك الهرمل. تكاد لا تخلو بلدة على طول المحافظة وعرضها من سرقة كابلات الكهرباء، وحتى أعمدتها الخشبية أو الحديدية، لتحرم مئات المنازل وحتى بلداتها من التيار الكهربائي.

في بلدة دورس، وبعد أيام قليلة على سرقة كابلات التيار الكهربائي وألواح الطاقة الشمسية وماكينات الإنترنت من مركز دورس الصحي لرعاية الأم والطفل، فوجئ أبناء البلدة بسرقة الباب الحديدي لمدافن الطائفة المسيحية عند المدخل الرئيسي للمدافن، بالإضافة إلى قسم من السياج الخارجي انتُزع من مكانه. من دورس إلى مدينة بعلبك حيث تمّت سرقة منشآت آبار مياه الشفة التي تؤمّن المياه للمواطنين. أما إيعات فكانت لها الحصة الكبرى من السرقات بإقدام مجهولين منذ أيام قليلة على سرقة 24 لوح طاقة شمسية كانت البلدية تعمل على تجهيزها لتركيبها لبئر المياه التي تغذي البلدة، كما سُرق كابل كهربائي للبئر بطول 450 متراً، بالإضافة إلى سرقات طاولت فتحات قنوات مياه الأمطار الحديدية، وحاويات النفايات وأسلاكاً كهربائية ومقتنيات من منازل.

يكشف رئيس بلدية إيعات حسين عبد الساتر لـ«الأخبار» أن شبكات السرقة «لا تتطلب الكثير من الجهد من الأجهزة الأمنية لتوقيفها، إذ تمكنّا عبر متابعاتنا المحدودة، من توقيف عصابة سرقة الحاويات وأخرى كانت تسرق فتحات شبكات الصرف الصحي وتبيعها في الخردة، إلا أن المشكلة الأكبر هي في عدم وجود قضاء يتابع ويحاسب، فالسارق يخرج بعد أيام أو أسابيع قليلة، فهل تتحمّل الأجهزة الأمنية وزر هذه الحركات والتدخلات؟».

ويوم أمس الأول داهمت قوة من مخابرات الجيش منازل كل من هـ. م وح. م في بلدة مقنة وأوقفتهما مع آخرين سوريين لارتكابهم أعمال سرقة، وضبطت معدات تُستعمل في أعمال سرقة الكابلات الكهربائية من الأعمدة بالإضافة إلى كمية من المسروقات. ويكشف المسؤول الأمني لـ«الأخبار» أن شركة كهرباء لبنان «تتحمل جزءاً من المسؤولية أيضاً، لأنها أبلغت من قبل الأجهزة الأمنية، وبناءً على إشارة القضاء بالمسارعة إلى تفكيك أعمدة التوتر العالي التي أوقعتها عاصفة الرياح منذ أسابيع، إلا أنها حتى اليوم لم تفكّكها وتركتها عرضة لكل من يريد أن يسرق قطعة منها».

> داهمت قوّة من مخابرات الجيش منازل مطلوبين في بلدة مقنة وأوقفتهم

يناشد عبد الساتر الأجهزة الأمنية بقمع عمليات السرقة وتوقيف عصاباتها ومن يشارك في جرم شراء المسروقات، «لأنهم جميعاً مدانون ويحرمون الأهالي من "جنى عمرهم" بسرقة منازلهم وألواح الطاقة الشمسية ومن التغذية بالتيار الكهربائي ليس لبلدة واحدة فحسب وإنما لقرى مجاورة كما حصل منذ أيام عندما ضبطنا كابلات توتر عالٍ تغذي بلدتي إيعات ودير الأحمر، كان اللصوص قد عمدوا إلى قطعها وإنزالها عن أعمدة التوتر ونقل جزء منها على عجل والتخلي عن الباقي».

وليس بعيداً عن إيعات، تشهد بلدة مقنة عمليّات سرقة زوايا التثبيت الحديديّة الداعمة لأبراج التوتر العالي وبوتيرة متواصلة منذ أسابيع. وقد أكدت مصادر في شركة كهرباء لبنان أن أعمال سرقة زوايا التثبيت الداعمة لأعمدة التوتر العالي لا تزال مستمرة حيث سقط برجان بقوة 220 kva رقم 19 و20، ليصبح عدد الأبراج التي تمّ إسقاطها وسرقتها خلال أسبوع واحد، خمسة أبراج بالإضافة إلى 14 برجاً تابعة لخطوط الـ66 kva والمجاورة لأبراج الـ220 kva، وهذه الأبراج تعود لخطّ النقل بعلبك. اللبوة . الهرمل 66 kva. وهذا الخطّ يُغذّي بشكل مباشر محطّتَي اللبوة والهرمل، وأبراجه باتت قاب قوسَين من السقوط، ما سيُؤدّي حتماً إلى انقطاع التيّار الكهربائي عن مناطق البقاع الشمالي كافة.

سرقة بوابات المدافن في بلدة دورس دفعت رئيس بلدية دورس إيلي الخصين إلى عقد مؤتمر صحافي في مركز البلدية، شدّد فيه على أن «السرقات التي تطاول دورس منذ ما يقارب السنّة غريبة عن طبيعة العلاقات بين أبنائها، وقد بدأت المشكلة بسرقة الريغارات، وتمادت إلى لمبات البلدية على أعمدة الكهرباء في الأحياء الداخلية، ثم الواح الطاقة الشمسية من المركز الصحي ضمن حرم البلدية، الذي يستفيد من خدماته أكثر من ألف لبناني وسوري وفلسطيني، ووصلت بهم الوقاحة إلى سرقة بوابة وسياج من أرض خصّصها المجلس البلدي لإقامة مدافن للمسيحيين بمشروع كلفته 17 ألف دولار ممولة من إحدى الجمعيات»، مشدّداً على أن «البلدة لم تكن تشهد مثل هذه السرقات قبل دخول النازحين السوريين إليها، ونحن نستغرب عدم القبض على أيّ من مرتكبي السرقات حتى الآن، فهل ننتظر حتى يدخل اللصوص إلى المساجد والكنائس والمبنى البلدي؟!» يقول.

من جهتها، تستغرب الأجهزة الأمنية الحديث عن «تقاعس» في توقيف عصابات السرقة، ويشدّد مسؤول أمني لـ«الأخبار» على أن الأجهزة الأمنية والعسكرية تقوم بدورها بشكل كامل، «وتحت قلم وورقة» تظهر فيه عمليات توقيف عصابات السرقة والسلب والمخدرات تصنيعاً وإتجاراً، وأن «على البعض وقبل أن يلقي اللوم على الأجهزة الأمنية، عليه أن يفتش عن التدخلات السياسية والحزبية التي تضغط على القضاء، حيث نرى مطلوبين قاموا الأجهزة الأمنية والعسكرية وتبادلوا إطلاق النار معها مرات عدة لا مرة واحدة، خارج السجن بعد أيام أو أسابيع قليلة، فهل تتحمّل الأجهزة الأمنية وزر هذه الحركات والتدخلات؟».

توجّه السعودية نحو الصين: الخيارات والدلالات [4/3]

التنويع الاقتصادي: آفاق جديدة

أحمد ملّي *

يمثل تنويع الاقتصاد أحد الأهداف الكبرى لـ«رؤية 2030» في المملكة، ويعتبر القائمون على تنفيذ هذه الخطة أن بإمكانهم الاستفادة إلى أقصى الحدود من العائدات الضخمة التي تجنيها المملكة في الوقت الحالي من تصدير النفط للسير تدريجاً باستراتيجية لتخفيف الاعتماد على هذا المورد شبه الوحيد، والعمل على إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد وتحقيق اختراقات مهمة في المجالات المستحدثة: البنية التحتية الذكية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطاقة النووية، الطاقة المتجدّدة.

وبالطبع، كان بوسع السعوديين الاعتماد على أصدقائهم الجدد: الصينيون. وشهدت السنوات الأخيرة توسعاً تدريجياً امتدّ إلى القطاعات الاقتصادية الجديدة،

> تأتي الصين في طليعة الشركاء الذين تعوّل عليهم المملكة لإحداث هذه النقلة الحاسمة في الخطة السعودية للتنويع الاقتصادي

وبدا أن التعاون الصيني-السعودي يرتقي إلى آفاق واعدة وأمامه فرص هائلة.

بالنظر إلى موقع النفط في البلاد، فإن تسريع رقمنة قطاع الطاقة في المملكة يأتي في المقام الأول، ولا نبالغ إذا ما قلنا أن الفضاء الرقمي هو الميدان المفضّل الذي يطمح إليه الطرفان لخلق التوافق والتقاطع في أن واحد بين «مبادرة الحزام والطريق» و«رؤية 2030».

في عام 2015، أعلن عن «طريق الحرير الرقمي» (DSR)، في خطوة ملموسة تعبّر عن أن «مبادرة الحزام والطريق» آخذة في التوسع بهدف تعزيز الاتصال الرقمي الدولي، وهذا بحد ذاته يمثل محاولة للتأسيس بأن تكون الصين قوة عالمية تكنولوجية عظمى، وقد عبّر عن هذا الطموح الرئيس شي في خطابه في افتتاح «منتدى الحزام والطريق» في عام 2017 بقوله: «يجب أن نواصل التنمية المدفوعة بالابتكار وتكثيف التعاون في المناطق الحدودية مثل الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية، ودفع تطوير البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والذكية للمدن لتحويلها إلى طريق الحرير الرقمي في القرن الـ21».

وبالفعل، شهدت الصناعات الرقمية في المملكة تطوراً ملحوظاً بوتيرة سريعة للغاية تجاوزت توقعات كثيرين، وخاصة خلال جائحة «كوفيد 19»، وتشارك شركة «هواوي» الصينية العالمية المعروفة على نطاق واسع في بناء شبكات «الجيل الخامس»، بالمملكة في توفير حلول المدن الذكية وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واحتضان مواهب تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة. وقد دخلت «هواوي» في شراكات مع شركات تقنية المعلومات والاتصالات السعودية وشركات الاستثمار وشركات الطاقة. ومن بين أمور أخرى، عقدت شركة «علي بابا كلاود» (Ali Baba Cloud)، وهي شركة صينية، شراكات مع شركة الاتصالات السعودية و«أرامكو» لتسهيل الاستثمارات في الخدمات السحابية.

ولعل المشروع الأكثر طموحاً الذي ينفذ في المملكة يتمثل بمدينة «نيوم» المستقبلية، التي يتم بناؤها حالياً، باستخدام أحدث التقنيات وفق نموذج المدن الذكية لجعلها أكثر كفاءة وإنتاجية وبيئية، ويخطط القائمون على تنفيذ هذا المشروع لتوسيع تعاونهم مع الصينيين بطرق شتّى، ويعلقون آمالاً كبيرة عند افتتاح المدينة الجديدة على قيام عشرات الآلاف من السيّاح الصينيين بزيارة المنتجعات السعودية على البحر الأحمر.

بالعموم، يرغب السعوديون في تحقيق تطور سريع في مجال الرقمنة بتكاليف معقولة وينظرون إلى الصينيين بوصفهم شركاء طبيعيين لهم في هذا المجال، كما أن لديهم الثقة بأن الشركات الصينية يمكنها إطلاق مشاريع تشييد البنية التحتية الرقمية وترويج الذكاء الاصطناعي خلال فترة قصيرة وبتكاليف منخفضة نسبياً، ويسهم ذلك في تمكين السعودية من تحقيق ميزانية متوازنة.

وشمل التعاون الصيني-السعودي مجال الأقمار الصناعية، ويندرج هذا التعاون في إطار «طريق الحرير الرقمي» حيث تشكل الأقمار الصناعية أولوية أخرى للصين في الشرق الأوسط. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2018 أطلقت المملكة السعودية قمرَي «SAT 5 A» و«SAT 5 B» من الصين إلى الفضاء، بعد تطويرهما محلياً حيث يتميزان بالاستشعار عالي الدقة عن بُعد، وقد صُنعا لأغراض الاستطلاع، وقد استُخدم نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية BeiDou في الصين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لأنه يحتوي على تطبيقات في الاتصالات السلكية واللاسلكية والأمن البحري والزراعة الدقيقة، وقد دخلت شركات الاتصالات في البحرين ومصر والكويت والسعودية والإمارات في شراكة مع «هواوي» لبناء شبكات «الجيل الخامس».

جانب آخر من جوانب التعاون بين الصين والسعودية، يتمثّل في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، إذ شرعت المملكة في السنوات العشر الأخيرة في استكشاف المسار النووي وأعلنت أنها تخطط لتطوير برنامج نووي لإنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر، وبالفعل وقّعت الرياض عدداً من اتفاقيات التعاون في هذا المجال مع دول عدة. وفي عام 2012، وقّعت الصين والسعودية مذكرة تفاهم للتعاون في الاستخدام المدني للطاقة النووية، وخلال زيارة الرئيس شي إلى المملكة في عام 2016 وقّعت شركة «مجموعة الهندسة النووية والبناء الصينية» (CNECGC) مذكّرة تفاهم وتعاون بشأن المفاعلات المبرّدة بالغاز مع «مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة». وتعزّز هذا التوجه أكثر نحو الطاقة النووية وبرز ذلك خلال اجتماع اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى (HJLC) في عام 2017 حيث تمّ التوقيع على سلسلة من مذكرات التفاهم الأكثر تركيزاً والتي نصّت إحداها على استكشاف وتقييم موارد اليورانيوم والثوريوم، والأخرى لتطوير مفاعلات نووية مبرّدة بالغاز لمشاريع تحلية المياه. أخيراً، وفي خطوة لا تخلو من مغزى، جرى افتتاح فرع لـ«مؤسسة الصين الوطنية النووية» (CNNC) في الرياض.

وفي آب 2017 سافر هاشم يماني، رئيس «مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة» إلى الصين لمناقشة دراسة جدوى أولية لبناء أول مفاعلين من المفاعلات النووية المزمع تشغيلها في المملكة في عام 2027، والصين هي واحدة من خمس دول لديها شركات أبلغت لتقديم عروضها، والآخرون هم: الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وفرنسا وروسيا.

وفي وقت لاحق، أفادت التقارير أن الصين ساعدت الرياض على إنشاء برنامج نووي، وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» في عام 2020 أن الصين ساعدت السعوديين على بناء منشأة لمعالجة خام اليورانيوم المستخرج محلياً لاستخلاص كعكة اليورانيوم الصفراء، وعلى الرغم من الاستخدامات السلمية المتاحة لمثل هذه الأعمال (على سبيل المثال: إنتاج الأسمدة)، إلا أنها قد تشكل أيضاً خطوة مبكرة نحو صنع مركّب اليورانيوم اللازم في محطات التخصيب، والقادر بدوره على إنتاج المواد اللازمة لصنع سلاح نووي.

بدوره، أكّد وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، وجود عقد مع الصين لاستكشاف اليورانيوم في مناطق معينة، وشدّد على أن بلده يخطط لتطوير مورد اليورانيوم بهدف دعم برنامج الطاقة النووية الناشئة، وقال في «قمة مستقبل المعادن» التي انعقدت في الرياض في كانون الثاني 2022: «لدينا قدر كبير من مورد اليورانيوم الذي نود استغلاله، وسنفعل ذلك بأكثر الطرق شفافية... سنحضر شركاء وسنستغل هذا المورد وسنعمل بشتى الطرق حتى الوصول إلى الكعكة الصفراء».

هذا الموقف لوزير الطاقة ليس بجديد بل للتذكير بأن المملكة عازمة على الحفاظ على حقها في تخصيب اليورانيوم، وهي تخطط لاستخراج هذا المورد محلياً كجزء من برنامجها للطاقة النووية وترى ذلك بمثابة خطوة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود النووي. وتشير الدراسات الأولية إلى أن السعودية تمتلك ما يقدر بنحو 60 ألف طن من اليورانيوم الخام. وأكدت المملكة أنها تجري دراسات استكشافية لاستخراج اليورانيوم على المستوى الوطني للاستفادة الكاملة من مواردها المعدنية.

وتقضي الخطة السعودية، بعد استكمال التحضيرات والمشاورات مع الشركاء الدوليين، ومن ضمنها زيارة هاشم يماني إلى الصين، أن برنامج الطاقة النووية سيبدأ بمفاعلين يبلغ مجموعهما 3-4 جيغاواط، وستقوم المملكة لاحقاً بتقييم احتمال توسع قطاع الطاقة النووية لديها، بناء على احتياجاتها، وهذا ما عبّر عنه وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان في أيلول من عام 2019: «سنمضي بحذر... سنجرّب مبدئياً بمفاعلين نوويين». ومع إعلان المملكة إدراج خمس شركات في قائمة الشركات النهائية، وهي: «Westinghouse» الأميركية، «Rosatom» الروسية، «KEPCO» الكورية، «EDF/Orano» الفرنسية، «CNNC» الصينية، لكن لأكثر من اعتبار فإن الهوى السعودي يتّجه نحو الصين خصوصاً إذا ما انحصر الخيار بين الصين والولايات المتحدة. ففي استعادة لتجربة شراء الصواريخ، لم تقبل واشنطن بيعها للرياض فكيف يمكن تمرير الأميركيين لصفقة نووية حتى لو كانت للاستخدام السلمي مع الاشتباه الدائم لديهم بإمكانية استفادة السعوديين من مراحل التخصيب والتحول لصنع سلاح نووي. وإذا ما سلّمنا جدلاً بأن تقنع أي إدارة من الإدارات الأميركية وتغضّ النظر عن هذا الأمر لاعتبارات تجارية تعود على شركاتها بالفائدة في حال حصولها على عقود للطاقة النووية السلمية في المملكة، فإن الكونغرس سيكون بالمرصاد ويحول دون تمرير أي صفقة من هذا النوع. لذلك، لن يجازف السعوديون ويهدروا المزيد من الجهد والوقت خاصة في ظل وجود شركات الطاقة النووية الصينية المملوكة للدولة والتي لا تواجه نفس النوع من العقبات التشريعية مثل نظيراتها الأميركية، لا بل إن بكين تؤاقة للاستحواذ على الحصة الأكبر من هذا السوق السعودي الواعد.

وإذا ما نحّينا جانباً التصريحات الرسمية السعودية، نظراً إلى حساسية الموضوع النووي، في ظل تشكيك الدوائر الغربية بنوايا السعوديين ومدى التزامهم بالشفافية، فإن التقارير الغربية تزخر بالحديث عن حجم الانخراط الصيني في الميدان النووي السعودي وتشير إلى إطلاق المملكة لبرنامج واسع لتنويع الطاقة يشمل 16 مفاعلاً نووياً بتكلفة 7 مليارات دولار لكل واحد منها، ومن المقرر الانتهاء منه في عام 2030، والتخطيط لأن يصل إليه رصيد من الثقة المتبادلة بين الطرفين نتيجة التعاون المشترك في مختلف المجالات، أدّى كل ذلك إلى انطلاق سلسلة من المشاريع الكبرى في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية كانت الريادة فيها للشركات الصينية، وأصبح «صندوق طريق الحرير»، الصندوق المملوك للدولة الصينية، مساهماً في شركة «أكوا باور» (ACWA Power) السعودية للطاقة في عام 2020، ويمتلك حصة تبلغ 49% في الشركة. وقد حققت «أكوا باور» نجاحاً مهماً في مجال توليد الطاقة وتحلية المياه، بالإضافة إلى تعاونها مع العديد من المؤسسات المالية والشركات الصينية بما فيها «بنك الصين» و«شنغهاي للكهرباء» و«هواوي» و«الطاقة الصينية» و«Gezhouba Group Company» و«China».

ففي عام 2018، وقّعت شركة «LONGi» الصينية الرائدة في تصنيع الطاقة الكهروضوئية، اتفاقاً مع «مجموعة السبف»، وهي شركة تجارية وصناعية كبرى في السعودية، لتشييد بنى تحتية واسعة النطاق لتصنيع الطاقة الشمسية في المملكة.

وفي عام 2021، افتُتح مشروع محطة سكاكا في محافظة الجوف لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، ويعتبر أوّل مشروع للطاقة المتجددة على مستوى المرافق في المملكة، باستثمارات إجمالية بلغت 329 مليون دولار لإنتاج 300 ميغاواط، حيث تولى إنشاء المشروع كونسورتيوم من شركات عالمية عدّة من بينها شركة «Chint Solar (Zheijang)» ويقع مقرها في الصين، بالإضافة إلى «هواوي» الصينية، كما يتوقع أن يكون للشركات الصينية نصيبها الوافر من مشاريع الطاقة المتجددة المقبلة التي ستشمل سبع مدن مختلفة، وهي: سدير والقريات والشعيبة وجدة ورابغ ورفحاء والمدينة المنورة، وتشكل مجتمعة ما يتجاوز 3600 ميغاواط من الطاقة النظيفة التي توفرها هذه المشاريع، إضافة إلى مشروعي سكاكا ودومة الجندل.

الشؤون العسكرية

أدت صفقة الصواريخ في كانون الأول 1986 إلى فتح العلاقات الدبلوماسية السعودية مع الصين في عام 1990، لكنها لم تؤد إلى مبيعات كبيرة إضافية من المعدات العسكرية، فيما ظلت الشكوك تحوم في الدوائر الغربية حول إمكانية تزوّد الصينيين للرياض بصواريخ أكثر تطوراً من طراز «CSS-2» ويكمن مصدر القلق في الغرب في أن الصين تزوّد هذا النوع من الصواريخ برؤوس نووية وانتشرت شائعات لسنوات عن التزام باكستاني سري بتوفير رؤوس حربية نووية لهذه الصواريخ من دون تأكيد ذلك.

في عام 2021، ذكرت شبكة «CNN» أن بكين تدعم جهود إنتاج الصواريخ البالستية المحلية في المملكة، ووفقاً لبعض التقارير زوّدت الصين السعوديين ببعض المدفعيات والطائرات المسيرة التي استخدموها في حربهم ضد «أنصار الله» في اليمن. و في عام 2017، منحت بكين المملكة ترخيصاً لإنتاج طائرات مسيرة صينية محلياً، ولا يخلو هذا الأمر من دلالة تحمل أكثر من معنى، فمن جهة لجوء الرياض في بعض المجالات المتخصصة مثل الطائرات المسلحة بدون طيار إلى الصين، ومن جهة أخرى قيام الصينيين بتوطين هذا النوع من الصناعات الحربية في السعودية إضافةً إلى استعدادهم لبيع أو تطوير أنواع أخرى تحتاجها المملكة، وسدّ الثغرات التي اختارت الولايات المتحدة حجبها عن الرياض. وهذا يؤشر إلى إمكانية فوز الشركات الصينية بمزيد من صفقات المشتريات الدفاعية السعودية على مدى العقد المقبل، ولا سيما أن الرياض قد تسعى إلى تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع بكين والاستفادة من عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية الصينية.

في مجال آخر، أجرت القوات الصينية والسعودية مناورات عسكرية مشتركة بينها مناورات بحرية عام 2021. غير أنه لا ينبغي المبالغة بالمدى الذي وصل إليه التعاون العسكري بين البلدين، ففي حين تعتبر المملكة ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم بين عامَي 2017 و 2021 (خلف الهند مباشرة) وشكلت 11% من جميع واردات الأسلحة الرئيسة، ومع ذلك بلغت واردات الأسلحة من الصين إلى المملكة 1% في تلك الفترة. كانت الولايات المتحدة ولا زالت إلى حد بعيد أكبر مورد للأسلحة إلى السعودية في الفترة نفسها، حيث زوّدتها بـ82% من واردات الأسلحة.

* أستاذ السياسات الدولية في الجامعة اللبنانية

الطوائفيّة والمواطنة في لبنان [3]

الزواج: واقعه الميداني

بسام الهاشم *

في ما يتعلق، بدايةً، بالمعطيات الإحصائية، من حسن الحظ أنها تتيح لنا الفرصة لإجراء مقارنة -وإن مع بعض التحفظ على تجانس المعايير الضابطة لتحصيلها- ما بين مرحلتين: أولاهما، بداية سبعينيات القرن الماضي، الممثلة لحقبة ما قبل اندلاع الحروب الداخلية والخارجية المتشابكة (المسماة، اختزالاً للواقع، «الحرب الأهلية») التي اجتاحت لبنان من سنة 1975 إلى سنة 1990، والثانية، مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، الذي يفصله عن بداية المرحلة الأولى زهاء أربعين سنة.

أمّا مرد هذه المعطيات بالذات، فهو، في ما يتعلق بأولى المرحلتين، إلى تحقيق إحصائي بالعيّنة أجرته جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، في حزيران 1971، حول الأسرة في لبنان؛ وذلك استناداً إلى عينة عشوائية من 2754 أسرة. وأمّا في ما يتعلق بالمرحلة الثانية، فهو إلى تحقيق حول الزيجات المختلطة دينياً ومذهبياً في البلد أجرته «الدولية للمعلومات»، سنة 2013، بالاستناد إلى جردة شاملة للوائح الشطب الرسمية للناخبين والناخبات، المتأتية من دوائر النفوس سنة 2011. وقد نُشرت نتائج هذا التحقيق تباعاً في أعداد حزيران إلى كانون الأول، باستثناء آب، سنة 2013، من الدورية الإلكترونية الشهرية التي تصدرها المؤسسة صاحبة التحقيق تحت اسم «الشهرية».

في حزيران 1971، كان اللبنانيون موزعين بشكل رئيس، كما يظهره تحقيق جمعية تنظيم الأسرة المذكور، إلى ثلاث دوائر زواجية شبه مقفلة ومدموغة بدمغة الانتماء، كلاً، إلى أحد الأديان الثلاثة الحاضرة في الميدان: المسيحية والإسلام والتوحيد الدرزي (انظر الجدول1 على الموقع). وقد وصلت نسبة «الزواج الداخلي» في الدائرة المحيطة من هنا بالمسيحيين إلى ما يساوي 99,73% من مجموع زيجات المسيحيين التي ضمّتها العينة، ووصلت في الدائرة الإسلامية إلى ما يعادل 98,05% من مجموع الزيجات الإسلامية، كما بلغت في الدائرة الدرزية، أخيراً، ما نسبته 97,47% من مجموع الزيجات الدرزية - في حين تدنت، وللبداهة، النسبة الإجمالية لتزاوج المسلمين والمسيحيين ما بينهم إلى حدود 0,91% من المجموع الإجمالي للزيجات المعقودة عند الطرفين بالنظر إليهما ككل (انظر الجدول 2 على الموقع).

ولكن على صعيد ثانوي، فيما بقيت الدائرة الدرزية واحدة، بالطبع، لكون الدروز غير منقسمين مذهبياً، كان المسلمون، من جهتهم -بعيداً عن أي اندماج في المجال الزواجي إياه قد كان ليبهم الحواجز المذهبية الفاصلة ما بينهم- منقسمين داخل الدائرة الرئيسة الآنفة إلى دائرتين ثانويتين، إحداهما سنية والأخرى شيعية، وكانتا أقل انغلاقاً على المصاهرة ما بينهما، ولكن ليس بكثير. وقد بلغت نسبة التزاوج ما بين الدائرتين فقط 3,8% من مجموع الزيجات الإسلامية الداخلة في تكوين العينة (أنظر الجدول 3 على الموقع).

أمّا في الجهة المسيحية، فالحق أن الزيجات المندرجة في إطارها توزعت، هي أيضاً، إلى دائرتين ثانويتين، «كاثوليكية» و«غير كاثوليكية»، ولكن مع اختلاف ملحوظ في حجم التزاوج ما بين الجهتين بالمقارنة مع ما يوازيه في الجهة الإسلامية، بين السنة والشيعة. فما بين المجموعتين المسيحيتين، كان حجم التزاوج الحاصل أكبر بـ 3,5 مرات من حجمه المسجل بين السنة والشيعة، وقد بلغ ما نسبته 13,6% من مجموع الزيجات المسيحية في العينة (أنظر الجدول 3 على الموقع).

أمّا في ما يتعلق بمعطيات المرحلة الأقرب إلينا، الصادرة عن «الدولية للمعلومات»، فقبل تحديدها بالأرقام، لا بد من التسليم بأن المقاربة التي اعتمدت للاستحصال عليها كانت من حيث المبدأ أضمن قدرة على توصيف الواقع كما هو، من تلك التي كان إليها الاستناد لتكوين معطيات المرحلة السابقة. ذلك أن سنادها الأساسي كان جردة شاملة للسجلات الرسمية التي يفترض احتواؤها على المعلومات الدقيقة ذات الصلة، في حين أن السناد المقابل لمقاربة المرحلة السابقة اقتصر على استقراء لمكوّنات عيّنة سكانية. ومعروف كم تبقى بوجه العموم قابلةً للنقاش مسألة نظرية كمسألة مطابقة العينة -أية عينة- عموماً، في سماتها التكوينية، لسمات المجموعة السكانية الأم التي يُفترَض أنها تمثلها.

ومع ذلك، فقد بقيت مطابقة هذه المعطيات المستمدة من «الدولية للمعلومات» للواقع القائم غير تامة، ولكن، في المحصلة النهائية، على نحو محدود لا يعدّل على الأرجح في صورة هذا الواقع. وبالتالي، ضمن هذه الحدود في دقّة المعلومات المبنيّ عليها، ما الذي كشفه من الوقائع، تحقيق «الدولية للمعلومات»؟

بالامتناع، مرة جديدة هنا، عن الاسترسال في التفاصيل، ومن ثم الاكتفاء برسم الصورة في خطوطها العريضة، يمكن القول أنه بنتيجة الفرز الشامل لمعطيات لوائح الشطب وتحليلها، ثم إعادة تبويبها في الخانات ذات الدلالة، يتبين أن المجموع العام لحالات الزواج في «لبنان الناخب»، التي كانت مسجلة في سجلات النفوس سنة 2011، بلغ 1,159,220 حالة (أنظر الجدول 4 على الموقع). ويتبيّن أيضاً أن هذا المجموع بقي في توزعه الإجمالي إلى حد بعيد، وإن مع تعديلات طفيفة في النسب المئوية لا تحدث أي فارق يذكر في ملامح الصورة العامة، شبيهاً بالتوزع الذي كان قائماً سنة 1971، أي قبل أربعة عقود.

فإذا به ينقسم، بصورة رئيسة، إلى دائرتين دينيتين، واحدة مسيحية وأخرى إسلامية، وقد اقتصر عدد حالات التزاوج ما بين الدائرتين على 10,797 حالة، أي ما نسبته 0,93% منه (في مقابل 0,91 سنة 1971). وإذا بالدائرتين الدينيتين هاتين، بدورهما، تنقسمان، كلاً، إلى عدد من الدوائر الثانوية، المذهبية التصنيف، يقتصر مجموع حالات التزاوج ما بينها في الجهة الإسلامية، على 32,231 حالة، أي ما نسبته 2,78% من المجموع العام للزيجات المسجلة في هذه الجهة (بمقابل 3,8%، سنة 1971)، وفي الجهة المسيحية، على 118,250 حالة، أي ما نسبته 10,20% من المجموع العام الموازي (بمقابل 13,6%، سنة 1971).

فبالنظر، والحال هذه، إلى هكذا معطيات، يقيت على ثبات كاد أن يكون تاماً عبر أربعة عقود من الزمن، على رغم كل ما شهده لبنان خلالها من تطورات واحداث جسام على كل صعيد، نجدنا، وللبداهة، أمام بنية للمجتمع اللبناني -كدنا نقول- عصيّة على التبدل، يحتل واجهتها، بعيداً من هواجس الاندماج المواطني المتوخّى، نزوع إلى تجزئته، بل بالأصح إلى فرزه على مستويين:

- فرزه على مستوى أولي، عند خطوط الفصل ما بين الأديان الثلاثة، إلى ثلاث كتل، مسيحية وإسلامية ودرزية، يسيّجها في المجال الأسري ما يبدو، بحسب تعبير موفق لناصيف نصار في كتابه «نحو مجتمع جديد»، كأنه «أسوار». وأضيف من عندي: «شاهقة»- تحول دون التزاوج ما بينها إلا نادراً.

- وبالتوازي، فرز لكلا الكتلتين المسيحية والإسلامية، من دون الدرزية، إلى وحدات ثانوية، عددها بعدد المذاهب التي تشتمل عليها كل كتلة، وفصل بعضها عن بعض عند خطوط الفصل ما بين المذاهب، بأسوار هي أقل ارتفاعاً بعض الشيء، ولكن ليس بكثير، وإن بتفاوت ما بين البيئتين الدينيتين، الملء وظيفة مماثلة.

وهذا ما، في المحصّلة النهائية، يكون في طليعة دلالاته أن مخرجات الأحوال الشخصية في لبنان على صعيد التزاوج، مع ما ينجم عنه من إنشاء لعائلات جديدة ونسج لعلاقات قرابة، ليست بالنسبة إلى طوائفه إلا عنصراً إضافياً من عناصر تبنينها السابق توصيفه كمتحدات عضوية. لا بل ربما كان بالأحرى هو ما يشكل القاعدة الديموغرافية التي في غيابها كانت عمليات التبنين المشار إليها لتفقد مرتكزها المادي الأساسي.

فإلام من العوامل، والحال هذه، يعود التسبب بهذه الظاهرة الزواجية المزدوجة؟ ترى هل مكمن العلة هو في القوانين المعنية، بحد ذاتها؟ بالتأكيد لا، بدليل ما هو قائم لا بين الدائرتين الإسلامية والمسيحية حيث المنع شبه انعدام للتزاوج الإسلامي المسيحي، بل في داخل كل منهما. ففي الدائرة الإسلامية، لا وجود البتة في أي القانونين السني والشيعي لأي مانع يمنع السنة والشيعة من التزاوج ما بينهم. وفي الدائرة المسيحية، كذلك، القول نفسه يقال عن القوانين المعمول بها عند الكاثوليك وغير الكاثوليك على السواء. ومع ذلك، فتزاوج الشيعة والسنة ما بينهم لم يتجاوز معدله نسبة الـ 2,78% الشديدة التدني من مجموع الزيجات الإسلامية سنة 2011 (في مقابل 3,8%، سنة 1971)، فيما بلغ المعدل الموازي للتزاوج ما بين المسيحيين الكاثوليك وغير الكاثوليك ما نسبته -الأقلّوية هي أيضاً، وإن أعلى بعدة مرات من مثيلتها في الجانب الإسلامي- 10,20% من مجموع الزيجات المسيحية سنة 2011 (في مقابل 13,6%، سنة 1971).

ولئن دل، تالياً، هذا المعطى على شيء، فبالأحرى على وجوب التفتيش عن الأسباب العميقة للظاهرة لا في القوانين المعنية وإن كانت هي سناد شرعيتها، بل في ما يستظل هذه القوانين، على أرض الواقع المعاش لمختلف الطوائف، من «جمعنة» لأعضائها على امتداد مواريث قديمة، وعادات وتقاليد تباعد ما بينها، بالتكامل والتفاعل مع ما تم رصده أعلاه من تجلّيات عامة ومشتركة لتبنينها المتّحدي على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

فما هو، والحال هذه، المقصود بـ«الجمعنة» كمفهوم وكعملية؟ وبمَن من الوسائط الاجتماعية عساه يكون منوطاً أمر القيام بها؟ وماذا، من ثم، عن سيروراتها؟ (يتبع)

* باحث وناشط سياسي

سوريا

الجولاني يسرّع تصفية خصومه وتركيا لا تطمئن جماعاتها: أجوبة غامضة

في وقت يستمرّ فيه مسار الانفتاح السوري - التركي برعاية روسية - إيرانية، تواصل «هيئة تحرير الشام» إجراء اتها «التحوّطية» لما بعد التطبيع المحتمل بين البلدين الخصمين. شأنٌ ما يشبه حملة تطهير ضدّ منافسيها، أسفرت في آخر جولاتها عن سيطرتها على مقارّ «فيلق الشام» في بلدة البارة في جبل الزاوية قرب طريقي حلب – اللاذقية (M4)، وحلب – دمشق (M5). يأتي ذلك بينما تلزم تركيا جانب الصمت إزاء الجماعات الموالية لها، رافضةً وقف ما كشفته مصادر معارضة لـ«الأخبار». الإفصاح عن أيّ من تفاصيل مفاوضاتها مع الجانب السوري، ومكتفية بالتأكيد أن العملية العسكرية المزمع تنفيذها ضدّ «فسد» لا تزال قائمة

علاء حلبي

شنّ مقاتلو «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) حملة واسعة في ريف إدلب، تركّزت في منطقة جبل الزاوية تحديداً، ضدّ «فيلق الشام» المرتبط بجماعة «الإخوان المسلمون»، حيث قامت «الهيئة» بطرد مقاتلي «الفيلق» والسيطرة على مقارّهم. أتى ذلك بعد أيام قليلة من وساطة تركية في ريف حلب الشمالي أوقفت اقتتالاً اشتعلته فصائل محسوبة على «الهيئة» التي يقودها رجُل «القاعدة» السابق أبو محمد الجولاني، ضمن محاولة لمدّ نفوذه على مناطق استراتيجية؛ من بينها أعزاز للوصول إلى معبر باب السلامة مع تركيا، وجرابلس للسيطرة على المعابر الواصلة بين مناطق سيطرة الفصائل ومناطق سيطرة «قسد».

العملية المستعجلة التي شنّها مقاتلو «الهيئة» ضد «الفيلق» تاتي بعد ايام قليلة من عملية إعادة انتشار نفذتها القوات التركية في ريف إدلب

مصادر ميدانية تحدّثت إلى «الأخبار»، أوضحت أن التحرّك الذي نفّذته «الهيئة» كان مباغتاً، وهو يناقض اتّفاقاً سابقاً يحضن مواقع سيطرة مقاتلي «الفيلق» ما لم يخرق هؤلاء الحالة القائمة عبر شنّ هجمات غير متّفَق عليها على مواقع سيطرة الجيش السوري. وبيّنت المصادر أن الحملة التي استمرّت بضع ساعات انتهت بتسليم مقاتلي «الفيلق» مقارّهم من دون أيّ مقاومة، باستثناء بعض المحاولات الفردية التي قوبلت بعنف مفرط من جماعة الجولاني، تبعه اقتياد عدد من عناصر «الفيلق» إلى منطقة مجهولة.

العملية المستعجلة هذه، والتي انتهت بسيطرة «تحرير الشام» على بلدة البارة في جبل الزاوية قرب طريقي حلب – اللاذقية (M4)، و حلب – دمشق (M5)، تأتي بعد أيام قليلة من عملية إعادة انتشار نفّذتها القوات التركية المتمركزة في عشرات نقاط المراقبة في ريف إدلب، إثر استقدامها تعزيزات عسكرية جديدة عبر الحدود. كما تجيء وسط حديث يدور في الأوساط «الجهادية» عن استعدادات تنفّذها «الهيئة» للمرحلة المقبلة، التي قد تتخلّلها ضغوط تركية للانسحاب من مناطق في إدلب، فيما تُطرح أسئلة حول الدور الذي سيلعبه «فيلق الشام» في المرحلة المقبلة. وفي مقابل تلك الشكوك والأسئلة، يلزم الجانب التركي الصمت هذه الفترة، وفق مصادر معارضة تحدّثت إلى «الأخبار»، مشيرةً إلى أن مسؤولي الارتباط الأتراك رفضوا إعطاء إجابة قاطعة حول نتائج المباحثات السورية - التركية في إطار «الرباعية»، وتأثيرها على الأرض، باستثناء استمرار الحديث عن أن العملية التركية ضدّ «قسد» ما زالت قائمة.

تابعت تركيا عمليات تقليص الكتل العالية المرسلة إلى الفصائل التي تقاتل تحت إمرتها في الشمال السوري (أ ف ب)

وبالتوازي مع ذلك، تابعت تركيا عمليات تقليص الكتل المالية المرسلة إلى الفصائل التي تقاتل تحت إمرتها في الشمال السوري، الأمر الذي أدّى إلى تأخير رواتب أكثر من نصف المقاتلين، في وقت قبض فيه النصف الآخر قسماً من الرواتب المتأخّرة، وفق ما أفادت مصادر معارضة «الأخبار». وكشفت المصادر أن تركيا أبلغت الفصائل قبل بضعة أشهر بضرورة التوحّد ضمن هيكلية مؤسّساتية واضحة تعمل بشكل تدريجي لتوفير تمويل ذاتي عبر ما تدرّه المعابر، بالإضافة إلى مصادر دخل أخرى توفّرها سيطرة هذه الجماعات على الأرض، أسوة بـ«هيئة تحرير الشام» المستقلّة مالياً، والتي تراها أنقرة مثالاً للعمل الذي يجب أن تقوم به الفصائل في الشمال السوري، مع الأخذ بالحسبان الأعباء المالية المترتّبة على تركيا في حال مشاركة العناصر الموالية لها في أيّ معارك مستقبلية.

وعلى الرغم من الضغوط التركية المستمرّة، لم تنجح الفصائل حتى الآن في وضع هيكلية مالية واضحة تضمن استمرار تدفّق مرتّبات المقاتلين، الأمر الذي أفسح المجال لـ«هيئة تحرير الشام» لزيادة نفوذها في ريف حلب، عبر إنشاء شبكة تحالفات واسعة مقرونة بدعم بالمال والسلاح لتلك الفصائل. ومهّد كلّ ذلك الأرض بشكل كبير لـ«الهيئة» لقضم ريف حلب في أيّ وقت، وسط حالة تردّد تركية في اتّخاذ موقف واضح حيال هذا التوسّع، وشكوك متزايدة في وجود رغبة تركية في تحويل الجولاني إلى ريف حلب كبديل من إدلب التي تضمّ معبر باب الهوى، أكبر المعابر الحدودية مع تركيا، وطريق «الترانزيت» الذي تعدّه أنقرة ورقة اقتصادية يبدها خلال مباحثاتها مع دمشق.

قضية

جلجلة خضر عدنان... هذه المرّة ليست كغيرها

يوسف فارس

يواصل الشيخ خضر عدنان، القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي» في الضفة الغربية المحتلّة، إضرابه المفتوح عن الطعام لليوم الـ68 على التوالي. الرجل الذي بدأ تلك السُنّة على الصعيد الفلسطيني حينما اعتُقل إدارياً للمرّة الأولى عام 2011، واستطاع انتزاع حريته خمس مرّات آخرها في عام 2021، يدرك أن هذه المرّة مغايرة لسابقاتها. «هو لا يحتجّ على نوعية الاعتقال، إدارياً كان أم أمنياً أو غيره، إنما على فكرة الاعتقال التعسّفي بذاتها»، تقول زوجته رندة موسى. وتضيف في حديثها إلى «الأخبار»: «على رغم كلّ الظروف المحيطة، من وجود حكومة يمينية تضرب بعرض الحائط سمعة الكيان على الصعيد الدولي، وتكافح لتغليس حياة الأسرى في أبسط حقوقهم الإنسانية، بل وتحاول إقرار قانون يشرّع إعدامهم، إلّا أن الشيخ خضر لا ينطلق في حساباته من معادلات الربح والخسارة، الحكاية عنده ليست 1+1 يساوي 2».

تُواصل زوجة الشيخ، التي كان قد وصفها في حديث سابق له، بأنها «جيشه الأول ودرعه المنيع»: «إذا كانت الأمور تُحسب بالنتائج الآنية والسريعة، فإن فكرة مقاومتنا للاحتلال كلّها مغلوطة. الشيخ يُسمع بإضرابه عن الطعام صوت الأسرى، ويحمل بجوعه قضية فلسطين إلى مساحات وفضاءات جديدة». على أن المعنويات المرتفعة التي أبدتها والدة الأبناء التسعة، لم تمنعها من التحذير من حساسية وضع زوجها الصحي، إذ اعتُقل عدنان وهو يعاني من نزيف في المعدة وارتفاع في ضغط الدم وتضخّم في الغدة الدرقية، واليوم، بعد شهرين وثمانية أيام من الإضراب، تنقل زوجته ما قاله لها محاميها بالنص: «الشيخ خضر يحتضر، وضعه الصحّي سيّئ جدّاً، حاولوا اعملوا اشي». يُذكر أن قوات الاحتلال اعتقلت عدنان في مركز توقيف الجلمة لـ38 يوماً، ثمّ نقلته إلى مستشفى سجن الرملة. وفيما تزداد المطالب والضغوط لنقله إلى سجن مدني، تربط سلطات العدو تلك الخطوة بموافقته على إجراء الفحوصات الطبية، وهو ما يرفضه الأخير إلّا بشروط عدّة وضعها سلفاً، أهمّها أن تتمّ الفحوص بوجود طرف ثالث أو جهة دولية مثلاً.

سلطات الاحتلال التي واجهت عدنان بـ25 اعترافاً من اعترافات الغير عليه، تهدف، وفق ما أكده محامي الشيخ، إلى تثبيت تهمتَي قيادة حركة «الجهاد الإسلامي»، والتحريض على مقاومة الاحتلال عبر المشاركة في جنازات الشهداء والفعاليات الوطنية، وهما ما ستقودان إلى محاكمته وسجنه بشكل نظامي. وأمام ذلك، تؤكد زوجته أن «فلسفة الشيخ في خوض المعركة، لم تنطلق أساساً من قياس حجم الربح والخسارة، فهو يدرك أنه لن يُعتقل هذه المرّة بشكل إداري، وهو يدرك أيضاً أن الاحتلال أوهن وأضعف من أن نحسب له كثيراً من الحسابات قبل أن نفكّر في ممارسة السلوك الفطري تجاهه المتمثّل في مقاومته».

وكان نشطاء ومتضامنون فلسطينيون في البرازيل، نظّموا مطلع نيسان الجاري مسيرات واحتجاجات نجحوا من خلالها في إلغاء «مهرجان الجامعات الإسرائيلية» المزمع عقده في جامعة «يوني كامب». وفي خلال تلك الفعاليات، رفع المشاركون صوراً للشيخ خضر، وهو ما يعلّق عليه المحلّل السياسي، محمد فارس جردات، بقوله: «قد تختلف مع عدنان في نجاعة إضرابه من الناحية الحسابية أو التأثير الميداني في ظلّ كلفته العالية مقابل ناتجه في حال نجاحه، لكن عندما تشاهد رمزيته الكفاحية في العالم، وهنا نتحدث عن أميركا اللاتينية، في مواجهة اللوبي الصهيوني، فإن خضر في عناده المستحيل ورَنّزانته الصدئة المعزولة، يصنع أثراً في آخر المعمورة، بما يوجب على الجميع تجاوز الاختلاف معه». ويعتقد جردات أن على «السفارات الفلسطينية تجاوز عملية التحريض الداخلي المغرض ضد خضر، لتنظيم وقفات تضامنية معه قبالة كلّ سفارات الكيان العبري في العالم (...) أعرف أن طلبي معجز في ظلّ ما ران على هذه السفارات من الفساد والارتهان لأجندات شخصية وحزبية، لكن واجبنا أن نقرع الجرس في عتمة الليل البهيم». جدير بالذكر أنه تربط عدنان بالسلطة الفلسطينية علاقة شائكة، بسبب مواقفه المتقدمة على الصعيد الداخلي، لا سيما في قضايا الاعتقال السياسي، واغتيال الناشط نزار بنات.

يواصل الشيخ خضر عدنان إضرابه المفتوح عن الطعام لليوم الـ68 على التوالي (من الويب)

تقرير

أفينوعام أمونا مرشّحاً لقيادة ميليشيا بن غفير

الضابط المناسب في المكان المناسب

لم يكن مفاجئاً أن يُرشّح إيتمار بن غفير، الضابط افينوعام امونا، لقيادة ميليشيا «الحرس القومي»: فالأخير معروف بعنصريته تجاه الفلسطينيين. وبـ«انجازاته العسكرية» التي تنامت بارتكابه المجازر بحقّ الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن امونا ضابط «مهمل»، تعرّض للتوبيخ من افيف كوخافي سابقاً، ومن إيتاي فيروب أخيراً بسبب خرقه حظر اللقاء مع مسؤولين سياسيين. وأخرهم بن غفير نفسه. وهو ما قد يصعّب مهمّة إيصاله إلى المنصب العتيد

بيروت حمود

وبَخ قائد الكلية العسكرية في جيش الاحتلال، إيتاي فيروب، قائد «كلية القيادة التكتيكية» و«لواء جبل الشيخ» ومرشّح وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، لقيادة «الحرس القومي»، أفينوعام أمونا. أمّا سبب التوبيخ فهو لقاء جمع بن غفير وأمونا للتباحث في تعيين الأخير قائداً لـ«الحرس»، من دون تنسيق ومصادقة مسبقة من الجيش. وبحسب ما نقلته «إذاعة الجيش» عن الناطق باسم الأخير، فإن أمونا «خرق الحظر المفروض على اللقاءات المباشرة بين أولئك الذين يخدمون في الخدمة النظامية، وبين شخصيات رفيعة من المستوى السياسي». وعلى إثر توبيخه، طالب الضابط بتسريحه، فيما اعترف بحسب الناطق باسم الجيش بـ«خطورة أفعاله وأعلن تحمّل المسؤولية عنها». قبل نقل التحقيق بشأنه إلى رئيس هيئة الأركان العامة، هرتسي هليفي.

وأتى لقاء أمونا - بن غفير بعد أيام من مصادقة الحكومة الإسرائيلية على الالتزام الخطّي الذي قدّمه رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، لبن غفير، وبموجبه تُقام وحدة جديدة، أقرب إلى الميليشيا، باسم «الحرس القومي» بقوام 2500 مقاتل، بهدف قمع فلسطينيّي الـ48 بشكل أساسي خلال التظاهرات والاحتجاجات التي يمكن أن تندلع على غرار هبّة أيار 2021. وفي مقابل ذلك، امتنع بن غفير عن استخدام حقّ «الفيتو» وبقي في الحكومة، التي أعلن رئيسها تجميد خطّة «الانقلاب القضائي»، للتباحث مع المعسكر المعارض بشأنها، والتوصّل إلى تسوية قبيل العودة من العطلة الشتوية، التي تنتهي مع نهاية الشهر الحالي. وعلى الرغم من أن طلب أمونا تسريحه من الجيش تزامن مع لقائه بن غفير، إلا أن وسائل إعلام إسرائيلية ذكرت أن طلبه كان بمعزل عن هذا اللقاء، وسببه أنه «أدرك أنه لن يُرقّى إلى قائد لواء المظليين». وتقاطع ذلك مع اتّهامات سابقة من قبله لقيادة الجيش، مفادها بأن الأخيرة «تتجاهل ترقية ذوي القلنسوات (الضباط المتديّنون) من مثل امونا».

في الشكل العام، اختيار بن غفير لأمونا (43 عاماً) لترشيحه لقيادة «الحرس القومي» لم يكن مفاجئاً، لا سيما أن هذا الأخير اشتُهر بمواقفه العنصرية ضدّ الفلسطينيين؛ إذ وثّق في مقطع مصوّر نشرته «القناة 14» بينما كان يعتلي دبابة، مخاطبته جنوده قبيل اجتياح برّي لقطاع غزة، بالقول: «هؤلاء التشيكموكيم (- الوضيعون أو الحقيرون - في إشارة إلى المقاومين الفلسطينيين) يخرجون من قلب الأنفاق ويطلقون النار ويفعلون ما يريدون. هذا الأمر انتهى... سترونهم عليهم وهم يهربون. لن يكون الأمر لطيفاً إذا كان المرء عربياً في هذه الليلة». وكانت القناة نفسها قد أوردت المقطع المذكور لتعتبر أنه ينبغي على الضباط أن يكونوا مثل أمونا: «أن يشيروا بإصبعهم إلى العدو». لكن أمونا تعرّض للتوبيخ مرّة أولى عندما كان يقود وحدة «ماجيلان»، وذلك على خلفية قيام جندي في وحدته بالقفز من جيب عسكري أثناء سيره، ما تسبّب بإصابته. ومردّ معاقبته أن القفز من الجيب العسكري كان أمراً معهوداً في تلك الوحدة، فيما لم يقُم أمونا بأيّ اتخاذ أيّ إجراءات لإيقاف هذه الظاهرة.

ونشأ أمونا، المولود عام 1980 لعائلة يهودية علمانية، في مستعمرة

اشتهر امونا بمواقفه العنصرية ضدّ الفلسطينيين

«رحوفوت»، وانضمّ إلى الجيش عام 1998، كما سلك في الوقت نفسه مسار التوبة بحسب الشريعة اليهودية، ليصبح يهودياً متديّناً منذ ذلك الحين. بدأ خدمته في سلاح المظليين، حيث تلقّى دورة تدريبية كمقاتل، ودورة مشاة ودافع رشاشة ودورة ضابط مشاة. وخلال خدمته في الجيش، شغل مناصب عسكرية عديدة أبرزها قيادة «كلية القيادة التكتيكية»، وقيادة «لواء حرمون» (لواء جبل الشيخ)، كما قاد «كتيبة الجولان»، و«الوحدة ماجلان»، والكتيبة «101». شارك في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وكذلك في عمليات سرّية في إطار إستراتيجية «المعركة بين الحروب»، فضلاً عن إنقاذ مجموعة من عناصر «الخوذ البيضاء» في سوريا، وفقاً لما ذكره موقع «زمان يسرائيل» العبري في تقرير نشر في آب 2020. كما شارك في العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014، وتُنسب إليه المسؤولية عن قتل 31 مقاوماً فلسطينياً.

إضافة إلى ما تقدّم، شارك أمونا في قمع مسيرات العودة على الشريط الفاصل بين غزة وبقية الأراضي المحتلّة عام 1948 في عام 2018، وكان المسؤول عن ارتكاب مجزرة بحقّ المتظاهرين في 14 أيار من العام المذكور، ليُرقّى على إثر ذلك إلى رتبة عقيد، ويعيّن قائداً لـ«كتيبة الجولان» حتى 6 تموز 2020. لكن رئيس هيئة الأركان العامة السابق، أفيف كوخافي، قرّر في عام 2021 توبيخه بسبب حادثة إصابة الجندي المشار إليها أعلاه، وتعليق ترقيته لمدّة عامين، ما دفعه إلى مغادرة الكيان، ومتابعة الدراسة في كلية الأمن القومي في لندن.

أمونا متزوّج من أورطال، وهو أب لسبعة أطفال، ويضع «الكيباه» (القلنسوة)؛ إذ يُعتبر أحد الضباط الصهاينة الدينيين البارزين في حزب «الصهيونية الدينية»، الذي يتزعّمه وزير المالية، والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش. والجدير ذكره، هنا، أنه على خلفية تأخير تعيينه بسبب الإهمال، انبرى قادة الصهيونية الدينية إلى الدفاع عن أمونا، متّهمين كوخافي بأنه يؤخّر تعيينه «بسبب تديّنه».

أنقرة تتودّد لدمشق: تشغيل محطة علوك ممكن

الحسكة ـ إيهم مرعي

عادت محطة مياه علوك في محافظة الحسكة، إلى الواجهة مجدداً، مع تجدّد الجهود لإعادة تشغيلها، وبدء الضخّ باتجاه مدينة الحسكة وأريافها، وسط مرونة غير معتادة يبديها الجانب التركي، للعمل على تشغيل المحطة، خلال فترة ما قبل عيد الفطر. وتجدّدت الجهود لتشغيل المحطة، بعد توقّف طويل منذ نحو 8 أشهر، نتيجة الخلافات المستمرة، بين «الإدارة الذاتية» الكردية، والجيش التركي، حول مطالبة الأتراك بزيادة كمية الكهرباء المخصّصة لمنطقتي رأس العين وتل أبيض، مقابل استمرار الضخّ من محطة علوك باتجاه مدينة الحسكة وريفها. وتعدّ الأتراك حينها وضع شروط تعجيزية، بهدف إيقاف الضخ من محطة علوك، بالتزامن مع تخفيض حصّة سوريا من الفرات إلى أقلّ من النصف، ضمن ضغوطها الاقتصادية غير المباشرة على سوريا عموماً، ومناطق سيطرة «قسد» بالتحديد.

ومنذ مطلع العام الحالي، بدأت أنقرة تغيّر سياستها، من خلال إدراج محطة علوك على جدول الاجتماعات لعسكريين سوريين وأتراك برعاية روسية، عُقدت في كسب في ريف اللاذقية. ومع الفتور الذي أصاب مسار التقارب بين الجانبين أخيراً، بسبب عدم قيام تركيا بأيّ خطوات لتعزيز الثقة، يبدو أن أنقرة رأت في ملف محطة مياه علوك، واحداً من الملفات التي يمكن من خلالها إبداء إجراءات بناء الثقة، وهو ما ظهر من خلال التعاون المقبول الذي تبديه في دوره، يؤكّد محافظ الحسكة، لؤي صبوح، في تصريح لـ«الأخبار»، أن «هناك جهوداً أممية دخلت على مسار الجهود الروسية الحكومية المشتركة، عبر عدّة منظمات على رأسها منظمة اليونسيف، بهدف تشغيل محطة علوك، وإنهاء معاناة أشهر طويلة من انقطاع المياه»، مشيراً إلى أن «الجهود أثمرت حتى الآن، صيانة العديد من الآبار داخل المحطة، وتشغيلها لفترة قصيرة، مع تعبئة خزاناتها، إلا أن وجود أعطال في المضخّات، أعاق إنجاز عملية الضخ باتجاه الحسكة»، لافتاً إلى أن «الجهود متواصلة لتذليل كل المشكلات الفنية، وصولاً إلى تشغيل المحطة ووصول المياه إلى منازل الأهالي قبل عطلة عيد الفطر».

أدرجت أنقرة محطة علوك على جدول الاجتماعات لعسكريين سوريين وأتراك برعاية روسية (أ ف ب)

جديد على وجود رغبة تركية في التعاون في هذا الملف، بعكس المرات السابقة، التي كان يخلق فيها الذرائع، لإيقاف الضخ من المحطة». بدوره، يؤكّد محافظ الحسكة، لؤي صبوح، في تصريح لـ«الأخبار»، أن «هناك جهوداً أممية دخلت على مسار الجهود الروسية الحكومية المشتركة، عبر عدّة منظمات على رأسها منظمة اليونسيف، بهدف تشغيل محطة علوك، وإنهاء معاناة أشهر طويلة من انقطاع المياه»، مشيراً إلى أن «الجهود أثمرت حتى الآن، صيانة العديد من الآبار داخل المحطة، وتشغيلها لفترة قصيرة، مع تعبئة خزاناتها، إلا أن وجود أعطال في المضخّات، أعاق إنجاز عملية الضخ باتجاه الحسكة»، لافتاً إلى أن «الجهود متواصلة لتذليل كل المشكلات الفنية، وصولاً إلى تشغيل المحطة ووصول المياه إلى منازل الأهالي قبل عطلة عيد الفطر».

تقرير

انزلقت الكويت، مجدّداً إلى متاهة الأزمات السياسية، في أعقاب إبطال المحكمة الدستورية مجلس الأمة المنتخَب في أيلول الماضي، وإعادة المجلس المنتخَب في عام 2020 برئاسة مرزوق الغانم. لكنّ الأزمة الحالية تأتي على خلفية خلط الأوراق في التحالفات بين مراكز القوى في البلاد، حيث يتركّز الصراع حالياً بين الغانم من جهة، ورئيس الحكومة المشكَّلة حديثاً، أحمد النواف الصباح، من جهة أخرى، على خلفية اتّهام الأول للثاني بالتحالف مع المعارضة الإسلامية والقبَلية. وتحديداً جماعة «الإخوان المسلمين»

صراعٌ داخل بيت الحكم
الكويت تواجه «أحرج» أزماتها

حسين إبراهيم

في انتظار أن تحسم القيادة السياسية الكويتية، وُجهة الأمور في البلاد، في خطاب أميري تقليدي يُلقى في العشر الأواخر من رمضان، تبقى الكويت تحت تأثير أزمة سياسية حادّة، يصفها سياسيون بالحرجة، في ظلّ صراع ظهَر حديثاً بين رئيس الحكومة العائد، أحمد النواف الصباح، ورئيس مجلس الأمّة الذي كان قد تمّ حلّه، مرزوق الغانم، بعد أن قضى حُكم للمحكمة الدستورية صدر قبل أسابيع قليلة ببطلان المجلس المنتخَب في أيلول 2022، بداعي تناقض في المرسوم الأميري الذي جرى بموجبه حلّ المجلس المنتخَب عام 2020، وبالتالي إعادة المجلس السابق برئيسه ونوّابه.

وينمّ الصراع المستجدّ هذا، عن حالة خلط للأوراق في التحالفات التي كانت قائمة بين مراكز القوى في الكويت في المرحلة السابقة لتولّي أحمد النواف رئاسة الحكومة، حيث كان الغانم، الممثّل لطبقة التجار وللحضر في آن، أحد الحلفاء الأساسيين للقيادة السياسية، ضمن واقعٍ ممتدّ منذ رئاسة خاله الراحل، جاسم الخرافي، لمجلس الأمّة. لكن منذ صدور ذلك الحكم، لم يستطع المجلس المُعاد ممارسة عمله، بسبب رفض أحمد النواف المثول أمامه، حتى قبل تشكيل حكومته الأخيرة الأحد الماضي، وهي الثالثة برئاسته منذ تكليفه للمرّة الأولى بتشكيل الحكومة في تموز 2022، حيث ينصّ الدستور في مادته 116 على أنه يجب تمثيل الحكومة في جلسات المجلس حتى يمارس أعماله.

الأزمة بين الغانم وأحمد النواف، مردّها أن الرهان الأساسي للأخير لنجاح حكومته، وربّما لطموحاته المستقبلية في تولّي مقاليد الإمارة، يقوم على علاقة مستجدّة بين القيادة والمعارضة الإسلامية والقَبَلية القوية، وتحديداً «الإخوانية»، في محاولة لتحقيق استقرار في علاقة متوتّرة تاريخياً بين الحكومات ومجالس الأمّة. وعلى رغم أن مقاليد الإمارة في الكويت تُتوارث بين الإخوة منذ سنوات طويلة، إلا أنه سياتي يوم تنتقل فيه إلى الأبناء. ويُعتبر أحمد النواف، نجل الأمير الحالي، نواف الأحمد الجابر الصباح، مرشّحاً بارزاً ليكون الأول الذي تنتقل إليه الإمارة من جيل الأبناء بعد وليّ العهد، مشعل الأحمد الجابر الصباح.

> الأزمة بين الغانم وأحمد النواف مردّها أن الرهان الأساسي للأخير يقوم على علاقة مستجدّة بين القيادة والمعارضة

وبهذا المعنى يكون قرار «الدستورية» إبطال مجلس 2022، والذي تسيطر عليه المعارضة، خطوة تقنية فحسب، وبالتالي تكون إعادة المجلس المنتخَب عام 2020 عملية مؤقتة، في انتظار اتّخاذ القيادة السياسية قراراً جديداً بحلّ المجلس، يتلافى المخالفات التي سجّلتها المحكمة في قرار الحلّ السابق، ومن ثمّ الدعوة إلى انتخابات جديدة.

ذلك على الأقلّ ما يريده رئيس الوزراء، ليبقى السؤال الأساسي يتمحور حول موقف مشعل الأحمد، الذي يدير الشؤون اليومية للبلاد في ظلّ مرض الأمير. وإذ لا يزال موقف الأخير موضع تكهّنات غير واضحة في الكويت، في انتظار حسمه في خطاب العشر الأواخر، والذي سيلقيه وليّ العهد باسم الأمير، فإن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة أحمد النواف وامتناع الأخير عن المثول أمام مجلس الأمّة، يوحيان بوقوف القيادة السياسية إلى جانبه. وهو ما يشي بدوره بأن المسألة تتجاوز تشكيل حكومة وحلّ مجلس أمّة، إذ يتوقّف مستقبل الحكم في البلاد على ما يجري حالياً، حيث يظلّ معارضون للقيادة أن ثنائية مشعل الأحمد - أحمد النواف بدأت تظهر كقيادة سياسية مستقبلية برضى الأمير.

ما يجري يجعل التسوية التي قادها الغانم مع النائب عبيد الوسمي كممثّل للمعارضة، وأسفرت عن عفو أميري أتاح عودة المهجّرين إلى تركيا من النواب السابقين والناشطين، تستمرّ من دون الغانم الذي كان قد عزف عن الترشّح في انتخابات 2022، التي حقّقت فيها المعارضة فوزاً كبيراً متوقّعاً. وكان الغانم يأمل بأن تنتج تلك الانتخابات مجلس نازيم يتيح له العودة لاحقاً. لكنّ الذي حصل هو أن العلاقة بين مجلس 2022 الذي ترأسه زعيم المعارضة، أحمد السعدون، وحكومة أحمد النواف الأخيرة، ظلّت مستتبَثة نسبياً. وحتى المعارضة، وإن استفادت من التسوية المشار إليها، إلا أنها لا تعتبر الوسمي ممثّلاً لها، بل إنها اختلفت معه على شروط التفاهم، وذلك ما يجعل الأخير مستاءً مثل الغانم من قرار المحكمة الدستورية، وهو ما عبّر عنه بالهجوم الذي شمل به بعض أفراد الأسرة، قاصداً تحديداً رئيس الوزراء، متّهماً إياه بالتدخّل في عمل القضاء.

وهذا بدوره ما يضع الغانم والوسمي في جبهة واحدة ضدّ ذلك الجزء من الأسرة، وهو ما عبّر عنه الغانم حين دعا الأمير وولي العهد «إلى التدخّل الفوري لوقف العبث والتعطيل والتسويف التي يمارسها رئيس الوزراء تجاه مصالح الشعب وأحواله»، كاشفاً أنه «طلب باسمه وباسم نواب المجلس العائد مقابلة الأمير، إلا أنه لم يُمكَّن من ذلك. ونحن نسمع أن رئيس الوزراء هو الذي يَمنع بسبب وضعه الاجتماعي (كونه نجل الأمير) تواصلنا المباشر مع الأمير». من جهته، قال الوسمي: «لا أعلم مدى دقة المعلومات باستدعاء المستشار رئيس المحكمة الدستورية والطلب منه تقديم استقالته على خلفية حكم قضائي!»، في إشارة إلى قرار إبطال مجلس 2022.

بعض المغرّدين على «تويتر» سعوا إلى الترويج لشائعات عن أن الغانم يسعى إلى التواصل مع شخصيات قريبة من وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، الذي تربطه علاقة وثيقة بالشيخ مشعل، للضغط عليه لوقف ما يقوم به أحمد النواف، بداعي أن ذلك يقوّي جماعة «الإخوان المسلمين». إلّا أن مصادر كويتية تستبعد ما تَقدّم تماماً؛ فالأمور لا تسير على هذا النحو، بل إن الغانم لا يمكنه العمل إلّا تحت جناح أسرة الحكم، كونه لا يملك خلفية قبَلية ولا عقائدية، وإنّما هو ممثّل لطبقة التجار والحضر التي تهيمن على الاقتصاد الكويتي، وكانت ولا تزال تُعتبر حليفة للقيادة السياسية، وإحدى الركائز الأساسية للحكم. وكان الأمير الذي يتكرّر سفره إلى الخارج لتلقّي العلاج، قد أوكل معظم صلاحياته إلى وليّ العهد، ما يجعل الأخير شريكاً فعلياً في الحكم، إلا أن الأول لا يزال يستطيع القيام ببعض الأمور، ولا يزال القرار الأخير يعود إليه، لكن وضعه الصحي يتيح للأقوياء من حوله استخدام الأمر في السياسة.

المرجّح في ظلّ الانسداد السياسي الحالي، هو أن مشعل سيتّخذ قراراً جديداً بحلّ مجلس الأمة المُعاد تنصيبه، والدعوة إلى انتخابات جديدة، ما سينتج مجلساً مماثلاً لمجلس 2022 الذي حقّقت المعارضة القبَلية والإسلامية فوزاً كبيراً فيه. والمعارضة هذه قادرة دائماً على الفوز إذا وقفت القيادة السياسية على الحياد، وهو ما سيحصل على الأرجح بالاستناد إلى خطاب مشعل الذي أعلن فيه حلّ مجلس 2020 في مطلع الصيف الماضي، حين تعهّد بأن لا تتدخّل السلطة في الانتخابات، الأمر الذي تحقّق بالفعل وجاء بموجبه السعدون رئيساً للمجلس.

في كلّ الحالات، يبقى الشعب الكويتي هو الذي يدفع الثمن الأكبر للأزمات المتوالدة من رفاهه وتنمية بلاده.

على رغم أن مقاليد الإمارة في الكويت تُتوارث بين الإخوة منذ سنوات طويلة، إلا أنه سياتي يوم تنتقل فيه إلى الأبناء (أ ف ب)

تقرير

استنفار أميركي لاستكشاف الآفاق: إيران والسعودية تسرّعان مسار التطبيع

تمضي إيران والسعودية قُدُماً في تنفيذ بنود اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما مع قرب إعادة فتح سفارتَي وقنصليّتَي البلدين. وتسهيلات أخرى من شأنها أن تعزّز تقاربهما. وهي خطوات تؤرّق الولايات المتحدة التي كثّف مسؤولوها في الآونة الأخيرة اتصالاتهم مع نظرائهم السعوديين، للاطمئنان إلى أن مايجري لا يعاكس مصالحهم في المنطقة

طهران - محمد خواجوني

الاتفاق الذي أبرمتاه في العاشر من آذار الماضي، بوساطة صينية، ووضع نهاية لقطيعة دامت سبعة أعوام بينهما. وفيما يتمثّل جوهر «اتفاق بكين» في إحياء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فقد أُعلن أن إعادة فتْح السفارتَين ستتمّ بعد شهرين من توقيع الاتفاق. وكان اللقاء الذي جمع وزيرَي خارجية إيران حسين أمير عبد اللهيان، والسعودية فيصل بن فرحان، في العاصمة الصينية، يوم السادس من الجاري، الأول من نوعه منذ القطيعة الدبلوماسية، وأتاح استئناف العلاقات الرسمية بين الجانبَين واتّخاذ الخطوات التنفيذية لإعادة افتتاح البعثات الدبلوماسية والقنصلية في كلا البلدَين. وبعدها بيومين، توجّه وفد فنّي سعودي إلى إيران بهدف دراسة سُبل إعادة فتح سفارة المملكة في طهران وقنصليّتها في مدينة مشهد (شمال شرقي إيران)، فيما سافر وفد فنّي إيراني إلى المملكة، أوّل من أمس، تمهيداً لإعادة فتح السفارة في الرياض، والقنصلية في جدة، ومكتب تمثيل الجمهورية الإسلامية لدى «منظّمة التعاون الإسلامي».

> تكثّفت الاتصالات واللقاءات بين كبار المسؤولين الأمنيين الأميركيين والسعوديين

وفي هذا المجال، قال الناطق باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، إنه ومن أجل تفعيل البعثات الدبلوماسية، فـ«(إنّنا) بحاجة إلى بعض الإجراءات التنفيذية، وهي قيد الإنجاز، ومع استكمالها، سنشهد تبادل السفراء بين البلدَين، وهذا يحصل في إطار الاتفاق الذي توصّل إليه البلدان»، موضحاً أن «الخطوات الأولية الكفيلة بتعبين السفراء قد اتّخذت، ويجري تنفيذ المسار الإداري ذي الصلة». وإضافة إلى قرار إعادة افتتاح السفارتَين والقنصليّتَين، فقد اتّفق البلدان أيضاً على المضيّ قُدُماً في إجراءات أخرى من قبيل «استئناف الرحلات الجوية»، و«الزيارات المتبادلة للوفود الرسمية والقطاع الخاص»، و«تسهيل صدور التأشيرات للمواطنين بما فيها تأشيرات العمرة».

(أ ف ب)

وبالتزامن مع إحياء العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض، تكثّفت الاتصالات واللقاءات بين كبار المسؤولين الأمنيين الأميركيين والمسؤولين السعوديين. وفي هذا الإطار، أجرى مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سولفيان، اتصالاً بوليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، يوم الثلاثاء الماضي، وذلك بعد أيام من سفر مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وليام برنز، إلى السعودية، للغرض نفسه. وأدّى تصاعُد دور الصين بوصفها منافساً للولايات المتحدة في المنطقة، وابتعاد السعودية بوصفها حليفاً رئيساً لأميركا، بعض الشيء عن الأخيرة، إلى أن تتابع السلطات الأميركية التطوّرات الراهنة التي تطرأ في المنطقة بحساسيّة وقلق. وقبل مدّة، وافق مجلس الوزراء السعودي على قرار انضمام المملكة إلى «منظّمة شنغهاي للتعاون»، والتي تُعدّ اتحاداً سياسيّاً وأمنيّاً يضمّ إلى الصين، كلّاً من الهند وروسيا وإيران. ووفق مراقبين، فإن هذه المنظّمة التي تضمّ في عضويتها دول الاتحاد السوفياتي السابق في آسيا الوسطى أيضاً، تشكّل ثقلاً لموازنة النفوذ الغربي في المنطقة. وعلى رغم أن المملكة خطّت الخطوة الأولى في اتّجاه الانضمام إلى المنظّمة، غير أن واشنطن قالت إن محاولات بكين لتوسيع النفوذ في أرجاء العالم، لن تغيّر من سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ويذهب بعض المراقبين إلى أن الدول المطلّة على الخليج تبحث عن شركاء جدد لها في المنطقة، على رغم أن واشنطن تقول إنها ستبقى نشطة هناك.

أما الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية، فقد رأت أن استئناف العلاقات بين طهران والرياض، لا يخدم أميركا والكيان الإسرائيلي. وكتبت صحيفة «إيران» الحكومية، في هذا الإطار، أن «اقتراب طهران والرياض مجدّداً من بعضهما البعض، يجعل جميع مسارات السياسة الخارجية للكيان الصهيوني للتقارب مع الدول العربية بهدف عزل طهران، تواجه الفشل والانهيار. وهذا الأمر، يحول، في الوقت ذاته، دون أن يتشبّث بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، بالعداء مع الجمهورية الإسلامية كوسيلة للتغلّب على مشكلاته الداخلية». وبحسب الصحيفة، فإن الوجه الآخر لاستئناف العلاقات الإيرانية - السعودية «يتمّ تقييمه في إطار هزيمة السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة. إن هذا التصوّر الأميركي عن أنه يمكن في سياق النظرة التقليدية للعلاقات مع الحلفاء العرب، بمن فيهم الرياض، تحويل إيران إلى لاعب معزول في الساحة، قد انهار».

تقرير

بايدن في بلفاست: صلاحيّة «الجمعة العظيمة» فسدت

حثّ الرئيس الأميركي، جو بايدن، قادة إقليم إيرلندا الشمالية، على إعادة تفعيل حكومة تقاسم السلطة المعلّقة، لتعزيز اتفاق «الجمعة العظيمة» الذي رعته الولايات المتحدّة في عام 1998. وانهى 30 عاماً من الاضطرابات الأهلية. والصدامات مع القوات البريطانية التي تحتلّ هذا الجزء من ايرلندا. وقام بايدن، وهو من اصل إيرلندي، بزيارة إلى الجزيرة استمرّت ثلاثة أيّام، بدأها الثلاثاء الماضي من بلفاست، قبل ان ينتقل لاحقاً إلى دبلن حيث أُجري له استقبال رسمي وشعبي حافل

لندن - سعيد محمد

في خطاب ألقاه أمام طَلبة جامعة أولستر في بلفاست، عاصمة إقليم إيرلندا الشمالية، لمناسبة الذكرى الـ 25 لتوقيع اتفاق «الجمعة العظيمة»، عام 1998، حثّ الرئيس الأميركي، جو بايدن، قادةَ الأحزاب السياسية الخمسة الرئيسة في الإقليم، على إعادة تفعيل حكومة تقاسم السلطة بين الكاثوليك والبروتستانت، والتي تعاني موتاً سريرياً منذ عام 2017، بعد تعذّر عقد جلسات البرلمان المحلّي. وقال بايدن - الذي له جذور عائلية إيرلندية -، مخاطباً القادة المحلّيين: «بصفتي صديقاً، أمل ألّا يكون من الغرور القول إنّ المؤسّسات الديموقراطية التي أنشأها اتفاق الجمعة العظيمة لا تزال ضرورية بشكل حاسم لمستقبل إيرلندا الشمالية». والولايات المتحدة بمثابة الأب الروحي لهذا الاتفاق الذي وقّعه، بالإضافة إلى حكومة لندن، الكاثوليك القوميون الذين يريدون إنهاء الوجود البريطاني في منطقتهم وإعادة توحيد الجزيرة تحت اسم جمهورية إيرلندا؛ والبروتستانت الذين ينحدرون من أصول إنكليزيّة ويريدون البقاء جزءاً من المملكة المتحدة. وتعهّد الرئيس الأميركي بأن تكون بلاده شريكة في ضمان أمن السلام في الإقليم، الذي تعرّض للاهتزاز في شباط الماضي، بعدما أطلقت النار عدّة مرات على محقّق في الشرطة كان خارج أوقات الخدمة، فيما يعتقد بأنه هجوم مرتبط بالعداء التاريخي الدموي بين مكوّني سكان الإقليم. وقد تحدّث بايدن عن جون كالدويل، الشرطي الذي نجا من الموت، في إطار خطابه، وناشد جميع الأطراف ترك العنف وراءهم.

وعلى رغم أن منسوب القلاقل الأمنية انخفض بشكل حاسم منذ اتفاق «الجمعة العظيمة»، إلّا أن مجموعات صغيرة تعارض الاتفاق ما زالت تتورّط في اشتباكات متفرّقة بين الحين والآخر. وقد زادت وكالة الاستخبارات البريطانية مستوى التهديد في الإقليم ممّا تسمّيه «الإرهاب المحلي» إلى «شديد الاحتمال» خلال معظم الوقت، منذ عام 2010. وقاتل القوميّون الإيرلنديون القوات البريطانية وميليشيات بروتستانتية طوال أكثر من 30 عاماً، في حملة من أجل الاستقلال. ومع أن حزب «شين فين» (الجمهوري الإيرلندي) جنح إلى العمل السلمي وخاض الانتخابات الأخيرة، محقّقاً نتائج لافتة، إلّا أنه لا يزال على عزمه على تحقيق الوحدة مع الجمهورية في دبلن، وإنهاء الوجود البريطاني المستمر في الجزيرة منذ عدة مئات من السنين، وإنّ عبر الوسائل السلمية. وشهد الإقليم إجراءات أمنية مشدّدة ترافقت مع زيارة الرئيس الأميركي، وسط تجدُّد المخاوف على إثر اكتشاف أربع عبوات ناسفة صغيرة، في لندنديري، وهي مدينة تبعد 110 كيلومترات عن الموقع الذي كان فيه بايدن. واتهمت الشرطة المحلّية مَن سمّتهم «مثيري الشغب» القوميين الإيرلنديين الذين هاجموا رجال شرطة أيضاً يوم الاثنين عشيّة الزيارة الرئاسية، بمحاولة إثارة المتاعب.

وكان «الحزب الديموقراطي الوحدوي» (الذي يمثّل البروتستانت) قد انسحب من الحكومة المشتركة العام الماضي، احتجاجاً على قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي، والترتيبات الخاصّة في شأن الحدود بين الإقليم وجمهورية إيرلندا. ولم يفلح رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، في إقناع حلفاء لندن التاريخيين في الإقليم، بالعودة إلى الحكومة المحلّية بعد توقيعه قبل شهرين اتفاق إطار جديداً لتنظيم مسألة الحدود الإيرلندية مع الاتحاد الأوروبي، بدفع أميركي. ويبدو أن الأميركيين ضغطوا على لندن وبروكسل وقتها، للتفاهم وتجنّب فتْح حرب تجاريّة بين بريطانيا والاتحاد، في وقت تحاول فيه واشنطن جاهدة الحفاظ على وحدة تحالف غربي عريض تقوده ضدّ روسيا. وصوّت ثلثا سكان الإقليم في استفتاء «بريكست» لمصلحة البقاء ضمن النادي الأوروبي، وذلك

> الاحتفاء بزيارة الرئيس بايدن لن ينعكس بالضرورة زحزحة فورية للأوضاع السياسية في بلفاست

في عرض نادر لتوحُّد مواقف السكان المحليين. وبالنظر إلى عضوية كل من المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا في الاتحاد الأوروبي، فقد أُزيلت نقاط الحدود البريّة بين جانبَي الجزيرة. لكن خروج بريطانيا تسبّب بتعقيدات حول انتقال الأشخاص والبضائع مع دول الاتحاد، ما انعكس تجاذبات في شأن إجراءات النقل البريّ بين بلفاست ودبلن.

المصادر المحلّية في إقليم إيرلندا الشمالية قالت إن الاحتفاء بزيارة الرئيس بايدن لن ينعكس بالضرورة زحزحة فورية للأوضاع السياسية في بلفاست. ويكاد جميع الأطراف يتّفقون على أن الصيغة الحالية لتقاسم السلطة قد انتهت ويستحيل إحياؤها. وشكّك أعضاء في «الديموقراطي الوحدوي» علناً في قيمة الزيارة - وإنْ بعبارات ملطّفة -، وعبّروا عن الخشية من أن وإشنطن قد تلجأ إلى إغراق الإقليم بالاستثمارات للإبقاء على الهدوء الأمني، ولا سيما بعد تعيين جوزف كينيدي الثالث، سليل العائلة السياسية الأميركية الإيرلندية الشهيرة، مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة إلى إيرلندا الشمالية للشؤون الاقتصادية في كانون الأول الماضي. ويرى كثيرون هنا أن بايدن أقرب عاطفياً وسياسياً إلى دبلن منه إلى لندن، وهو اتّخذ بالفعل قرار الأخيرة في شأن «بريكست»، ما يجعل الجزء البروتستانتي من السكان أقلّ تفاؤلاً بتأثير إيجابي للزيارة.

ويضغط «الديموقراطيون الوحدويون» من أجل إدخال مزيد من التغييرات على تفاهمات لندن - بروكسل في شأن الحدود في إيرلندا، لكن الحكومة البريطانية تقول إن ذلك غير ممكن عملياً الآن. ويسيطر الإقليم، في أجواء الشلل السياسي السائدة، انتخابات محلّية الشهر المقبل. لذلك، فإن أيّ ترتيبات جديدة محتملة ستنتظر على الأقلّ إلى الخريف المقبل.

زيارة بايدن إلى بلفاست، وهي الأولى لرئيس أميركي منذ عشر سنوات، كانت مختصرة ولم تتجاوز نصف اليوم، وشملت لقاء شكليّاً مع رئيس الوزراء البريطاني، انتقل بعدها سريعاً إلى الجمهورية في الجنوب، في زيارة تضمّنت برنامج جولات شخصية واسعاً، واحتفالات مع أقارب بعيدين للرئيس الذي يُعدّ الجيل الخامس لمهاجرين إيرلنديين إلى الولايات المتحدة، إضافة إلى لقاءات رسميّة مع الرئيس الإيرلندي مايكل دي هيغينز، ورئيس الوزراء ليو فارادكار، وكبار المسؤولين في الحكومة الإيرلندية، إلى جانب خطاب سيلقيه في البرلمان، وآخر عام في مقاطعة مايو الغربية، حيث نشأ جدّه الأكبر المدعو إدوارد بلويت. ويقول حوالي 30 مليون أميركي إنهم ينحدرون من أصول إيرلندية، عندما هاجر أجدادهم بكثافة من بلادهم إثر مجاعة واسعة في منتصف القرن التاسع عشر تسبّب بها البريطانيون الذين كانوا يستعمرون كل الجزيرة.

وبعكس الأجواء المشحونة في بلفاست، فإن استقبال الإيرلنديين للرئيس الأميركي في دبلن، كان أكثر دفئاً، وتحدّث كثيرون في الشارع عن استقبال زعيم إيرلندي فخور بتراث بلاده على أرض وطنه الأصلي، على رغم أن مجموعة من القوميين اليساريين جمعت عرائض تدين ما سمّته «زيارة زعيم الإمبريالية العالمية» إلى بلادهم، ووقّعها بشعارات مناهضة للولايات المتحدة على علم أميركي مقلوب.

إن الاحتفاء بزيارة الرئيس بايدن لن ينعكس بالضرورة زحزحة فورية للأوضاع السياسية في بلفاست (أ ف ب)

تقرير

مجدّداً يبدو السودان واقفاً عند مفترق طرق حرج وخطير، مع اشتداد حالة التحشيد في ما بين الجيش و«الدعم السريع». ووصولها إلى حافّة الاشتباك الذي يمكن أن يدفع نحو اقتتال أهلي دموي. وخصوصاً أن الانقسام بدأ يتسرّب إلى الفاعليات والمكوّنات كافة. وعلى رغم طغيان العناوين المحلّية على مشهد هذا الانقسام، إلّا أن العوامل الخارجية تظهر حاضرةً بقوّة في ظلّ ما يبدو أنه تنازع بين السعودية والإمارات وأثيوبيا من جهة، ومصر من جهة أخرى، بينما تبقى الولايات المتحدة عاملَ موازنةٍ يترقّب الأطراف المعنيّون كافة ما سيؤول إليه دوره في نهاية المطاف

الجيش وجهاً لوجه «الدعم السريع»: السودان على عتبة الاقتتال

تنشر "الدعم السريع" على امتداد الجغرافيا السودانية، وتكاد لا تخلو مدينة من معسكر تدريبي خاص بها (أ ف ب)

الخرطوم - **مي علي**

دقّ الجيش السوداني، فجر أمس، ناقوس الخطر، بتحذيره من أن البلاد تمرّ بمنعطف تاريخي خطير بعد قيام قوات «الدعم السريع» بتحشيد قواتها وإعادة نشرها داخل العاصمة الخرطوم وبعض المدن، من دون موافقة قيادة الجيش أو التنسيق معها. واعتبرت القيادة العامة، في بيان، أن إعادة التمركز تلك تخالف مهام «الدعم» ونظام عملها، كما أنها مخالفة لتوجيهات اللجان الأمنية المركزية والولائية، منبّهةً إلى أن الاستمرار في هذه الخطوة سيؤدّي إلى انفراط عقد الأمن في البلاد. وأكدت أن محاولاتها «لم تنقطع لإيجاد حلول سلمية لهذه التجاوزات، حفاظاً على الطمأنينة العامة، وانطلاقاً من عدم رغبتها في نشوب صراع مسلّح يقضي على الأخضر واليابس».

وأثار بيان الجيش ردود فعل متباينة؛ إذ استغربه بعض المراقبين بالنظر إلى أن «الدعم السريع» تنتشر أساساً على امتداد الجغرافيا السودانية، وتكاد لا تخلو مدينة من معسكر تدريبي خاص بها، فضلاً عن أن قيادة الجيش هي التي منحت قائد تلك القوات، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، ما له من قوة وسطوة، ودأبت على التأكيد أن «الدعم» خرجت من رحم القوات المسلّحة في الوقت الذي كان يطالب فيه الحراك الشعبي بحلّها. لكن بيان القيادة العامة جاء تحديداً على خلفية تحرّك قوات دقلو نحو مدينة مروي شمال السودان، وهي مدينة حيوية فيها أكبر سدود البلاد، وهو ما استنفر على ما يبدو الجيش، بالنظر إلى أن قوات مصرية موجودة في مطار مروي الاستراتيجي، منذ ما يقارب الشهرين. وأكدت «تنسيقية لجان المقاومة» في مروي ذلك الوجود، ونددت بما سمّته «احتلال الجيش المصري لمطار مروي الدنبي وتحويله إلى مطار حربي»، كما نددت بالوجود المصري في قرية مروي لاند السياحية. وفي الوقت نفسه، استنكرت اللجان تمركز «الفرقة 19 مشاة» التابعة لـ«الدعم السريع» في أراضي المواطنين في المدينة نفسها، مطالبةً برحيل الجيش المصري من مطار مروي وتفكيك القاعدة الحربية هناك، وأيضاً بانسحاب «الفرقة 19» من المدينة.

ويتّهم مصدر في «الدعم السريع»، في حديث إلى «الأخبار»، الجيش المصري بأنه «يتحرّك بحرية كاملة في مطار مروي، ويعمل على تهريب ثروات البلاد من دون أيّ رقيب وبعلم الجيش السوداني»، عازياً وجود دقلو في المدينة إلى «ضرورة مراقبة

> قرا مراقبون في بيان الجيش محاولةً لاستمالة الرأي العام ضدّ «الدعم السريع»

وكشف الوجود المصري في مروي، في ظلّ تقاعس الجيش عن ذلك». ويلفت المصدر إلى أن «حميدتي يتحرّك وفق استشارات يقدّمها له قادة الدعم السريع، الذين في الغالب هم قيادات أحالها الجيش في أوقات سابقة إلى التقاعد»، كاشفاً أن «قائد القوة التي دخلت إلى مروي، هو أحمد عمر، وهو ضابط سابق في القوات المسلّحة». ويؤكد المصدر أن «قوات الدعم السريع لا تزال في مدينة مروي، على رغم تحذيرات القوات المسلحة وطلبها إخلاء المدينة خلال 24 ساعة». وشهد صباح أمس حشداً لآليات تابعة لـ«الدعم» قادمة من دارفور نحو الخرطوم، وهو ما أنبأ بأن العاصمة قد تكون مسرحاً للمواجهة القادمة بين الطرفين.

في المقابل، يوضح مصدر في الجيش، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «قوات الدعم السريع في العادة لا تأخذ الإذن للانتشار في أيّ مدينة»، مضيفاً إن «تحرّكاتها في مدينة مروي تأتي من هذا المنطلق». ويحتمل المصدر أن «يكون حميدتي قد فوجئ بردّة فعل الجيش نحو تحرّكاته في مروي»، كاشفاً أن «الأخير في وضع استعداد منذ فترة طويلة، من دون أن يعلم أحد دواعي ذلك». وكانت «الدعم السريع» قد قالت في بيانها إنها «تعمل بتنسيق وتناغم مع قيادة القوات المسلّحة وبقية القوات النظامية»، مضيفةً إنها تنتشر في كلّ أرجاء البلاد من «أجل تحقيق الأمن والاستقرار». وتابعت أن «وجودها في الولاية الشمالية في مدينة مروي على وجه التحديد يأتي في إطار تأدية مهامها وواجباتها التي تمتدّ حتى الصحراء».

إزاء ذلك، قرأ مراقبون في بيان الجيش محاولةً لاستمالة الرأي العام ضدّ «الدعم السريع»، ولا سيما بعد تعثّر التوقيع على «الاتفاق السياسي النهائي»، والذي يُفترض بموجبه دمج «الدعم» بالمؤسّسة العسكرية. وكانت المواقف قد تباعدت بين قيادة الجيش التي طالبت بأن تكون «الدعم» تحت قيادتها، وبين حميدتي الذي رفض ذلك، وطالب بأن تكون قواته والجيش تحت قيادة رأس الدولة المدني مباشرة. أيضاً، لا يستبعد المراقبون أن تكون لمنتسبي النظام السابق يدٌ في التحشيد الحاصل حالياً، بالنظر إلى أنّ الإسلاميين، سواء كانوا في القوات المسلّحة أو في المؤسّسات المدنية، لا يُعدّون أصحاب مصلحة في عملية «الإصلاح» الأمني والعسكري التي نصّ عليها «الإطاري». ومع اشتداد الأزمة، تداعت القوى السياسية لعقد اجتماع بدعوة من رئيس «حزب الأمة»، فضل الله برمة ناصر، في حين اجتمع قادة الحركات المسلّحة مع قيادتَي «الدعم السريع» والجيش، في محاولة لانتزاع قتيل التوتّر.

بصمات الخارج لا تخفى: مصر «تكافح» لحفظ نفوذها

محمد عبد الكريم أحمد

بدا، في أعقاب تجاوز الجداول الزمنية لـ«الاتفاق الإطاري»، والتي أُعلنت قبل أسابيع تبشيراً بتوافق سياسي مصطنع كان مقرّراً «اكتماله» مرحلياً في 11 نيسان الجاري، أن ثمّة نهاية واضحة لمرحلة «الروض» المختلقة لمعالجة قضايا المرحلة الانتقالية، وأن الصراع بين القوى السياسية والمؤسّساتية سيتّخذ طابعاً مكشوفاً، ومن دون «قفّازات» هذه المرّة. وجاء تنظيم ما عُرف بـ«إفطار عمر البشير» (10 نيسان) من قبل جماعات موالية للرئيس المعزول، ليثير مخاوف جمّة، بالأساس لدى «قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي» باعتباره رسالة واضحة بإعادة اصطفاف تيّار إسلامي عريض - لا يزال بإمكانه الفوز بالانتخابات -، خلف قيادات الجيش السوداني بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتزامن ذلك مع تواتر تقارير سودانية منذ مطلع الجاري، عن إعادة تموضع ملحوظة لفلول «الدعم السريع» في العديد من الأقاليم، بما فيها شرق البلاد، وبشكل خاص في مدينة مروي (بالولاية الشمالية)، التي تشهد - بحسب مراقبين سودانيين - حضوراً عسكرياً مصرياً (يتركّز في منطقة المطار)، بالتنسيق مع السلطات السودانية لأغراض التدريب العسكري. وقد لا يمكن فصل هذا التحرّك عن جولات قائد «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو، الخارجية، ولا سيما إلى الإمارات في شباط الماضي، ثمّ إريتريا في منتصف آذار، والتي أثارت حفيظة قيادة الجيش، وصولاً إلى إصدارها بياناً (13 الجاري) خطيراً في مضمونه ودلالاته، أشار صراحة إلى مواجهات عسكرية محتملة مع «الدعم السريع»، بعد أقلّ من يومين من محادثات هاتفية بين وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، ورئيس «مجلس السيادة»، عبد الفتاح البرهان.

نهاية فقاعة «الاتفاق الإطاري»

على رغم تراجع حدّة لهجة الأطراف القائمة على الدفع بـ«الاتفاق الإطاري»، وجنوحها قرب منتصف الجاري إلى دعوة أطراف أخرى (ولا سيما الكتلة الديموقراطية) إلى مشاركة فعالة في تطويره والاستقرار على صيغة نهائية له، والوعد بمحاصصات مغايرة عمّا سبق إعلانه لترضية الأطراف «الممانعة» (بما في ذلك تبنّي خطاب أقلّ عدائية تجاه قوى الإسلام السياسي)، فإن التطوّرات على الأرض كانت تشي بانتهاء فقاعة «الإطاري» ومسوّدة «الاتفاق السياسي النهائي» تماماً. ذلك أن القوى المنخرطة في التسوية لم تدرك حجم ما ألحقته بمجمل المرحلة الانتقالية، بجنوحها إلى خيارات صفرية لم تستند إلى أيّ أسس موضوعية، باستثناء التعويل على دعم خارجي واضح وصريح من جانب دول خليجية ودول جوار، ولا سيما الإمارات وإثيوبيا، وإلى حدّ ما السعودية، والتي تبنّت جميعاً أجندة هدفها الرئيس تكريس أدوات سيطرتها على الاقتصاد السوداني.

وعلى سبيل المثال، فإن إعلان خالد عمر، الناطق باسم «المجلس المركزي»، قبل أيام، توسيع «قاعدة المشاركة باستثناء حزب المؤتمر الوطني»، وإمكانية منح «الكتلة الديموقراطية» نسبة تمثيل تصل إلى 47%، واحتفاظ «المركزي» بأغلبية 53%، لم يجد استجابة جدّية، على رغم ترحيب قادة في الكتلة بالخطوة، وتأكيدهم في الوقت نفسه (10 نيسان) تمسّكهم بنسبة 50% لكلّ طرف. أمّا الآلية الثلاثية فكانت قد رفضت وضع نسب لأيّ جهة، معلنةً أن المفاوضات الرسمية مع أطراف العملية السياسية لم تبدأ بعد»، في إشارة إلى توقّف ما عرفت بالورشة الأمنية والعسكرية. كما بدا لافتاً علوّ نبرة ضرورة التوافق على «عقد اجتماعي» جديد، قائم على مبدأي التوافق السياسي وتوسيع قاعدة الانتقال المدني.

في المقابل، انبرت «قوى الحرية والتغيير» (11 نيسان) إلى انتقاد ما اعتبرته «تجاهلاً وصمتاً» إزاء تنامي أنشطة «حزب المؤتمر الوطني» المنحلّ، في إشارة إلى «إفطار البشير» الذي شهد حضوراً مكثفاً وتنظيماً ملموساً أعاد إلى الأذهان قدرة التيار الإسلامي على الحشد والتنظيم. يُضاف إلى ما تقدّم تخوّف تلك القوى، وكذلك «لجان المقاومة»، من التقارب المتزايد بين التيار المذكور والجيش، الذي بدأ يدور الحديث عن احتمال لجوئه إلى سياسات تقليدية في مواجهة «الدعم السريع»، عبر تجنيد عناصر من النظام البائد.

> الأزمة بين الجيش و«الدعم السريع» باتت قائمة على الأرض، وربّما تصل إلى مرحلة الاحتراب الأهلي

بيان الجيش: نحو إعادة ضبط المرحلة الانتقالية؟

حرصت قيادة «الدعم السريع» على تفنيد ما اعتبرته ادّعاءات بخصوص تحرّكاتها في مناطق مختلفة من السودان، ولا سيما «مطار مروي»، على اعتبار أن قواتها «قومية تضطلع بعدد من المهام والواجبات الوطنية التي كفلها لها القانون»، وبالتنسيق مع قيادات القوات المسلّحة «وبقيّة القوات النظامية الأخرى». غير أن البيان الذي ألقاه نبيل عبد الله، الناطق الرسمي باسم الجيش، صباح 13 الجاري، أشار صراحة إلى قيام «قيادة الدعم السريع بتحشيد القوات داخل العاصمة وبعض المدن»، من دون موافقة قيادة الجيش أو حتى التنسيق معها، ما «فاقم من المخاطر الأمنية، وزاد من التوتّر بين القوات النظامية». وجدّد عبد الله تمسّك القوات المسلّحة «بما تمّ التوافق عليه في دعم الانتقال السياسي».

أنبأ البيان المذكور بانعدام الثقة بين الجيش و«الدعم السريع»، وبأن الأزمة بين الجانبَين باتت قائمة على الأرض، وربّما تصل إلى مرحلة الاحتراب الأهلي حال عدم تراجع دقلو عن نشر قواته، وهو توجّه يحظى بدعم قطاعات مهمّة في شرق السودان وفي إقليم دارفور، فضلاً عن الولاية الشمالية (التي تمثّل المصدر الرئيس والتقليدي لعناصر الجيش السوداني النظامي). ويعزّز من إمكانية تحقّق هذا السيناريو أيضاً، تعاظم الانتقادات المتبادلة بين «الدعم السريع» ولجان الأمن الولائية في عدد من الولايات (أبرزها جنوب دارفور)، والتي تجنح نحو التعاون مع قوات الجيش النظامية. أمّا في حالة تراجع «الدعم السريع» عن خطواتها، فلن تترتّب على ذلك العودة إلى مسار الاتفاق السياسي، ما يعني في المحصّلة إعادة ضبط لمجمل المرحلة الانتقالية.

وتبدو العوامل الإقليمية حاضرةً في الأزمة، حيث اتّهمت بعض «قوى الحرية والتغيير»، على نحو مكثّف في الساعات الأخيرة، مصر بانتهاك سيادة السودان عبر وجود عسكري لافت لها في مدينة مروي. في المقابل، حرصت القاهرة، التي استضافت قبل ساعات من هذا التصعيد، الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، على عدم التعليق على تلك الاتّهامات، بينما تحرّكت الرياض على الفور لنزع فتيل الأزمة، بحسب ما ذكرت مصادر سودانية، عبر تقديم اقتراح بسحب «الدعم السريع» من مروي، ومعالجة «الوجود العسكري المصري في القاعدة الجوية السودانية» هناك لاحقاً. وتُظهر هذه المبادرة، في حال تأكّدها، منحازة إلى جانب «الدعم السريع» و«الحرية والتغيير»، ومستبطنةً مؤشّرات إلى نيّة تهميش الدور المصري في السودان بشكل كبير، مع ملاحظة تجاوزها خطط دمج «الدعم» في الجيش السوداني وتكريس الوضع القائم، والحيلولة دون قيام جيش موحّد.

كذلك، تؤشّر زيارتا حميدتي للإمارات وإريتريا قبل أسابيع، حيث التقى نائب رئيس مجلس الوزراء الإماراتي والرئيس الإريتري على الترتيب، إلى وجود تعقيد إقليمي في المواجهات الراهنة، وكذا حضور تحفيز سلبي يهدف في المحصّلة إلى إدامة الحالة الراهنة وتوازناتها الهشّة، على نحو يضمن المصالح الاقتصادية المختلفة للدول المعنيّة بأقلّ تكلفة ممكنة، ويعمّق الارتباطات الإقليمية بين إثيوبيا وإريتريا والسودان على حساب سيادة الأخير واستقلالية سياساته الخارجية.

خلاصة

كشف التصعيد الراهن بين الجيش السوداني و«الدعم السريع» عن هشاشة أطروحات «الاتفاق الإطاري» وما عُرف بـ«الاتفاق السياسي النهائي»، وعجزها عن تقديم بنود دقيقة وعملية لإدارة المرحلة الانتقالية. وإذ فتح الباب على سيناريو اقتتال قائم، فهو أنبأ في الوقت نفسه بأن السودان قد يكون متّجهاً نحو مرحلة جديدة من إعادة إنتاج خريطة طريق للمرحلة الانتقالية، ربّما تتيح توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية، وتسفر عن تراجع تأثير عدد من الفاعلين الإقليميين في الرباعية الدولية، في ظلّ اضطراب رؤية واشنطن للملفّ السوداني.

تقرير

قبائل «الغايمرز» تستوطن «ديسكورد»:

بين الجدّ واللعب... «أو جي» فضحَ واشنطن

علي عواد

مكّن الإنترنت الأشخاص حول العالم من التواصل وتشكيل «مجتمعات» بناءً على اهتماماتهم وقيمهم المشتركة، في ما يشبه الترابط القَبَلي الذي يُشعر الأفراد/ المستخدمين بالانتماء، عبر التواصل وتبادل المعلومات والدعم. وكون الفرد المستخدم جزءاً من قبيلة رقمية كانت أم حقيقية، فهذه ليست مسألة سلبية. ففي حالة التسريبات الأميركية الأخيرة، تسبّبت قبيلة رقمية يَجمع أعضاءها حبّ «الأسلحة والعتاد العسكري والله»، بتسريب مئات الأسرار الاستخبارية.

في عالم منصّات التواصل الاجتماعي المتعدّدة، لن يصعب تمييز قبائل «فايسبوك» وقبائل «تويتر» (معارك طاحنة تدور هنا)، فيما ثمّة منصّات أخرى تحوي بشكل خاص قبائل «الغايمرز» (عشّاق ألعاب الفيديو)، من مِثل منصّة «ديسكورد» (Discord). والأخيرة تضمّ، بحسب بياناتها الرسمية، حوالى 150 مليون مستخدم شهرياً، وتختلف طرق عملها عن بقيّة المنصّات، إذ يمكن الأفراد خلْق خادم أو غرفة للتواصل عبر الكتابة والصوت والفيديو، مخصّصة فقط للتحدّث عن شيء مشترك بينهم، مِن مِثل خادم للتطرّق إلى لعبة «Elden Ring»، وكيفيّة القضاء على أعتى المقاتلين الأشرار فيها. ويمكن تلك الغُرف أن تكون مغلقة، بحيث لا تستطاع المشاركة أو معرفة ما يدور فيها من أحاديث في داخلها. كذلك، هناك منصّة أخرى هي «تويتش» (Twitch)، وهي عبارة عن منصّة بثّ مباشر تحظى بشعبية كبيرة بين محبّي ألعاب الفيديو وغيرهم، إذ يمكن اللاعب أن يبثّ لمتابعيه بشكل مباشر لعبة الفيديو التي يحاول كسبها، وبالتوازي يمكن هؤلاء أن يتحدّثوا إليه وأن يتبرّعوا له بالمال (غالباً كي يشتري GPU أحدث)، فيما يتواجد على المنصّة حوالى 31 مليون شخص يومياً.

ومع تفاعل قضيّة الوثائق الأميركية المسرّبة، والتي ظهرت للمرّة الأولى في خادم مغلق يحوي 20 شخصاً في منصّة «ديسكورد»، كشف تحقيق أجرته صحيفة «واشنطن بوست» ونشرته أمس، وتضمّن مقابلة مع شخصين كانا موجودين ضمن خادم الدردشة، أن الذي قام بتسريب الوثائق العسكرية الأميركية السرية، هو شابّ في العشرينيات من عمره، كان يعمل في قاعدة عسكرية، وجلب تلك الوثائق منها خلال فترة عمله. كذلك، كان ينشر بشكل دائم معلومات عن أحداث قبل ظهورها في الإعلام لرفاقه عبر الخادم، والذين يعرفونه تحت اسم «أو جي» (OG). ومع تكرار تسريباته، حظي «أو جي» بهالة من الغموض والاحترام من قِبَل رفاقه الموالين مثله بعالم الأسلحة والعسكر. وتقول الصحيفة إن هناك أكثر من 300 وثيقة تمّ تسريبها، لم تُنشر جميعها، إذ تمّ إغلاق الخادم الذي يجمع هؤلاء الرفاق، فيما بدأ «البنتاغون» تحقيقاً يتعلّق بالأمن القومي على خلفية ما جرى. وفي وقت متأخّر من مساء أمس، أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالية اعتقال المشتبه فيه في تسريب الوثائق، وهو عضو الحرس الوطني، جاك تيشيرا.

الجدير ذكره هنا، أن منصّتَي «ديسكورد» و«تويتش» يستخدمهما الجيش الأميركي، بشكل علني، للتجنيد، وهو أمر بدأ في عام 2020. وعلى رغم أن لا شيء قانوناً يمنع الجيش من التسويق لنفسه، لكن المشكلة أن هناك مستخدمين على «تويتش» تقلّ أعمارهما عن ثلاثة عشر عاماً، ويجدون أنفسهم منخرطين في محادثات ومباريات ألعاب فيديو مع عسكريين. كذلك، فإن إيصال مثل هذه الرسائل إلى المراهقين عبر ألعاب فيديو لا يُقتلون فيها، قد يزرع بعض الأفكار الخاطئة عن مهمّة العسكر. ويصرف النظر عن العواقب الاجتماعية، تسبّب انخراط الجيش بتعاظم شعبية تلك المنصّات، خصوصاً بين محبّي الأسلحة والمحادثات عن الحروب.

(هنّ الويب)

إعلانات رسمية

تبليغ

ورقة دعوة صادرة عن محكمة الشياح الشرعية الجعفرية، موجهة إلى هاجر عبد الحميد علمي مجهول محل الإقامة في الدعوى المُقامة عليك من محمد زهير العزير بمادة إثبات طلاق أساس 2023/638 تعين موعد الجلسة فيها يوم الخميس في 2023/5/11 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس القلم
علي حسين عواد

تبليغ قضائي

من رئيس محكمة بداية جبل لبنان في بعبدا الغرفة الثالثة الناظرة بالقضايا العقارية تقدّم المستدعي السيد سليم بولس خليل بالاستدعاء رقم 2022/10681 يطلب فيه شطب إشارة يومي 788 تاريخ 1970/2/23 دعوى اثبات حجز رقم 970/633 مقدمة من أسعد داود الهندي ضد جورج خوري بملف 1214 حريك واشارة يومي 2362 تاريخ 1970/6/9 إنذار وحجز إنذار ومحضر حجز صادرين عن دائرة تنفيذ بعبدا رقم 70/1275 لمصلحة جورج أسعد نصر بموجب المذكرة واشارة يومي 2649 تاريخ 1970/6/29 حجز محضر حجز اتماماً للإنذار اعلاه وإشارة يومي 4396 تاريخ 1970/11/12 إنذار حجز صادر عن دائرة إجراء بعبدا رقم 70/2459 لمصلحة أسعد الهندي بملف 1214 حارة حريك عن الصحيفة العينية للعقار رقم 2/3866 الشياح.
كل من له اعتراض يستطيع التقدم به أمام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

تطالب الأندية بصيغة مختلفة للدوري اللبناني عن تلك التي اعتمدت في آخر موسمين (طلال سلمان)

بطولة يتضمن عدد مباريات كبير سيؤدي إلى امتداد الموسم لأكثر من سنة كاملة وهو أمر غير منطقي ولا تتحمله معظم أندية كرة القدم.

صيغ عديدة تتراوح عدد مبارياتها ما بين 22 مباراة (مرحلتان عاديتان ذهاباً وإياباً فقط)، 28 مباراة (مرحلتان عاديتان ذهاباً وإياباً مع مرحلتي فاينال فور ذهاباً وإياباً، وإيجاد بطولة مصغرة للأندية صاحبة المراكز من 5 إلى 8)، او 32 مباراة (مرحلتان عاديتان ذهاباً وإياباً مع سداسية ذهاباً وإياباً).

قد يكون خير الأمور الوسط أي مرحلتين منتظمتين وربـاعية ذهاباً وإياباً، في ظل الاستحقاقات الخارجية الأسبوية. كل دوريات العالم تهدف إلى أن تكون بطولاتها تنافسية حتى الأسبوع الأخير.

في لبنان كان هناك صيغة الذهاب والإياب مع نظام خاص للإياب على صعيد المواجهات بين الأندية وفقاً لترتيب الذهاب (الأول مع الثاني عشر والثاني مع الحادي عشر...).

لكن هذه الصيغة لم تثبت فعاليتها خصوصاً نظام الإياب الذي يبدو أنه سيتم إلغاء فكرة الأول مع الثاني عشر... كي تصبح مباريات الإياب كما مباريات الذهاب. حاول القيّمون على اللعبة وضع نظام يرفع من المنافسة ويخفف التلاعب فكان نظام المرحلة الواحدة ومن ثم السداسية. لم يكن اختراعاً اتحادياً لبنانياً فهذه الصيغ موجودة في بعض الدوريات في أوروبا كبلجيكا (ذهاب وإياب ورباعية مع قسمة النقاط) ورومانيا مع تشديد على قسمة نقاط المرحلة الواحدة.

هذه القسمة لم تلقَ قبولاً لدى الأندية رغم أن الهدف الرئيسي منها آمران: إبقاء الحظوظ قائمة بإحراز اللقب لعدد من الأندية وعدم السماح بحسمه مبكراً إلى جانب إبعاد شبهة التلاعب عن بعض هذه الأندية من خلال إبقاء التنافس قائماً والفارق في النقاط ضئيل.

وعليه، يبدو مستغرباً أن تعترض الأندية على قسمة النقاط بدلاً من المطالبة بأن تتم هذه العملية ليس فقط بعد مرحلة الإياب بل بين مرتين بين الذهاب والإيّاب وقبل انطلاق المرحلة النهائية سواء رباعية أو سداسية أي بعد انتهاء إياب الدوري المنتظم وهو أمر يدور في ذهن القيمين على الموضوع.

الهدف الرئيسي رفع مستوى المنافسة وتقليص إمكانية التلاعب، ومن ينادي باعتماد الصيغ المعتادة في الدوريات الأوروبية والآسيوية (ذهاب وإياب فقط) قد يكون غائباً عن باله أن الأندية في هذه الدوريات تتنافس على مقاعد تمثيل خارجية في المسابقات القارية المختلفة بحيث أن عدداً كبيراً من البطولات يمثّل أصحاب المراكز الستة في بطولات خارجية، كما أن أصحاب آخر أربعة مراكز يكون أصحابها مهددين بالهبوط إلى الدرجة الأدنى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كمنافسة مع فرق من الدرجة الثانية (باراج).

هي حتى الآن مجرّد اقتراحات وأفكار بانتظار أن تبدأ اللجنة التنفيذية مناقشتها بدءاً من الأسبوع المقبل للوصول إلى الصيغة الأفضل التي تراعي مصالح جميع الأندية من جهة ومصلحة منتخب لبنان والأندية المشاركة في كأس الاتحاد الآسيوي أي العهد والنجمة.

انتصاف شهر آذار ما فرض حاجة إلى التفكير بصيغة جديدة تتضمن عدد مباريات أكثر وفي الوقت عينه تحافظ على المنافسة وتخفف من احتمالية التلاعب بالنتائج.

اجتمعت الأندية وتوافقت على تقديم اقتراح للاتحاد اللبناني بأن يكون نظام الدوري عبارة عن مرحلتي ذهاب وإياب منتظمتين ومن ثم مرحلتي رباعية أو سداسية ذهاباً وإياباً.

لا شك أن الاتحاد اللبناني سيضع نظاماً للبطولة الجديدة على طاولة اجتماعاته للوصول إلى صيغة معتمدة. لكن أي صيغة ستواجه بضغوط الروزنامة الدولية الضاغطة هذا الموسم مع عودة كأس الاتحاد الآسيوي في شهر أيلول، وإقامة كأس آسيا في الفترة ما بين 12 كانون الثاني 2024 و10 شباط إلى جانب خمس فترات توقّف دولية (Fifa Days). هذا يعني أن أي نظام

يواجه المعنيون في الموسم المقبل روزنامة دولية ضاغطة آسيوية ودولية

الكرة اللبنانية

الأندية اقترحت والاتحاد يدرس ويقرّر أي صيغة فنية مطلوبة للدوري؟

ما إن انتهى الدوري اللبناني لكرة القدم، وحتى قبل أن ينتهي، بدأ الحديث عن النظام الجديد للبطولة في الموسم المقبل في ظل إصرار الأندية على تغيير النظام، رغم عدم تقديم أسباب موجبة لذلك. وبعد اجتماع الأندية قبل أسبوعين، ومن ثم لقاء وفد منهم مع رئيس الاتحاد هاشم حيدر بدا أن تغيير النظام الفني للبطولة سيكون مؤكداً لكن بأي صيغة؟

عبد القادر سعد

منذ انتشار جائحة كورونا وتوقف موسم 2019-2020، ومن ثم عودة الحياة إلى الملاعب اللبنانية على صعيد كرة القدم دخل تغيير جذري على نظام بطولة الدوري اللبناني. غابت المرحلتين المنتظمتين ذهاباً وإياباً لصالح مرحلة منتظمة واحدة ومن بعدها سداسية من مرحلة واحدة ومن ثم من مرحلتين بعد قسمة عدد النقاط المجمّعة على اثنين. انطلقت الفكرة حينها من تقليص عدد المباريات بهدف تخفيف الأعباء عن الأندية في ظل الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا. ومن ثم طُورت النسخة الأولى إلى سداسية من ذهاب وإياب وقسمة عدد النقاط بعد انتهاء المرحلة المنتظمة لرفع المنافسة وتقليص هامش التلاعب بالمباريات، بحيث لا يكون هناك فارق كبير في النقاط بين الأندية قبل المرحلة السداسية الحاسمة. لا شك أن هذه الصيغة كانت ناجحة، فالمنافسة كانت على أشدّها حتى الصفارة الأخيرة سواء على صعيد المنافسة على اللقب أو على صعيد الهبوط إلى الدرجة الثانية. كما أن شبهة التلاعب بنتائج المباريات تراجعت بشكل كبير جداً نظراً إلى حراجة موقف الأندية على صعيد الترتيب والنقاط. لكن بقيت مشكلة عدد المباريات التي لعبها كل فريق في الدوري، حيث بلغت 21 مباراة لكل فريق، وانتهى الدوري قبل

وديّتان للأولمبي اليوم والأحد

يخوض منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم اليوم الجمعة مباراته الودية الأولى مع منتخب إندونيسيا المضيف عند الساعة 16,30 بتوقيت بيروت، على أن يلعب مباراة ثانية بعد غد الأحد.

وكانت البعثة اللبنانية قد غادرت إلى جاكارتا يوم الثلاثاء، وهي تضمّ اللاعبين محمد غملوش، حسن سرور، علي الرضا إسماعيل، محمد صادق، أليكس الرطل، مكسيم عون، رامي مجلي، أنطوني الكسندر معاصري، علي الفضل، محمد حيدر، عبد الرزاق دكرمنجي، علي شعيتو، محمد المهدي الموسوي، حسين صالح، محمد المصري، علاء عزّي، محمد باقر الحسيني، محمد ناصر، علي قصاص، هادي كنج، محمد مهدي صباح، حسين عز الدين وصمونيل حرب.

ويستعد الأولمبي للمشاركة في بطولة غرب آسيا الرابعة للمنتخبات دون 23 سنة في العراق والتي ستقام خلال الفترة من 12 إلى 20 حزيران المقبل في مدينتي بغداد وأربيل، وتليها تصفيات كأس آسيا تحت 23 عاماً 2024 والمقرر إقامتها خلال الفترة من 4 إلى 12 أيلول 2023.

سبوت لايت

الإنكليز حاضرون في أوروبا... تفوّق لافت قوامه الاستقرار

برزت الكرة الإنكليزية مرّة أخرى ضمن المسابقات الأوروبية لكرة القدم، من خلال وصول أنديتها إلى الأدوار المتقدمة في دوري الأبطال. تفوّق واضح خلال الفترة الماضية قد ينسحب إلى فعاليات الموسم الحالي، في ظل علو كعب مانشستر سيتي مقارنة بالمنافسين الآخرين

حسين فحص

بعيداً عن ريال مدريد، حامل لواء الكرة الإسبانية في الساحة الأوروبية، يظهر جلياً تفوّق الإنكليز في بطولة «تشامبيونز ليغ». فمنذ موسم 2018، وصلت أندية «بريميرليغ» إلى الدور نصف النهائي على أقل تقدير في كل نسخة من البطولة، باستثناء موسم 2020-2019، كما شاركت ستة أندية إنكليزية في آخر خمس نهائيات من أصل عشرة أندية مشاركة، مع وجود نهائيَين إنكليزيَين بشكل خالص.

تجلّى النجاح عام 2019، عندما توّج تشيلسي في بطولة الدوري الأوروبي على حساب نظيره الإنكليزي آرسنال بينما فاز ليفربول بدوري أبطال أوروبا متجاوزاً توتنهام في النهائي، ثم توّج بكأس السوبر الأوروبي. تفوّق لافت لمهد كرة القدم، جاء بفعل التميّز والثبات.

تاريخياً، كان الإنكليز حاضرون دائماً في المحافل الأوروبية، غير أن الكفّة مالت لصالح الإسبان والألمان في العديد من المواسم، تحديداً خلال أوائل العقدين المنصرمين. توازى تخبّط الأندية الإنكليزية حينها مع عدم تساهل القيّمين على «بريميرليغ»، حيث اصطدمت الأندية باستحقاقات «مكدّسة» غيّبت الراحة عن اللاعبين حتى في فترة الأعياد التي تعطّل فيها بقية الدوريات. لا تزال مشكلة ازدحام المباريات وكثرة البطولات تؤثر سلباً على الأندية الإنكليزية، وهو أمر اشتكى منه معظم المدربين، حيث تشارك فرق الدوري الممتاز في ثلاث بطولات محلية موسمياً، إضافة إلى المشاركة القارية، مع تكثيف المباريات خلال فترة الميلاد. «زحمة» تؤثر على اللياقة البدنية للاعبين وتنعكس سلباً على النتائج، تحديداً في الاستحقاقات الأوروبية. العنصر المغاير الذي ساهم بعودة تالق الإنكليز خارج نطاق البطولات المحلية، هو الانهيار المالي المستمر لكرة القدم الأوروبية منذ جائحة كورونا، مقابل ثبات قطاع كرة القدم في إنكلترا على خلفية صفقات عوائد النقل التلفزيوني وعقود الرعاية. وفي ظل عدم تأثر أندية الدوري الإنكليزي كثيراً بتداعيات كورونا مقارنةً بأندية أخرى أفلست أو تخلّت عن عناصرها الأساسية لخلق التوازن في الميزانيات، تسلّق الإنكليز سلّم البطولات الأوروبية مجدداً، على خلفية إمكاناتهم المالية الضخمة التي سمحت بتدعيم الفرق من خلال لاعبين أساسيين واحتياطيين ذوي جودة عالية، قادرين على المداورة والمنافسة ضمن مختلف المسابقات حتى الرمق الأخير.

هكذا، أصبحت الأندية الإنكليزية تمتلك مواهب بارزة ساهمت في استقدام الكفّة مرة أخرى لصالح بلدها الأم، كما لعب مدربو النخبة دوراً بارزاً في استحداث الطفرة، حيث قاد أمثال بيب غواردیولا ويورغن كلوب وتوماس توخيل... ثورة بفعل أسلوبهم المميز في كرة القدم. صحيح أن غواردیولا لم يجد بعد القطعة المفقودة في لغز دوري الأبطال رفقة مانشستر سيتي، إلّا أن النسخة الحالية تبدو النسخة المنشودة، خاصةً بعد تجاوز «السيتيزينز» لبايرن ميونخ في ذهاب دور ربع النهائي بنتيجة 3-0.

موسمٌ آخر قد يشهد وصول نادي إنكليزي إلى الدور نصف النهائي على أقل تقدير. يبدو غواردیولا قادراً على تحقيق اللقب الأوروبي الأول من نوعه في تاريخ مانشستر سيتي، ليستكمل بذلك تفوّق الإنكليز ضمن المسابقات الأوروبية.

تجلّى النجاح الإنكليزي عام 2019 عندما توّج تشيلسي في بطولة الدوري الأوروبي (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4290

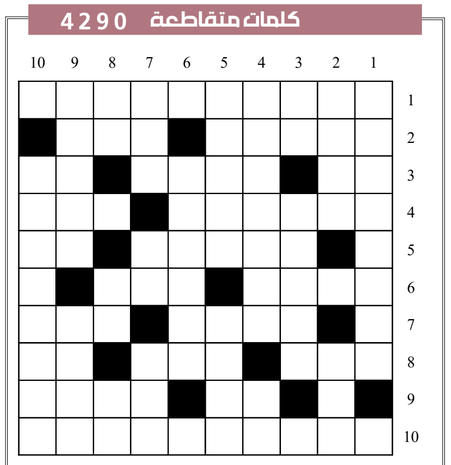

أفقيا

1- ضاحية عصرية في القاهرة – 2- بلدة لبنانية في قضاء عاليه – مدينة في اليمن – 3- سقي – بئر في مكة – للنفي – 4- حارس – خشبة الحائك – 5- بلدة لبنانية في قضاء كسروان – أغلظ أوتار العود – 6- يسعى للسلام – قمر كامل – 7- مدينة مصرية – باطل وكذب – 8- لهو ولعب – من الأشجار – طائر وهمي – 9- حرف جر – ممطر – 10- أغنية لوردة الجزائرية

عمودياً

1- سياسي لبناني راحل – 2- صوت القلم – إمارة عربية – 3- ثرى – من المغنّين في العصر العبّاسي – 4- إله مصري كبير – إسم بوذا في الصين – 5- الأمن مبعثرة – ريح خفيفة – 6- جزيرة مرجانية في المحيط الهندي – 7- أسند – خاصم اشتدّ الخصومة – هيبة وخوف – 8- من أعضاء الجسم – من الحبوب – شاي بالأجنبية – 9- مخترع الدواليب – أسرع في مشيه – 10- من الأطباق اللبنانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الجولان – آب – 2- لوزان – دوري – 3- اس – ودّع – هُنا – 4- سام – شامبور – 5- اكسفورد – نك – 6- طابات – حر – 7- آر – بيادر – 8- رار – الدخّان – 9- حلب – اغا – 10- هاني العمري

عمودياً

1- الأساطير – 2- لوساكا – انا – 3- جزّ – مسبار – 4- واو – فار – حي – 5- لندشوت – إلا – 6- عار – بلبل – 7- ند – مدريد – 8- وهب – حاشام – 9- ارنون – داغر – 10- بيار كورناي

نتائج اللوتو اللبناني

19	42	34	24	21	15	7

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2100 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 7 - 15 - 21 - 24 - 34 - 42

الرقم الإضافي: 19

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 347,180,400 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 25 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 13,887,216 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية: 347,180,400 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 765 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 453,831 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 893,040,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 11,163 شبكة

- الجائزة لكل شبكة: 80,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 8,679,566,104 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2100 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 24140

■ **الجائزة الأولى: 400,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: لا شيء

قيمة الجائزة الإفرادية: لا شيء

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4140**

- الجائزة الإفرادية: 5,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 140.**

- الجائزة الإفرادية: 400,000.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 40.**

- الجائزة الإفرادية: 40,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 400,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1322 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 644

● يومية أربعة: 0141

● يومية خمسة: 93236

sudoku 4290

6			9	4	2			3
	1				7		5	
2		3				9		4
	6				8	2		7
9				7				8
8			2		5		4	
3		8				7		6
	4		6					
1				2	3		8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4289

5	1	2	7	9	6	4	8	3
4	7	6	8	5	3	1	2	9
8	9	3	4	1	2	7	6	5
9	3	4	2	7	5	8	1	6
1	2	7	6	8	9	3	5	4
6	8	5	3	4	1	9	7	2
3	4	8	5	6	7	2	9	1
7	5	1	9	2	4	6	3	8
2	6	9	1	3	8	5	4	7

مشاهير 4290

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس إقليم كردستان العراق سابقاً. زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني

2+4+7+5 = واجبات مدرسية ■ 3+1+9+10 = عاصمة الأردن ■ 6+11+6+8 = يُصنع من العنب

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: مرسيل بانيول

رمضان 2023

«الهرشة السابعة»: دراما العلاقات الزوجيّة في وعاء طبقيّ

أحمد الخطيب

تجري دراما العلاقات الزوجيّة في إطار واقعي، لأنها تكتسب قيمتها من صدق الموضوع وقُربه من الواقع المعيش. والأخير يختلف بطبيعته من الناحية الشكلانية وفقاً لعوامل

> **ينطلق من تصوّر شائع عن انخفاض السعادة في السنة السابعة من الزواج**

حيويّة داخل النموذج السردي، أهمها الطبقة الاجتماعيّة المرصودة داخل العمل الدرامي، والفئة المُستهدَفة درامياً على مستوى التلقّي.

من خلال تلك الخواص الجوهريّة، يمكن إدراك سرديّة المخرج كريم الشناوي في مسلسل «الهرشة السابعة» كسرديّة طبقية على المستوى الشكلاني، غير أنها متدفّقة وحيويّة على أكثر من مستوى. فالإشكاليات الأساسيّة التي يُناقشها السيناريو سارية على كلّ الطبقات الاجتماعيّة، لكنّ مركزيّة الوضع الاجتماعي تفرض نوعاً مُختلفاً من العقد على مدار الحلقات. عُقد تتآلف مع النمط الاجتماعي، والغريب أن المعضلات اللحظيّة التي يتجاوزها الأبطال على مدار كلّ حلقة، تلك التي يتوزّطون فيها لتصيبهم بالقلق وتُشكّل مأزقاً يمنح الحلقة الإيقاع المطلوب؛ هي ذاتها ـ بالنسبة إلى الطبقة الاجتماعيّة الأقل ـ امتيازات في حد ذاتها. شكل المُعضلة وطبيعة حلّها، ونسق التعاطي مع تلك المشاكل، تمثّل شكلاً من الرفاهيّة لا يتسنّى للطبقة الأدنى الاشتباك معه بشكل كُلّي. بيد أن تلك المُلاحظات ليست محاولة لمحو أو مُصادرة نوعيّة معينة من الدراما، فكل فنان حرّ في حكايته الخاصة وكيفية حكيها. حُرّ في خلق النسق والشكل المناسبين للسيناريو، لكن في المقابل، يستوجب فهم المُنتج الإبداعي في صورته العمومية. فمع إطلاقه للجمهور، يتحوّل إلى مشاع أكثر عمومية، ويخضع للتنظير من كلّ الطبقات ووجهات النظر، وخصوصاً أنه عمل درامي تلفزيوني، يحاول الاشتباك مع أكبر عدد مُمكن من الجماهير، على عكس الأعمال الدراميّة التي تُعرض على المنصات الإلكترونية بشكل حصري، فهي تتعاطى مع جمهور أقل وأكثر انتقائية إلى حدٍّ ما.

إلا أنّ مسلسل «الهرشة السابعة» من الأعمال التلفزيونية التي عُرضت على الوسيطين التلفزيوني والإلكتروني، لذلك تحاول الاشتباك معهما من وجهة نظر مُختلفة لأنها تحتمل ذلك. فالأعمال التلفزيونية تنتشر على نطاق واسع وتُصدّر رؤية تنعكس على الجماهير في البيوت.

تعتمد دراما العلاقات الزوجية في سردها على النمط التقليدي في الحكي، يؤسس، في البداية، لنوع من الحيوية ينجُم عن الجريان الأوّلي للعلاقة في إطار الزواج. كل شيء يتحرّك ولا شيء يحدث، لأن التأمين المبدئي مُحقّق داخل العلاقة، لا مشاكل تقريباً، فكلاهما يقدر على تحمّل المسؤولية الخالية من المتاعب الخارجيّة. في مستهل سلسلته الدرامية، ينظّر الشناوي إلى الخارج، يرصد الإشكاليات بنظرة خارجيّة، يُراقب الخوف فيما يتسرّب على استيحاء من الاحتكاك الخارجي بنماذج زوجيّة أكثر خبرة وعمراً. يُرسي الشناوي مبادئ الاضطراب. فالحكاية لا تتحرك من دون الاختلال والانزعاجات، بيد أنه يربط لعبته الدرامية على موقع ذلك الاختلال؛ مكانه من الشخصيات، ويُصدّر من مساحات خارجيّة مشوّهة أم داخلية ملتبسة وغير مضمونة. يتحرّك الشناوي من الخارج إلى الداخل، من النظرة الآشد عمومية والمخاوف الظاهرية إلى التوزّط بشكل ذاتي في تلك الإشكاليّات. ليس توزطاً يتعلّق بالفرد وحده، بل بمنظومة الزواج كلها.

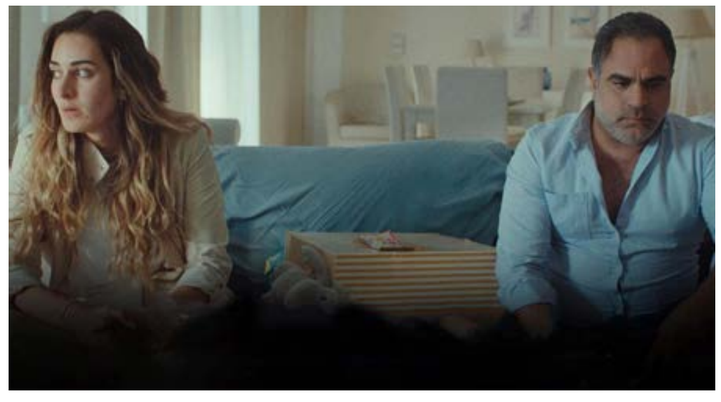

يقوم سيناريو «ورشة سرد» (فكرة وإشراف على الكتابة مريم نعوم، رئيسة فريق الكتابة دينا نجم، كتبت الحلقات راجية حسن وندى عزت، شاركت في التطوير مريم سعد الدين)، على ما يسمى «الهرشة السابعة» وهو تصوّر شائع عن العلاقات الزوجيّة يرتبط بالسنة السابعة من الزواج، ويُعتقد أن معدل السعادة الزوجيّة ينخفض بنسبة كبيرة خلال تلك السنة، بحيث يسمح بهامش للانفصال النهائي. وكل سبع سنوات تتجدد الإشكالية لأن شخصيّة الطرفين تتغير خلال تلك المسافة الزمنية. وعلى هذا الأساس يبني فريق الكتابة سرديته، يلعب في فترة زمانية محددة، يستهلها بالسنة الأولى من الزواج وينهيها بالسنة السابعة، يضغطها ويحررها بحيث تخلق لحظات من الشد والجذب، ويؤسس شخصياته وعالمه على تلك الفكرة: آدم (محمد شاهين) ونادين (أمينة خليل) زوجان حديثا العهد، قصة حُبهما تمتد إلى ما قبل الوعي بالأشياء والمفاهيم بشكلها الأكثر نضوجاً، قبل عشرين عاماً، أحبّا بعضهما، ثم تزوجا في النهاية، لكن مع امتداد الزمان تُصبح الأمور أكثر تعقيداً، كونهما يتورطان في مشاكل لم يعهداها من قبل، وكلما توالت السنون، تفاقمت المشاكل. مصاعب مثل الملل والقلق والشك وغيرها، إلى جانب مسؤولية الأولاد وظروف العالم المُضطربة. كُلها أمور واقعية ويمكن إسقاطها على الجميع في حدود اشتباكها معهم، وعلى الناحية الأخرى هناك سلمى (أسماء جلال) وشريف (علي قاسم)، زوجان يمثلان النمط الموازي لنادين وآدم، لكن بعقليّة مختلفة ونمط حياة يبتعد قليلاً عن النموذج السائد، إلى جانب ذلك فوجود والدي نادين، ووالدة آدم، كُلّ في علاقته الخاصة، يرصد نموذج علاقاتي مختلفاً من حيث الجيل وطريقة التفكير، غير أنهم جميعاً يدورون في الفلك نفسه تقريباً، ويؤثّر كُل منهم على الآخر بطريقة أو بأخرى.

تعتمد دراما العلاقات، مثل أي نوع درامي، على الخفقان داخل الخطوط السردية، الانثناءات والالتواءات التي تحدثها المواقف والأزمات، فهي أشبه بالآلات الوترية التي يجب أن تهتز أوتارها وتضطرب لتُخرج الموسيقى. النغمات هي الحكاية الدرامية التي يجب أن تُحكى، ولو أُخرجت الحان مُغرقة في الحزن، بيد أن المرويّة الدراميّة وحدها لا تكفي ليتصل المُشاهد بالأبطال. هُناك خواص اجتماعيّة تصبغ هذا التوحّد وتضفره، والحقيقة أن الخيار الدرامي مُتاح للجميع، وبالنسبة إلى الدراما ـ بمعزل عن الشكل والسمات الاجتماعيّة ـ ناجحة جداً كمُنتج إبداعي على المستويين البصري والسردي، لكنها تظل ناجحة داخل مساحة مُعيّنة تتعلق بطبقة ذات مميّزات خاصة يُمكن من خلالها التعاطي مع المُنتج الإبداعي. إذاً فهي دراما تنتمي إلى طبقة متوسطة عُليا وما فوق، مُكتملة بالنسبة إليهم كمواصفات عمل إبداعي وخطاب فني. من الأشياء الطريفة في المسلسل على سبيل المثال، عندما ترك آدم العمل في مكتب الهندسة وجلس في البيت لأشهر، توجّه بعدها فوراً لشراء جهاز «بلايستيشن» وتفريغ غُرفة في الشقة ذات النمط الغربي للعب الـ«العاب الفيديو». وهذا رد فعل غريب ومُلتبس بالنسبة إلى أبناء الطبقة الوسطى الدُّنيا وما دون، فهذا النوع من الرفاهيات غير مطروح في حياة ذات نمط اقتصادي مُنخفض ومُضطرب، وهي الطبقة المُمتدة التي تمثل مُعظم الكثافة السكانية، لذلك فقيمة الطرح نفسها تأخذ أنماطاً وأشكالاً مختلفة وربما أجنبية ودخيلة على حسب الطبقة الاجتماعيّة.

مسلسل «الهرشة السابعة» على منصة «شاهد»

طارق لطفي: أعطني حريّتي... أطلق يدَيّ!

عبد الرحمن جاسم

لا ريب أن محمد سليمان عبد المالك قطع شوطاً كبيراً في عالم الدراما، رغم عمره القصير نسبياً في هذا المجال. الطبيب المصري وكاتب سيناريو مسلسل «راجعين يا هوا» (عن نصّ أصلي لأبي الدراما المصرية أسامة أنور عكاشة) عاد هذه المرّة عبر مسلسل «مذكّرات زوج» الذي يستند إلى مقالات جُمعت في كتاب لأحد رواد الكوميديا المصرية أحمد بهجت. هذه المقالات التي نُشرت في سبعينيات القرن الماضي، أعطت نوعاً من التظليل على فكرة المسلسل،

> **أهم ما يميّز «مذكّرات زوج» مهارة محمد عبد المالك الكتابية والنص الذي أعطاه الكثير من الحياة**

وجاءت بمثابة الثيمة التي سار عليها عبد المالك، ليقدّم نوعاً من أفضل مسلسلات الـfeel good لهذا الموسم. مسلسل جمع فيه أربعة من أبرز الوجوه الحالية في الدراما المصرية: طارق لطفي الذي لا يزال ينعم بالنجاح الذي حظي به منذ دوره البارز في «جزيرة غمام»، وخالد الصاوي الوجه البارز والخاص في الدراما المصرية، والنجمة القادمة بقوّة سماء إبراهيم التي أطلقها وأعاد اكتشافها مسلسل «الكبير أوي» بجزئه السادس العام الفائت، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف عن الإشعاع، ناهيك بعائشة بنت أحمد، النجمة التونسية التي باتت جزءاً لا يتجزّأ من الدراما المصرية الحالية.

الحكاية بسيطة: الزوج العامل في مجال الطيران كمراقب لحركة الطائرات، رؤوف (طارق لطفي) يكتشف بعد مدّة أنّ الحياة الزوجية لا تناسبه، زوجته شيرين (عائشة بنت أحمد) متسلّطة ودقيقة، وأطفاله لا يحبونه ويخجلون منه، وفوق هذا، لا يشعر مع أصدقائه بأنه ينتمي إلى عالمهم. هنا يقرر أن يغوص في موضة العصر: العلاج النفسي، العلاج بالطاقة، العلاج بالسلوك من خلال متابعة محاضرات أحد أشهر الأطباء النفسيين، ولكن غير التقليديين الدكتور طه عياد (خالد الصاوي). هنا يترك رؤوف المنزل وحياته، ويبدأ بمحاولة سبر ما يمر به في حياته من تحولات. تظهر براعة الكاتب في تعرية طبقة المؤثرين الاجتماعيين، والمعالجين بالطاقة، ومن هم على شاكلتهم من خلال العلاقة الملتبسة بين طه عياد بنفسه وزوجته «نجيبة» (سماء إبراهيم) اللذين يعيشان تقريباً الأزمات نفسها التي يعيشها رؤوف، لكن بشكل خاص بهما. مثلاً نجيبة وطه لا يعيشان معاً، لشلا يعكرا صفو «الشاكرا» و«الجو» وسواهما من الخزعبلات التي يقولانها من دون حتى إدراك معناها الأصلي والصحيح. سرعان ما يلتقي رؤوف بهدى (جيهان الشماشيرجي) التي تفتح أمامه أبواب الحب من جديد. القصة بشكل أو بآخر ليست جديدة نهائياً، لكنّ الجديد فيها هو طريقة تقديم عبد المالك لها، فالتفاصيل هي سيدة الموقف، إضافة إلى هذا الإبداع الكبير لبطل العمل طارق لطفي الذي يعطي الشخصية أبعاداً متعدّدة وعميقة. أدائياً، يبذل طارق لطفي الكثير في هذه الشخصية، يتنقل بين شخصية الواهم والخائف والمتردد إلى مرحلة العاشق والواثق في ثوان متعددة، وهذا يحبّ من فيض مما يملكه الممثل المصري الماهر. لطفي الذي بدأ يلعب أدوار بطولة خلال الأعوام الفائتة، تظهر ثقته الكبيرة بنفسه وخصوصاً قدرته على أداء مسلسلات من هذا النوع وبسلاسة: إنه قادرٌ على أداء الكوميديا كما الجدية بالمهارة والقدرة نفسيهما. أمرٌ آخر يُحسب له هو قدرته على استعمال صوته بشكل مُغرم بالمشاعر، فندرك حجم خسارته وفوزه فقط من خلال صوته لا أكثر.

طارق لطفي في «مذكّرات زوج»

الدراما المصرية إذا ما استمرّت على هذا المنوال. نجمة مسلسل «النزوة» (تأليف محمد الحاج وإخراج أمير رمسيس) أمام المبهر خالد النبوي، تستطيع أداء المعشوقة البريئة كما الزوجة المفترسة بسهولة بالغة ومهارة لافتة. وبما أنّنا نتحدّث عن نقاط قوة المسلسل، فإن أهم ما فيه هو مهارة محمد عبد المالك الكتابية والنص الذي أعطاه الكثير من الحياة، وخصوصاً إذا ما عرفنا أنّ المقالات هذه اقتُبست في السابق في مسلسل يحمل الاسم ذاته عام 1990 مع المُخرج حسن بشير، وكتب السيناريو صاحب المقالات بنفسه أي أحمد بهجت؛ مع ممثلين قديرين هما الراحلان محمود ياسين وحسن حسني والماهرة فردوس عبد الحميد. يومها، لم يلقَ المسلسل النجاح نفسه، ذلك أنه دخل أكثر في «أحلام البطل» و«تخيلاته» وحتى «هلوساته» وإن كان أداء الممثلين من أبرز سمات العمل، لكنّ النص جاء أضعف من النسخة الحالية. عبد المالك أعطى النص قوةً فضلاً عن واقعية يحتاج إليها، ناهيك بالتركيز على خصوصية العصر الحالي وملامحه من السوشل ميديا إلى العلاج بالطاقة إلى المرشدين النفسيين وهكذا. أمرٌ آخر يُحسب للكاتب هو أنه ركّز على الحوار بين أبطاله، فجعله مباشراً كالذي يُحكى يومياً، وهذا من أصعب أنواع الكتابة والنصوص. إخراجياً بذل تامر نادي الكثير من الجهد لإضفاء نوع من الكاميرا الهادئة على مسلسل يقصد من خلاله أن يكون خفيفاً ومسلّياً في آن معاً. حتى في أقصى لحظات المسلسل ثقلاً، تجد الكاميرا تتحرّك بهدوء وهذه من نقاط قوّة المسلسل.

يأتي «مذكّرات زوج» ضمن 15 حلقةً انتهى عرضها، لكنه متوافر على منصة «واتش إت» المصرية. تبرز ميزة المسلسل بأنه خفيف وسهل المشاهدة في شهر اعتاد فيه صنّاع الدراما على «التثقيل» على مشاهديهم.

«مذكّرات زوج» على منصة «واتش إت»

خالد الصاوي بدوره هو من مدرسة درامية تجمعه بنبيل الحلفاوي وعبد العزيز مخيون وعبد الرحمن أبو زهرة وفردوس عبد الحميد وتوفيق رشوان. كل هؤلاء يستطيعون ارتداء شخصياتهم فوق وجوههم ليقتنع المشاهد بأن ما يراه على الشاشة هو الدكتور طه عياد بشحمه ولحمه، وليس ممثلاً اسمه خالد الصاوي. إلى هذا الحد يمتلك الصاوي عُدّة الممثل وتقنياته، هو لا يترك أي شيء للمصادفة: كل ما هنالك هو مهارة عالية فقط. في الوقت نفسه، يعاب على الممثل المصري القدير أنه لا يهتم بصحته البتة، وهذا أمرٌ يجب الالتفات إليه، وما انقطاع نفسه خلال غالبية الحوارات إلا إشارة إلى أنّ عليه الاهتمام بصحته أكثر. سماء إبراهيم، مقتنصة الفرص الذكية والماهرة، منذ ظهرت في «الكبير أوي» العام الفائت بشخصية «الكبيرة فحت»: صادقة، قوية، مباشرة، وملامحها مصرية خالصة. إنها فعلياً النسخة النسائية من بيومي فؤاد في مصر، هذا الأمر فتح لها الأبواب جميعها، وجعلها وجهاً مطلوباً بشدة. كذلك، فإنّ مهارة عائشة بنت أحمد الممثلة التونسية كبيرة، ويمكن القول بأن مجرد النظر في بطولاتها خلال العامين الفائتين، يؤكد أنها ستصبح أحد أكثر الوجوه النسائية أهمية في الدراما المصرية، والنجمة القادمة بقوّة سماء إبراهيم التي أطلقها وأعاد اكتشافها مسلسل «الكبير أوي» بجزئه السادس العام الفائت، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف عن الإشعاع، ناهيك بعائشة بنت أحمد، النجمة التونسية التي باتت جزءاً لا يتجزّأ من الدراما المصرية الحالية.

الحكاية بسيطة: الزوج العامل في مجال الطيران كمراقب لحركة الطائرات، رؤوف (طارق لطفي) يكتشف بعد مدّة أنّ الحياة الزوجية لا تناسبه، زوجته شيرين (عائشة بنت أحمد) متسلّطة ودقيقة، وأطفاله لا يحبونه ويخجلون منه، وفوق هذا، لا يشعر مع أصدقائه بأنه ينتمي إلى عالمهم. هنا يقرر أن يغوص في موضة العصر: العلاج النفسي، العلاج بالطاقة، العلاج بالسلوك من خلال متابعة محاضرات أحد أشهر الأطباء النفسيين، ولكن غير التقليديين الدكتور طه عياد (خالد الصاوي). هنا يترك رؤوف المنزل وحياته، ويبدأ بمحاولة سبر ما يمر به في حياته من تحولات. تظهر براعة الكاتب في تعرية طبقة المؤثرين الاجتماعيين، والمعالجين بالطاقة، ومن هم على شاكلتهم من خلال العلاقة الملتبسة بين طه عياد بنفسه وزوجته «نجيبة» (سماء إبراهيم) اللذين يعيشان تقريباً الأزمات نفسها التي يعيشها رؤوف، لكن بشكل خاص بهما. مثلاً نجيبة وطه لا يعيشان معاً، لشلا يعكرا صفو «الشاكرا» و«الجو» وسواهما من الخزعبلات التي يقولانها من دون حتى إدراك معناها الأصلي والصحيح. سرعان ما يلتقي رؤوف بهدى (جيهان الشماشيرجي) التي تفتح أمامه أبواب الحب من جديد. القصة بشكل أو بآخر ليست جديدة نهائياً، لكنّ الجديد فيها هو طريقة تقديم عبد المالك لها، فالتفاصيل هي سيدة الموقف، إضافة إلى هذا الإبداع الكبير لبطل العمل طارق لطفي الذي يعطي الشخصية أبعاداً متعدّدة وعميقة. أدائياً، يبذل طارق لطفي الكثير في هذه الشخصية، يتنقل بين شخصية الواهم والخائف والمتردد إلى مرحلة العاشق والواثق في ثوان متعددة، وهذا يحبّ من فيض مما يملكه الممثل المصري الماهر. لطفي الذي بدأ يلعب أدوار بطولة خلال الأعوام الفائتة، تظهر ثقته الكبيرة بنفسه وخصوصاً قدرته على أداء مسلسلات من هذا النوع وبسلاسة: إنه قادرٌ على أداء الكوميديا كما الجدية بالمهارة والقدرة نفسيهما. أمرٌ آخر يُحسب له هو قدرته على استعمال صوته بشكل مُغرم بالمشاعر، فندرك حجم خسارته وفوزه فقط من خلال صوته لا أكثر.

طارق لطفي في «مذكّرات زوج»

في مسلسل يحمل الاسم ذاته عام 1990 مع المُخرج حسن بشير، وكتب السيناريو صاحب المقالات بنفسه أي أحمد بهجت؛ مع ممثلين قديرين هما الراحلان محمود ياسين وحسن حسني والماهرة فردوس عبد الحميد. يومها، لم يلقَ المسلسل النجاح نفسه، ذلك أنه دخل أكثر في «أحلام البطل» و«تخيلاته» وحتى «هلوساته» وإن كان أداء الممثلين من أبرز سمات العمل، لكنّ النص جاء أضعف من النسخة الحالية. عبد المالك أعطى النص قوةً فضلاً عن واقعية يحتاج إليها، ناهيك بالتركيز على خصوصية العصر الحالي وملامحه من السوشل ميديا إلى العلاج بالطاقة إلى المرشدين النفسيين وهكذا. أمرٌ آخر يُحسب للكاتب هو أنه ركّز على الحوار بين أبطاله، فجعله مباشراً كالذي يُحكى يومياً، وهذا من أصعب أنواع الكتابة والنصوص. إخراجياً بذل تامر نادي الكثير من الجهد لإضفاء نوع من الكاميرا الهادئة على مسلسل يقصد من خلاله أن يكون خفيفاً ومسلّياً في آن معاً. حتى في أقصى لحظات المسلسل ثقلاً، تجد الكاميرا تتحرّك بهدوء وهذه من نقاط قوّة المسلسل.

يأتي «مذكّرات زوج» ضمن 15 حلقةً انتهى عرضها، لكنه متوافر على منصة «واتش إت» المصرية. تبرز ميزة المسلسل بأنه خفيف وسهل المشاهدة في شهر اعتاد فيه صنّاع الدراما على «التثقيل» على مشاهديهم.

«مذكّرات زوج» على منصة «واتش إت»

منى زكي نجمة الموسم

النجمة المصرية تؤدّي دور ارملة تدعى حنان تواجه المجتمع

زكية الديراني

يمكن القول إنّ الدراما الرمضانية الحالية تنقسم إلى قسمين: الأول قبل دخول منى زكي السباق في مسلسلها «تحت الوصاية» (إخراج محمد شاكر خضير وتأليف خالد دياب وشيرين دياب) أيّ مع بداية شهر الصوم، والثاني بعد التحاق النجمة المصرية بالسباق أخيراً، على اعتبار أن المنافسة الدرامية الحالية بدأت باهتة ومملّة بحكاياها المكررة، إلى أن حضرت منى في السباق. عند طرح بوستر «تحت الوصاية»، أثارت منى الجدل بظهورها بالحجاب مع ملامح قاسية وحزينة. يومها، قيل إن الممثلة المصرية قد تفشل في تقديم صورة المرأة المحجّبة. تطلّ منى في «تحت الوصاية» بدور امرأة تُدعى حنان، تفقد زوجها فتجد نفسها مع ولدين تتخبط في صراعات الحياة، وتحديداً سيطرة عائلة زوجها على مصيرها، فتقرر الهروب مع ولديها على متن المركب الخاص بزوجها لتعيش معهما حياة كريمة. تتسلّم قيادة المركب وتصطاد السمك، فتنجح في مهنة صعبة على النساء.

هكذا، لعبت منى دور المرأة القوية التي تحمي ولديها، على عكس النساء اللواتي يظهرن في غالبية الأعمال، حيث يرضخن لقوانين المجتمع. وضعت جمالها جانباً، وأطلّت من دون أي مستحضرات تجميل ولا حتى ثياب منسّقة، وبدت امرأة قوية ترفع صوتها لحماية طفليها من غدر المقرّبين منها. إنها مظلومة من جميع الجهات، لكنها ليست مكسورة أو مستسلمة.

> **امرأة قوية تتحدّى المجتمع في «تحت الوصاية»**

تعرف منى زكي كيف تليّن الأدوار الصعبة، وتطوّع أدواتها الاحترافية التي جاءت نتيجة تراكمات سنين من العمل أمام الكاميرا. قدّمت تحفةً تشعر المشاهد بالقوة والفخر لوقوف امرأة وحيدة في وجه مجتمع ذكوري يحاصر المرأة بكل أشكال القيود مكرّساً هيمنته عليها. اهتمّت النجمة بأدق تفاصيل العمل، من لغة جسدها واندفاعها لمواجهة العالم، وصولاً إلى صمودها وانخراطها في المطالبة بإصلاح قوانين الوصاية على الأطفال بعد وفاة والدهم. صحيح أنّه لا يمكن تحميل المسلسل أكثر من حجمه، لكنه يكفي أنّه طرح قضية حساسة تمسّ كل امرأة في المجتمعات العربية. على الضفة الأخرى، لم تكن منى نجمة المسلسل فحسب، بل أيضاً الطفل عمر شريف الذي لعب دور ابنها ياسين. طفل يبشّر بموهبة كبيرة ستبرز في السنوات المقبلة.

لا يمكن الحديث عن نجاح «تحت الوصاية» من دون التوقّف عند المخرج محمد شاكر خضير الذي اهتمّ بأدق التفاصيل البصرية، ناهيك بنصّ محترف كتبه خالد وشيرين دياب. كل هذه العناصر تضافرت في عمل تحوّل إلى حديث صفحات السوشل ميديا، وأثنت التعليقات على أن الجهد الذي وُضع في المشروع يصل إلى المتابع بمتعة بصرية فائقة.

باختصار، أجرت منى زكي عملية تنظيف للدراما الرمضانية، وضعت جانباً كل الأعمال التي فشلت في لفت المشاهد وقامت على الاستعراض، وقدّمت عملاً ذا حلقات قصيرة كان الفائز في السباق الدرامي.

«تحت الوصاية»: يومياً على قناة dmc (س: 16:45)، وتطبيق «شاهد»

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 14 نيسان 2023 العدد 4895

صورة وخبر

بعد ثلاث سنوات من التوقّف القسري عن تجسيد واقعة صلب المسيح بسبب جائحة كورونا، استعادت بلدة القرّيّة في قضاء صيدا (جنوب لبنان)، الأسبوع الماضي، تفرّدها بإحياء وقائع الجمعة العظيمة. هكذا، نظّمت «أخوية القريّة المريمية» مسيرة درب الصليب وجسّد شبابها دور المسيح وأمّه مريم وتلامذته وبيلاطس البنطي... في ساحة البلدة، جرت محاكمة المسيح ووُضع تاج الشوك على رأسه وحُمِّل الصليب وجُلد بالسياط وعُلِّق على الخشبة.
(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

«ميغافون» (والإعلام المُموَّل من حكومات الغرب وسوروس، والحكومة الأميركيّة باتت تطلق على هذا النوع من الإعلام وصف «البديل» وليس «المستقل» لسبب ما) على حق. الصين لا أميركا تمارس العدوان في العالم. الصين دولة عدوانية وهي باتت صارخة في نيّاتها. هي تبني الطرق ومشاريع البنى التحتيّة في كل العالم النامي وهي ناشطة حتى في إنشاء وتوسيع مرافئ في أفريقيا. وهي تقدّم القروض المُيسّرة للدول الفقيرة. من يوقف هذا التوسّع الصيني العدواني؟ والصين بنت قاعدة عسكريّة في جيبوتي. صحيح أن لأميركا أكثر من 800 قاعدة عسكريّة في العالم، لكن لماذا تحتاج الصين إلى قاعدة عسكريّة؟ ألم يكفِها أن ليست لديها قاعدة في أي مكان في العالم؟ أنا أخشى على العالم من قاعدة صينيّة واحدة أكثر ممّا أخشى من أكثر من 800 قاعدة أميركيّة. هناك من سيقول: لماذا نقلق من مشاريع صينيّة إنسانيّة عمرانيّة في الدول النامية ولا نخشى من حروب وعدوان أميركا؟ الجواب بسيط للغاية. وديفيد هيل في واحدة من زياراته للبنان حاول تنوير الرأي العام في لبنان عن ذلك: المساعدات الصينية الخيرية والإنسانيّة تشكّل خطراً على العالم لأنّها تحاول أن تستبدل العدوانية الأميركيّة. لكنّ العدوانية الأميركيّة مفيدة للشعوب وهي مشعل للإنسانيّة كما يظهر في تمثال الحريّة المقليّة في نيويورك. والوقاحة الصينيّة تجلّت أخيراً عندما طلع الرئيس الصيني بمشروع سلام في أوكرانيا. ما هذا؟ وزير الخارجية الأميركي على حقّ عندما قال إن مشروع السلام الصيني خطر على الأمن والسلام العالميَّيْن. لا يتحقّق الأمن والسلام العالميان من دون حروب أميركيّة عالمية منتشرة حول المعمورة. ألا تدلّ محاولة الصين لإحقاق السلام في أوكرانيا على نيّات عدوانيّة حربيّة مبيَّتة؟ لو أن الصين تهتم بالفعل لتحقيق السلام العالمي لكانت نشطت في تأييد الحروب العدوانية الأميركيّة. العدوان عن عدوان يختلف. العدوان الأميركي نبيل وإنساني، فيما السلام الصيني والدبلوماسية الصينيّة الهادئة يشكّلان خطراً على حياة البشر. كفى مشاريع صينيّة لتحسين الطرق والسدود والجسور وشبكات الإنترنت. العالم الفقير لم يعد يتحمّل عدوانيّة الصين.

المفكرة

كنوز جبيل في المتحف الوطني

■ أكدت مصادر في وزارة الثقافة اللبنانية لنا أنّ أحجار اللّقى التي أعارها الوزير محمد وسام المرتضى لمتحف «اللوفر» و«المتحف الهولندي للآثار» (RMO) في لايدن في هولندا، أعيدت إلى بيروت، على أن تُعرض في المتحف الوطني في موعد يتم الإعلان عنه قريباً. القطع التي يفوق عددها الـ 400، كانت قد أعيرت بهبة تبلغ 200 ألف يورو فقط، وتتنوّع ما بين مجوهرات وتماثيل وفخاريات، جزء منها كان معروضاً في المتحف الوطني، لكن الجزء الأكبر، وهو المستخرج من حفرية جبيل الحديثة، سيشاهد للمرّة الأولى في لبنان. في المقابل، يعبّر ناشطون في مجال الآثار عن استيائهم من ألّا يكون للبنانيين «الأسبقية» في رؤية القطع كما كان مقرّراً، وسط تخوّف من عدم عودة القطع الكاملة من أوروبا، لا سيّما أنّ لمتحفَي «اللوفر» وRMO «تاريخاً طويلاً في احتجاز الممتلكات الثقافية عن شعوبها الأصلية».

علماً أنّه كان يفترض أيضاً أن تُعرض جميع القطع في منزل أثري في جبيل، إلا أنّ أعمال الترميم والتحضيرات توقفت فيه لأسباب مجهولة. أما الحفرية التي استُخرجت القطع منها، فتُقام قرب «ميتم الأرمن» بإشراف فرنسي، وسط تكتم وسرية شديدين «خوفاً من السرقات». حتى أنّ العاملين في الحفرية «أُجبروا على توقيع عقد يشترط السرية التامة»، كما تُفيد المصادر.

حب وسادية في «مونو»

■ «حبيبة قلبي إنتِ» هو عنوان المسرحية الجديدة التي كتبها ويخرجها لوسيان بورجيلي، وتنطلق عروضها في «مسرح مونو» (الأشرفية) في 20 نيسان (أبريل) الحالي وتختتم في السابع من أيار (مايو) المقبل. كوميديا سوداء موجّهة لمن تزيد أعمارهم عن الـ 18، تتمحور حول رجل يستيقظ على سرير ليجد نفسه مقيّداً ومعصوب العينين من قبل امرأة ترفض إطلاق سراحه. فهل هذه هي ذروة التعبير عن الحب والرغبة السادية؟ أو هناك سبب آخر؟

العمل من بطولة طارق أنّيش وفرح الشاعر (الصورة).

مسرحية «حبيبة قلبي إنتِ»: من الخميس 20 نيسان لغاية الأحد 7 أيار 2023 . الساعة السابعة والنصف مساءً . «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 70/626200

مازن معروف... على دكّة الاحتياط

■ في 29 نيسان (أبريل) الحالي، يحتضن AntWork مناقشة لكتاب «كيوم مشمس على دكة الاحتياط» (هاشيت أنطوان) لمازن معروف (الصورة)، من تنظيم نادي Booko-holics. مجموعة قصصية تجتمع فيها ذاكرة الحرب مع حاضرها ومستقبلها. الأبطال من الطفولة، لكنّهم يفكّرون كالكبار. تتوالى الأحداث بسرعة وتنتقل بين الفصول، ويبقى الخيال ركيزتها الأساسية. «أولاد يحملون أسماءً أخذوها من الشوارع التي نشؤوا فيها، ويستعرضون يومياتهم بعد نهاية القتال الأهلي في بيروت. فيكتشفون الملاكمة والدراجات الهوائية والرصاص وغرفة الكراكيب. يوميات تعبّر عن مزيج من الأحلام، الخوف، وانتظار حدوث شيء ما»، وفق نصّ الناشر.

مناقشة كتاب «كيوم مشمس على دكة الاحتياط»: الإثنين 29 نيسان 2023 . الساعة الحادية عشرة صباحاً . Antwork (القنطاري . بيروت). للاستعلام: 01/759300

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com